









حيث يتلاقى الابتكار مع تحقيق الأثر الملموس

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2010



مؤسسة التمويل الدولية هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي

خلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها

السياق العام

لماذا يحظى القطاع الخاص بأهمية أكثر من أي وقت مضى

تكبد العالم ثمناً باهظاً بسبب جوانب النقص والخلل التي اعترت النظام المالي العالمي. وقد أدت الأزمة الاقتصادية التي تمخضت عنها تلك الأوضاع إلى انزلاق ملايين البشر إلى براثن الفقر. وتضاءلت ثقة الجمهور العام في المزايا والمنافع التي تخلقها الأسواق الخاصة في الكثير من البلدان.

ومع ذلك، لا سبيل إلى استعادة الازدهار وتعزيز استمراره دون مشاركة ملموسة من القطاع الخاص. فالقطاع الخاص يتيح أكثر من 90 في المائة من فرص العمل – مما يخلق الفرص للناس لتحسين أحوالهم المعيشية. كما أنه يشكل القوة الدافعة وراء الابتكارات، ويوفر السلع والخدمات اللازمة لاستمرار عجلة الحياة وتحسين مستويات المعيشة. وهو أيضاً يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، حيث يسهم في الإنفاق العام على خدمات الصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات.

وقد باتت إسهامات القطاع الخاص في أعقاب هذه الأزمة أكثر أهمية من أي وقت مضى في وقت تواجه فيه الحكومات قيوداً متعاظمة في تقديم الخدمات إلى مجتمعاتها. فالموارد المطلوبة للتخفيف من حدة الفقر ولدفع عجلة التنمية إلى الأمام هائلة بدرجة لا تستطيع الحكومات تدبيرها بمفردها. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، تبلغ احتياجات التمويل الدولية في البلدان النامية ما مجموعه ١,١ تريليون دولار في عام 2010 – من المتوقع أن يأتي معظمها من مستثمري القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يأتي أكثر من ٨٠ في المائة من الاستثمارات اللازمة لجهود التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف مع آثاره من مصادر خاصة.

واليوم، فإن معظم البلدان النامية تدرك الدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق التنمية والحد من الفقر. وتشكل البلدان النامية نسبة متزايدة من الاقتصاد العالمي. كما أن لديها مصالح حيوية في تنمية القطاع الخاص على النحو الصحيح. وينطبق الأمر نفسه على بقية دول العالم.



التحديات

المصاعب التي تواجه تنمية القطاع الخاص

إن إيماننا بقدرات القطاع الخاص لا يحجب عنا التحديات التي تواجه تنميته بما يحقق استدامته.

تفضّل معظم الشركات العمل في بيئة خالية من القيود التي تفرضها اللوائح التنظيمية – لكن هذه اللوائح قد تكون لازمة لحماية نطاق واسع من المصالح الاجتماعية المهمة، منها البيئة. كما يفضل الكثير من الشركات التمتع بمجموعة متنوعة من الامتيازات الخاصة – حتى وإن كان ذلك مضراً بتنمية الأسواق التنافسية والديناميكية التي تدفع عجلة الابتكار والنمو طويل الأجل إلى الأمام. لذلك، فإن تنمية قطاع خاص على نحو مستدام تقتضي تحقيق توازن دقيق بين مجموعة متنوعة من الرؤى والتصورات القصيرة وطويلة الأجل.

ويشكل تحقيق هذا التوازن في حد ذاته تحدياً أمام جميع بلدان العالم.. الغنية منها والفقيرة. لكنه يمكن أن يكون حاداً للغاية في البلدان النامية، حيث توجد فجوة كبيرة بين الاحتياجات والوسائل المتاحة. ففي منطقة شرق آسيا، على سبيل المثال، ساعد التوسع في إنتاج زيت النخيل على رفع مستوى الدخول في المناطق الفقيرة والريفية – إلا أنه أجج أيضاً المخاوف المتعلقة بإزالة الغابات وحقوق الشعوب الأصلية.

تساعد مؤسسة التمويل الدولية على معالجة هذه التحديات بطرق عديدة، حيث تعمل على الارتقاء بمعايير سلوكيات القطاع الخاص، ليس فقط فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية ولكن أيضاً فيما يتعلق بقضايا التمويل وحوكمة الشركات. كما تعمل مع الحكومات لتحسين تنظيم الأسواق الخاصة – بهدف تهيئة مناخ استثمار يتيح – في ظل وجود إدارة رشيدة متحوطة – مراعاة العقود، وحماية المصالح الاجتماعية، والحد من الفساد.

ويحفل هذا العمل بالتحديات وقد ينطوي على أحكام ومفاضلات صعبة. لكن المؤسسة على امتداد تاريخها اعتادت الاضطلاع بالمهام الصعبة – وهي تعلم جيداً أن الدروس التي تتعلمها من تجاربها ستساعدها على توجيه دفة القطاع الخاص لتقديم إسهام أكبر في تحقيق النمو والحد من الفقر.

الحلول

الدور الفريد لمؤسسة التمويل الدولية في عملية التنمية

تحتل مؤسسة التمويل الدولية موقعاً مثالياً يمكنها من التصدي للتحديات التي تواجه تنمية القطاع الخاص. فهي تتيح نحو ثلث جميع التمويل الإنمائي الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية إلى القطاع الخاص.

وتتيح المؤسسة منظوراً عالمياً، يمكنها من الاستفادة من خبراتها ليس فقط بين البلدان، ولكن أيضاً عبر المناطق النامية. وتكمل المؤسسة الموارد التمويلية التي تقدمها بخدمات استشارية من الطراز العالمي إلى الشركات والحكومات. ولا يساعد تركيز المؤسسة على تحقيق نتائج تنموية قابلة للقياس الفقراء فحسب – لكن له أيضاً تأثيراً بعيد المدى على القطاع الخاص نفسه.

وتوفر المؤسسة الرفع المالي اللازم لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية في الوقت الحالي، مما يتيح لمؤسسات الأعمال في أكثر من 100 بلد رؤوس الأموال التي تحتاج إليها لخلق الفرص وتقديم الخدمات الأساسية. ولا يقل تأثير المؤسسة في مجال السياسات أهمية عن ذلك، كونها عضواً في مجموعة البنك الدولي، الأمر الذي من شأنه تشجيع اعتماد المعايير التي ترسي نماذج عمل مستدامة وتوجه الاستثمار في السنوات المقبلة.

ويتجلى التأثير المعياري لعمل المؤسسة في مبادئ التوازن (Equator Principles) التي تنظم تمويل المشاريع التجارية ومعايير الأداء التي تستخدمها المؤسسة في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويجعل هذا العمل المتعلق بوضع المعايير المؤسسة والمتعاملين معها أكثر قدرة على مجابهة الصدمات الاقتصادية، مما يعزز بدوره النظام المالي.

علاوة على ذلك، تؤكد إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية الموجهة نحو النتائج على تحقيق نتائج تنموية كمية وقياسها بطريقة من شأنها مساعدة المؤسسة – والجمهور – على فهم مستوى أدائها والمجالات التي يمكن تحسينها. وفي وقت تشح فيه الموارد العامة، تستطيع المؤسسة الاستثمار في بعض أكثر المناطق صعوبة في العالم، مما يؤدي إلى تحسين حياة الناس وتحقيق الأرباح. وهذا "الأثر الإيضاحي" بالغ القوة – حيث يشجع الشركات الخاصة على أن تقتدي بالمؤسسة وتحذو حذوها، مما يؤدي إلى نشوء حلقة حميدة.



أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية

كما في السنة / السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

بملايين الدولارات	2010	2009	2008	2007	2006
صافي الدخل (الخسارة)	1,746	(151)	1,547	2,490	1,264
منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	200	450	500	150	–
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	1,946	299	2,047	2,640	1,264
مجموع الأصول	61,075	51,483	49,471	40,599	38,547
صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون	25,944	22,214	23,319	15,796	12,787
النسب الرئيسية					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المراجعة الدولية GAAP)	%3.1	-%0.3	%3.4	%6.3	%3.2
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المراجعة الدولية GAAP)	%10.1	%0.9-	%9.6	%19.8	%12.1
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدرة على مدى السنوات الثلاث التالية	%71	%75	%62	%85	%112
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال	1:2.2	1:2.1	1:1.6	1:1.4	1:1.6
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات من الدولارات)	12.8	10.9	10.4	8.0	n/a
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات من الدولارات)	16.8	14.8	15.0	13.8	n/a
مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة	%7.4	%7.4	%5.5	%6.5	%8.3

* انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية احتساب هذه الأرقام.



أبرز أنشطة العمليات

كما في السنة / السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران

بملايين الدولارات	2010	2009	2008	2007	2006
ارتباطات عمليات الاستثمار الجديدة					
عدد المشاريع	528	447	372	299	284
عدد البلدان	103	103	85	69	66
لحساب المؤسسة الخاص	12,664$	10,547$	11,399$	8,220$	6,703$
تعبئة الموارد					
قروض مشتركة	1,986$	1,858$	3,250$	1,775$	1,572$
تمويل منظم (مهيكل)	797$	169$	1,403$	2,083$	1,245$
مبادرات المؤسسة وغيرها	2,358$	1,927$			
شركة إدارة الأصول	236$	8$			
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها †	5,377$	3,962$	4,653$	3,858$	2,817$
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	6,793$	5,640$	7,539$	5,841$	4,428$
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها †	3,048$	1,966$	2,382$	1,615$	1,311$
حافظة ارتباطات المؤسسة					
عدد الشركات	1,656	1,579	1,490	1,410	1,368
لحساب المؤسسة الخاص	38,864$	34,502$	32,366$	25,411$	21,627$
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها †	9,943$	8,004$	7,525$	5,543$	5,079$
الخدمات الاستشارية					
عدد المشاريع	736	872	862	1,018	
قيمة المشاريع التي تمت الموافقة عليها	859$	941$	919$	846$	
الإنفاق على الخدمات الاستشارية	268$	291$	269$	197$	152$

† تشمل مبادرات المؤسسة، والقروض المشتركة من الفئة ب، والقروض الموازية، وشركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة.



1

أبرز ملامح عمل
المؤسسة ودورها الريادي



حيث يتلاقى الابتكار مع تحقيق الأثر الملموس



فقد أكثر من 200 مليون شخص في بلدان العالم النامية وظائفهم هذا العام. ويكابد أكثر من مليار شخص آلام الجوع، بينما يواجه ملايين البشر مخاطر ناجمة عن تغير المناخ. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى عدم قدرة 884 مليون شخص على الحصول على مياه الشرب المأمونة وافتقار أكثر من 2.6 مليار شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وسوف يزداد عدد سكان البلدان النامية بواقع الثلث خلال الأربعين سنة القادمة، وستلقي هذه الزيادة السكانية بوطأتها الشديدة على بنية أساسية ترزح فعلياً تحت ضغوط الضعف والإجهاد.

وفي خضم هذه البيئة، تتفجّر طاقات الابتكار في مؤسسة التمويل الدولية لخلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها. وقد بلغت ارتباطات المؤسسة مستوى قياسيا قدره 18 مليار دولار في السنة المالية 2010، منها ارتباطات لحسابها الخاص بواقع 12.7 مليار دولار. واستثمرت المؤسسة في 528 مشروعاً، بزيادة قدرها 18 في المائة عن السنة المالية 2009. وتضمنت حافظة الخدمات الاستشارية للمؤسسة 736 مشروعاً قيد التنفيذ بما قيمته أكثر من 850 مليون دولار ونفقات سنوية بلغت إجمالاً 268 مليون دولار.



وقد حظيت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) بنصف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية تقريباً ـ بواقع 255 مشروعاً يصل إجمالي استثماراتها إلى 4.9 مليار دولار ـ وأكثر من 60 في المائة من إنفاق مؤسسة التمويل الدولية على الخدمات الاستشارية. وحصلت بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على 19 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لعمليات الاستثمار و25 في المائة من إنفاقها على الخدمات الاستشارية. وقامت المؤسسة بتنفيذ استثمارات قياسية قدرها 1.64 مليار دولار في مجالات الطاقة النظيفة، فضلاً عن تعبئة 6.8 مليار دولار. وبما نصيب المشاريع المعنية بتغير المناخ إلى 15 في المائة من قيمة حافظة الخدمات الاستشارية. وارتفعت استثمارات المؤسسة في مجال التمويل الأصغر بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 400 مليون دولار، مما أدى إلى زيادة حجم حافظة التمويل الأصغر إلى 1.2 مليار دولار.



أبرز ملامح عمل المؤسسة ودورها الريادي
رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي



روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة البنك الدولي

مضى أكثر من عامين على اندلاع الأزمة المالية، ولكن وتيرة التعافي الاقتصادي منها ما زالت ضعيفة ومحفوفة بالاحتمالات المجهولة. فالمليارات من الناس يذوقون الأمرين في كسب لقمة العيش وسد رمق عائلاتهم. نتيجة للقيود المكبلة للموارد الحكومية بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع النفقات والمصروفات الموجهة لمساعدة المتضررين من الأزمة، فإنه غالبا ما يسود الآن نقص كبير في موارد التمويل اللازم للاستثمار في البنية التحتية وتعزيز القوى الأخرى الدافعة للنمو الاقتصادي من المنظور طويل الأمد. وتواجه الشركات الصغيرة صعوبات جمة في الحصول على احتياجاتها من القروض لتوظيف عمال جدد والتوسع في الأسواق الجديدة. وبناء عليه، فإن وجود قطاع خاص مزدهر وأكثر توجها نحو المستقبل هو العامل الأساسي لتحقيق التعافي المستدام الذي من شأنه خلق الوظائف وتهيئة الفرص مع القيام في الوقت نفسه ببناء الثروة من القاعدة إلى القمة.

تتسم استجابة مجموعة البنك الدولي في ظل هذه البيئة الاقتصادية الآخذة في التحول والتغير بالسرعة والابتكار والتركيز على تحقيق النتائج.

إن عمل مؤسسة التمويل الدولية على مدار العام الماضي لهو خير مثال لتلك الاستجابة. ويسرني تقديم تقريرها السنوي الذي يجسد كيفية معالجتها التحديات العالمية الأشد تعقيداً وصعوبة على أساس اعتقادها الراسخ بأن القطاع الخاص في البلدان النامية سيكون القوة المحركة للنمو الاشتمالي والمستدام. وبتعاونها مع شركائها في القطاعين الخاص والعام، منحت المؤسسة الأمل ومدت يد العون والمساعدة للملايين من الضعفاء والمحرومين في عام 2010. وتكفلت المؤسسة بتمويل عدد قياسي من المشاريع، مع زيادة تركيز استخدام مواردها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وخاصة بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ففي هذه المناطق الأقل نموا وغيرها من المناطق، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقديم الدعم والمساندة الملحة والضرورية لأصحاب المشاريع وللشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمزارعين ومؤسسات الأعمال الآخذة في النمو؛ وتعزيز قدرة هذه الشركات والمنشآت على الحصول على تمويل التجارة؛ والمساعدة في تنمية فرص الأعمال الجديدة وتطويرها باستخدام مصادر الطاقة المتجددة المتسمة بكفاءة استهلاك الطاقة؛ فضلاً عن إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن طرق تحسين مناخ الاستثمار وحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وفي ظل الاقتصاد الصاعد متعدد الأقطاب، لم يعد في مقدور العالم أن يعتمد على بضعة بلدان متقدمة كمصادر للنمو الاقتصادي. فقد وصل نصيب البلدان النامية من إجمالي الناتج المحلي العالمي، على أساس تعادل القوة الشرائية، إلى 43 في المائة في عام 2010 وهو اتجاه مرشح للاستمرار في السنوات القادمة. وبمساعدة من قبل مؤسسة التمويل الدولية، تمضي بلدان الاقتصادات الصاعدة قدماً لتصبح أقطاباً جديدة مهمة للنمو في كنف قطاع خاص ديناميكي. ومن شأن منظومة القطاع الخاص هذه أن تضيف جديداً إلى ساحة الابتكار والإبداع ونماذج العمل الجديدة فضلاً عن تقديم المزيد من الخدمات للجمهور العام وللمجتمعات الأكثر قوة.





الاستجابة من خلال الابتكار

مؤسسة التمويل الدولية تمنح الأمل وتمد يد العون والمساعدة للملايين من الضعفاء والمحرومين في عام 2010.

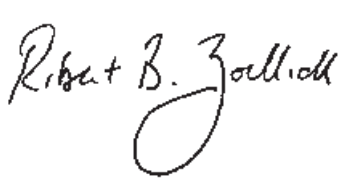
في عام 2010، زادت ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية بنسبة 24 في المائة بما في ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مصادر أخرى. واستثمرت المؤسسة 4.9 مليار دولار لحسابها الخاص في 58 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مما يعكس التزامها بإقامة قطاع خاص متمتع بالحيوية والازدهار في المناطق الأشد فقراً. ونالت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 116 مشروعاً من مشاريع المؤسسة. والواقع أن عمل المؤسسة يساعد البلدان المكتوية بلهيب الصراعات على البدء والانطلاق وبناء مؤسسات الأعمال وخلق المزيد من فرص العمل. وسوف تقوم المؤسسة بمساعدة هايتي التي عصفت بها كارثة الزلزال على إعادة البناء بصورة أفضل عن طريق تحسين الآفاق والإمكانات المتاحة أمام القطاع الخاص.

ولكن تأثير مؤسسة التمويل الدولية يصل إلى ما هو أبعد من مجرد تنفيذ الاستثمارات المباشرة. ففي سعيها لابتكار طرق جديدة لتوجيه التمويل إلى الفقراء الباحثين عن الفرص، أثبتت الشركة الرائدة التي أنشأتها المؤسسة لإدارة أصولها أنها شركة واعدة ومبشرة بالخير في عامها الأول. وقام الصندوق الذي تديره هذه الشركة والمعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتعبئة 950 مليون دولار من الصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية المتأثرة بجاذبية الخبرات التي اكتسبتها المؤسسة من العمل في البلدان النامية. ويشكل هذا الجهد جزءاً من نموذج جديد للوساطة المالية في مجالات التنمية، وهو جهد تعتقد المؤسسة أنه سيواصل النمو في المستقبل. ويدرك المستثمرون الذين سيقومون باستثمارات طويلة الأجل بصورة مطردة الفرص المتاحة للنمو في أفريقيا وغيرها من المناطق الأقل نمواً. ويدرك هؤلاء المستثمرون أن خبرات المؤسسة وصفحات سجلها الحافل بالإنجازات ومعاييرها الرفيعة سوف تساعدهم في استكشاف الفرص والإمكانات الجديدة المتاحة لتحقيق العائد المجزي.

لقد أدى تعاون مؤسسة التمويل الدولية مع الوحدات الأخرى الشقيقة في مجموعة البنك الدولي إلى تعزيز فعالية المؤسسة في عام 2010. كما أُبرمت اتفاقية جديدة تقوم المؤسسة بمقتضاها بتسويق أدوات ومنتجات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، وهي اتفاقية من شأنها أن تزيد شعور الشركات ومؤسسات الأعمال بالراحة والطمأنينة عند الدخول إلى الأسواق الأكثر خطورة.

هنالك في الوقت نفسه سلسلة من الإصلاحات على صعيد العمليات من أجل تعزيز فعالية مجموعة البنك الدولي عن طريق جعل مؤسستنا أكثر انتهاجاً لقواعد الشفافية وخضوعاً للمساءلة. وتقوم المؤسسة بتغيير نهجها إزاء القروض الاستثمارية بما يحقق زيادة التركيز على النتائج وإدارة المخاطر وتخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الفساد. كما قامت مع بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف بالتوقيع على اتفاقية للحرمان المتبادل تعاقب بموجبها الشركات المحرومة من التعامل مع أي من بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى على نفس ما ارتكبته من أعمال احتيال وسوء سلوك من قبل جميع بنوك التنمية الأخرى المشاركة في الاتفاقية. وسوف يتم تدعيم هذه الإصلاحات بإحداث زيادة ملموسة في حقوق التصويت في مجموعة البنك الدولي لصالح البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق.

وأود في الختام أن أشكر خبراء وموظفي مؤسسة التمويل الدولية على تفانيهم في العمل الذي جعل عام ٢٠١٠ عاماً ناجحاً بكل المقاييس. فقد ارتقوا إلى مستوى التحديات في بيئة اقتصادية محفوفة بالعقبات والإشكاليات المستعصية، فعالجوها بأفكار جديدة ونهج إبداعي خلاق وطاقة لا ينضب لها معين. كما أود أن أشكر لارس تونيل الذي أدت قوة قيادته الفاعلة وحنكة فريقه الممتاز إلى تحقيق هذا الأداء القياسي الرائع لمؤسسة التمويل الدولية. ولا يفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر والثناء لمجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والمساهمين والشركاء، الذين كانت جهودهم وإرشاداتهم نبراساً لنا في تحقيق النجاح.



روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة البنك الدولي

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية



لارس هـ. ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

لم يكن دور القطاع الخاص في التنمية أكثر أهمية مما هو عليه الآن.

ففي عالم يتسم باحتياجاته التنموية الهائلة والمتغيرة وتعصف بكيانه القيود المتزايدة الماثلة أمام التمويل العام، يقوم القطاع الخاص بخلق الوظائف وتهيئة الفرص، مما ساعد الفقراء على تحسين حياتهم وتحقيق الإيرادات الضريبية للحكومات وتزويد الاقتصاد العالمي بمصادر وروافد جديدة للنمو. وبوصفها أكبر مؤسسة إنمائية دولية تعنى بالقطاع الخاص وتشجيعه، فإن مؤسسة التمويل الدولية تساعد في خلق الصلات والروابط التفاعلية بين الشركات والصناعات الديناميكية واحتياجات الفقراء.

مؤسسة التمويل الدولية توجد حيث يتلاقى الابتكار مع تحقيق الأثر الملموس.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة مقابل المال من خلال الموارد التي تقوم بتعبئتها والمشورة التي تسديها والقدوة الحسنة التي تجسدها في مجال التنمية المستدامة. ويسلط هذا التقرير السنوي الضوء على الإنجازات التي حققتها المؤسسة في مواجهة أكبر التحديات الإنمائية في هذا العصر، وهي تحديات قائمة عبر أجيال وأجيال ولكنها اشتدت حدة وضراوة في معمعة الاضطرابات الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

لقد أدى ارتفاع معدلات البطالة إلى إطالة أمد حلقة الفقر في أشد المناطق فقراً في العالم. إذ يكابد أكثر من مليار شخص آلام الجوع المضنية، وتنعدم قدرة حوالي 900 مليون شخص على الحصول على مياه الشرب المأمونة، ويفتقر أكثر من 1.5 مليار شخص إلى الحصول على الكهرباء. وهنالك ٦٩ مليون طفل في سن الدراسة لا يلتحقون بالمدارس، نتيجة بشكل رئيسي لعجز عائلاتهم بسبب ضيق ذات اليد.

وتقف مؤسسة التمويل الدولية على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة.

تنبري المؤسسة دوماً لتقديم التمويل وإسداء المشورة لتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من توسيع أنشطة أعمالهم وتوظيف عمال جدد. وتهتم المشورة التي نقدمها بمساعدة الشركات والحكومات في الارتقاء بالمعايير الاجتماعية والبيئية وتخفيف حدة المخاطر. وتتيح الأموال التي تقوم بتعبئتها من مصادر أخرى توفير المزيد من رؤوس الأموال للمشاريع الجديرة بالدعم والمساندة. ويؤدي عمل المؤسسة الخاص بوضع القواعد والمعايير إلى بناء شركات وصناعات أكثر قوة على المدى الطويل. كما تحتل المؤسسة مكاناً طليعياً في قياس نتائج التنمية، مما يتيح لها وللأطراف صاحبة المصلحة المباشرة قياس الأداء وتقييمه وتحسينه.

ويمكن للعمل الذي تضطلع به المؤسسة أن يحدث تحولات وتغيرات جوهرية في المناطق التي تعاني من الإهمال في أفريقيا جنوب الصحراء، أو الأجزاء التي يغشاها الفقر والعوز في جنوب آسيا، أو المناطق التي تواجه صعوبات في أمريكا اللاتينية.

وفي السنة المالية 2010، قامت المؤسسة أكثر من أي وقت مضى بحشد خبراتها العالمية ومواردها المالية لتمكين الشركات والمنشآت الخاصة من تعظيم أثرها الإنمائي مقترناً بتحقيق منافع تجارية هائلة لاستثماراتها في الأسواق الصاعدة. وقد نجحت المؤسسة في ذلك، وقامت بإيلاء المزيد من العناية والاهتمام بالمناطق الأشد فقراً في العالم، ومساعدة الشركات في البلدان النامية على الاستثمار في بلدان نامية أخرى، تدعيماً للاتجاه الذي يرمي إلى تعزيز الاستثمار "فيما بين بلدان الجنوب".

لقد حققت المؤسسة مستويات قياسية للاستثمار في السنة المالية 2010 حيث استثمرت 18 مليار دولار منها 13 مليار دولار لحسابها الخاص في 528 مشروعاً في 103 بلدان. وقامت بتعبئة أكثر من 5 مليارات دولار من مصادر أخرى، لتضيف نقطة أخرى مضيئة إلى سجل الإنجاز. وبلغ إجمالي نفقات الخدمات الاستشارية 268 مليون دولار. وزادت استثمارات المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بواقع الثلث لتبلغ 2.4 مليار دولار، وهو أعلى مستوى وصلت إليه على الإطلاق. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الجهات المتعاملة مع المؤسسة استطاعت توفير أكثر من 161 ألف فرصة عمل في هذه المنطقة في عام 2009.





تحقيق القيمة مقابل المال

في عام 2009، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتهيئة 2.2 مليون فرصة عمل، وتوفير العلاج الطبي لحوالي 8 ملايين مريض، فضلاً عن المساعدة في تعليم 1.4 مليون طالب وطالبة ودعم ومساندة 2.1 مليون مزارع.

والأهم أن عمل مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية قد شهد زيادة أكثر من أي وقت مضى، مما يؤكد أن خدمة هذه الفئة من البلدان تمثل أولوية قصوى بالنسبة لنا. وبلغت استثماراتنا مستوى قياسياً قدره 4.9 مليار دولار في 255 مشروعاً في 58 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وحظيت هذه البلدان بحوالي ثلثي أنشطة خدماتنا الاستشارية. والواقع أن المؤسسة تقوم بتعميق عملها في هذه البلدان بست طرق مختلفة منها الاستثمارات، وتقديم المشورة، وتعبئة الموارد اللازمة، والمساهمات المباشرة في تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

تعلم المؤسسة تماماً أن تلبية احتياجات الفقراء تتطلب ما هو أكثر من البعد الكمي. وهذا هو ما يدفعها إلى توخي العناية والحرص في توجيه مواردها واختيار المواقع والمجالات التي تحقق فيها مواردها التمويلية وخدماتها الاستشارية أقصى درجة من الفعالية. كما نضع أهدافاً قابلة للقياس حتى نتمكن من تقييم الأثر الإنمائي المنشود وتحسين الأداء.

ففي عام 2009، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتهيئة 2.2 مليون فرصة عمل، منها حوالي 514 ألف وظيفة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. كما قامت تلك الجهات بتوفير العلاج الطبي لحوالي 8 ملايين مريض، فضلاً عن المساعدة في تعليم 1.4 مليون طالب وطالبة، ودعم ومساندة 2.1 مليون مزارع، وتوزيع إمدادات المياه والكهرباء والغاز على 35 مليون، و29 مليون، و16 مليون عميل على التوالي. وحصلت منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات القائمة بخلق معظم فرص العمل في العالم على 10 ملايين قرض بقيمة إجمالية قدرها 112 مليار دولار من جهات متعاملة مع المؤسسة.

وتبرز النتائج التي نحققها أهمية الخبرة التي اكتسبناها على مدى أكثر من 50 عاماً في مجال الاستثمار في الأسواق الصاعدة. وتوضح هذه النتائج أيضاً التوافق والتطابق بين قوة الأثر الإنمائي وقوة المردود المالي. فقد بلغ صافي دخل المؤسسة أعلى مستوى له بواقع 1.7 مليار دولار في السنة المالية 2010، بعد تحويل 200 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومنحها هذا المركز المالي القوي القدرة على تعزيز أنشطتها مع الجهات المتعاملة معها في الوقت الحاضر، وتوسيع نطاق الوصول إلى مناطق وصناعات جديدة.

وشهد عام 2010 أيضاً تعزيز سجل إنجازات المؤسسة في مجال التمويل الأصغر بوصفها رائداً طليعياً في هذا الميدان الذي يتيح للأسر الفقيرة إمكانية الاستثمار في الأنشطة التجارية والتعليمية. وبلغت استثمارات المؤسسة في هذا المجال مستوى قياسياً قدره 400 مليون دولار، مما أدى إلى وصول حافظة التمويل الأصغر في المؤسسة إلى 1.2 مليار دولار خلال هذه السنة المالية. واتسم أداء المؤسسة بالقوة أيضاً في الأنشطة والمشاريع المعنية بتغير المناخ، باعتبارها أحد المجالات ذات الأولوية. ووصلت الاستثمارات في الطاقة النظيفة إلى 1.4 مليار دولار لتسجل مستوى آخر غير مسبوق، فضلاً عن قيامها بتعبئة 6.8 مليار دولار لصالح هذه الاستثمارات.

لقد اتسم عمل المؤسسة بطابع الإبداع والابتكار في مجالات أخرى أيضاً. ففي خلال السنة الأولى بعد تدشينها، بدأت الشركة التي أنشأتها المؤسسة لإدارة أصولها في الوفاء بما قطعته على نفسها من وعود، فتم إنشاء برنامج جديد لتعبئة الاستثمار اللازم لعملية التنمية. واستثمرت هذه الشركة 236 مليون دولار في مشاريع المؤسسة، إلى جانب استقطاب ارتباطات من المستثمرين بلغت 950 مليون دولار لصالح صندوق الشركة المعني بالجهات المتعاملة مع المؤسسة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأعتقد أن هذه الشركة المستمرة في النمو ستكون مصدراً جديداً وحيوياً لتمويل المؤسسات والشركات الخاصة في البلدان النامية، مما ساعد المزيد من الناس على تحسين أحوالهم المعيشية.

لقد وقفت بنفسي على الأثر المباشر لعمل المؤسسة حيث سنحت لي هذا العام فرصة اللقاء بمتعاملين مع المؤسسة ومسؤولين حكوميين ورجال أعمال في بلدان مثل الهند وأوكرانيا ومصر.

فبالنسبة للهند، على سبيل المثال، تقوم المؤسسة بتقديم ثمار الإبداع والابتكار والأفكار الجديدة إلى الولايات منخفضة الدخل التي تمثل 40 في المائة من سكان الهند لكنها قلما تحصل على أي نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند. وبفضل الدعم والمساندة التي تقدمها المؤسسة، تقوم إحدى الجهات المتعاملة معها في ولاية جهاركهاند بمساعدة الفتيات الصغيرات في القرى الفقيرة على الحصول على التدريب اللازم لاشتغالهن بمهنة التمريض، وتمكين صغار المزارعين من فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم. وهذا المثال غيض من فيض. فالمشاريع التي رأيتها في أنحاء مختلفة من الهند تثبت مدى قدرة المؤسسة على مساعدة هذا البلد والعديد من البلدان الأخرى على "إنجاز الكثير بالقليل من المال لصالح شرائح عديدة من الناس".

وعلى الرغم من أن سنة 2010 كانت سنة حافلة بالإنجازات المهمة، فإنه يظل في مقدور المؤسسة أن تحقق الأفضل. وهذا هو ما يدفعها دائماً إلى التعلم من تجاربها وخبراتها على كافة مستويات المؤسسة وتطبيق النواحي والدروس المستخلصة على أرض الواقع. ولتحقيق المزيد من المنعة والقوة، نقوم بتنظيم المؤسسة على النحو الذي يجعلها في وضع أفضل من حيث المشاركة التفاعلية مع الجهات المتعاملة معها والوصول إلى أعداد أكبر من الفقراء. ومن شأن هذه العملية أن تضمن للمؤسسة على مدى العقود القادمة البناء التراكمي المتواصل على ما سبق تحقيقه من إنجازات.

أود أن أشكر فريق المهنيين والخبراء في المؤسسة على جهدهم وعملهم الجبار في 2010. فقد استطاعوا في هذه الفترة الزمنية ذات الاحتمالات المجهولة أن يساعدوا ملايين الناس على تحسين حياتهم وهذا إنجاز رائع بكل المقاييس. كما أود أن أشكر مجلس الإدارة على المساندة التي لعبت دوراً حاسماً فيما حققناه من نجاح. وإني أتيه فخراً واعتزازاً أن أكون واحداً من أعضاء الفريق العامل في المؤسسة. وأتطلع قدماً إلى إحراز المزيد من التقدم في عام 2011 في تعبئة قوى القطاع الخاص في مكافحة الفقر.



لارس هـ. ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

فريق إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يضطلع فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين بضمان استخدام موارد مؤسسة التمويل الدولية بأقصى قدر من الفعالية، مع التركيز على تعظيم أثرها الإنمائي وتلبية احتياجات المتعاملين معها. ويثري فريق الإدارة عمل المؤسسة من خلال سنوات الخبرة الطويلة في مجالات التنمية والتنوع الغني في المعرفة والمنظور الثقافي وهي خصائص نوعية معززة لمكانة المؤسسة وتفردها. ويقوم الفريق بوضع إستراتيجية المؤسسة وسياساتها، وتعزيز استدامتها المالية وتمكينها من المساعدة بصورة مستمرة في تحسين الأحوال المعيشية للمزيد من الفقراء في البلدان النامية. كما يؤدي المسؤولون التنفيذيون بالمؤسسة دورا حيويا في الحفاظ على ثقافة مؤسسية قوامها حسن الأداء والمساءلة والمشاركة التفاعلية.



LARS H. THUNELL
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية



RASHAD KALDANY
نائب الرئيس لشؤون آسيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا



RACHEL ROBBINS
نائب الرئيس والمستشار القانوني العام



DOROTHY BERRY
نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية
والاتصالات والإدارة



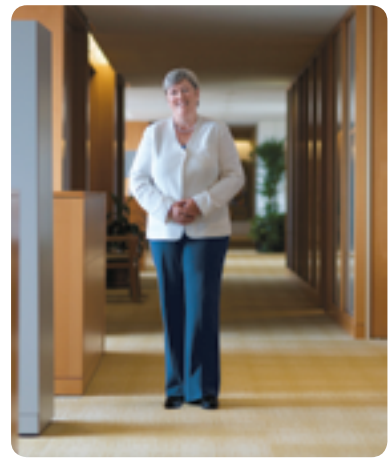
CARLOS BRAGA
نائب الرئيس بالوكالة والسكرتير المؤسسي



JANAMITRA DEVAN
نائب الرئيس للشؤون المالية وتنمية
القطاع الخاص



JYRKI KOSKELO
نائب الرئيس لشؤون الصناعات
التحويلية العالمية



RACHEL KYTE
نائب الرئيس لشؤون الخدمات الاستشارية
لمؤسسات الأعمال



MICHEL MAILA
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر



NINA SHAPIRO
نائب الرئيس لشؤون التمويل وأمانة الخزانة



THIERRY TANOH
نائب الرئيس لشؤون أفريقيا جنوب الصحراء
وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا الغربية



GAVIN E.R. WILSON
المسؤول التنفيذي الأول بالشركة التي أنشأتها
مؤسسة التمويل الدولية لإدارة أصولها

حيث تُبتكر الحلول

أدت الأزمة العالمية إلى إحداث تغيّرات ملموسة في النظام الاقتصادي، مما أسفر عن تحديات عميقة ستواجهها البلدان النامية في العقود القادمة.

ومن شأن البطالة الناجمة عن هذه الأزمة أن تُزيد الصعوبات التي تعوق قدرة العائلات على تحسين مستويات معيشتها، بينما تؤدي الاحتياجاتٍ المتزايدة من الطاقة إلى تفاقم المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. ويسفر النمو السكاني السريع عن آثار شديدة الوطأة على البنية التحتية في المناطق الحضرية، وتؤدي شحة المياه وعدم كفاية الأمن الغذائي إلى تعريض حياة الملايين للخطر. وتتصاعد بفعل هذه الضغوط أيضا احتمالات متزايدة بنشوب الصراعات والنزاعات.

لمواجهة التحديات

والواقع أن تعزيز التنمية المستدامة في هذه الحقبة المحفوفة بالاحتمالات المجهولة سيعتمد أكثر من أي وقت مضى على علاقات الشراكة وإطلاق طاقات الإبداع والابتكار ـ والقدرة على تعبئة الموارد أينما وجدت. وفي ظل عالم متعدد الأقطاب ومتزايد الترابط، لن تواجه البلدان النامية احتياجات أشد إلحاحا فحسب ـ بل إنها ستكون أيضا عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق الرخاء والازدهار على الصعيد العالمي.

تلعبُ مؤسسة التمويل الدولية دوراً رائداً في مساعدة القطاع الخاص على مواجهة هذه التحديات. فاستثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية تركّز على المشاريع التي من شأنها الحد من البطالة وتخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ، وتوفير إمدادات الغذاء المأمونة وزيادة القدرة على الحصول عليها، وتمكين المجتمعات المحلية من الحصول على المياه النظيفة، وتشجيع المدن المستدامة ورعايتها، وتحسين الأوضاع في المناطق التي مزقتها النزاعات والصراعات.

الأثر العالمي للمؤسسة

النتائج حسب المناطق
www.ifc.org/results_region

النتائج حسب الصناعات
www.ifc.org/results_industry

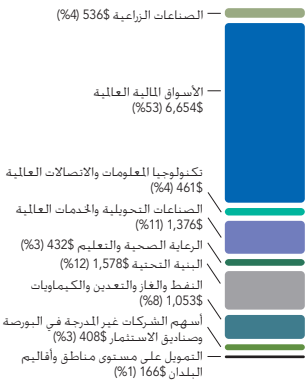
النتائج حسب الخدمات الاستشارية
www.ifc.org/results_advisory

تشجيع النمو المستدام للقطاع الخاص

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع شركات القطاع الخاص المتعاملة معها بشأن طائفة عريضة من الصناعات من أجل تحسين الأحوال المعيشية للناس في المناطق الأشد فقرا في العالم. وفي السنة المالية 2010، نفذت المؤسسة استثمارات في 255 مشروعا في 58 بلدا من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغ إجمالي ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية 4.9 مليار دولار لحسابها الخاص. وحصلت تلك البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الأشد عمقا وإلحاحا على حوالي نصف استثمارات المؤسسة في مجالات البنية التحتية والصناعات الزراعية. وفي السنة المالية 2010 أيضا، بلغت استثمارات المؤسسة في مختلف البلدان 5.3 مليار دولار في منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة ـ بوصفها القوة المحركة لخلق الوظائف وفرص العمل. كما استثمرت 1.5 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية و536 مليون دولار في الصناعات الزراعية في شتى أنحاء العالم. وحسب المناطق، بلغت ارتباطات المؤسسة لحسابها الخاص 3 مليارات دولار في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و3 مليارات دولار في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و2.4 مليار دولار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، و1.6 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و1.5 مليار دولار في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومليار دولار في منطقة جنوب آسيا.

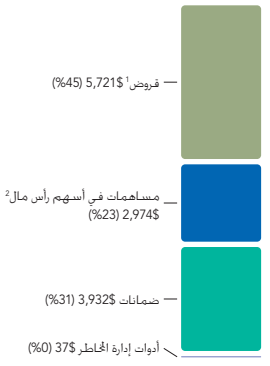
ارتباطات السنة المالية 2010 حسب الصناعات

المبالغ بملايين الدولارات



ارتباطات السنة المالية 2010 حسب المنتجات

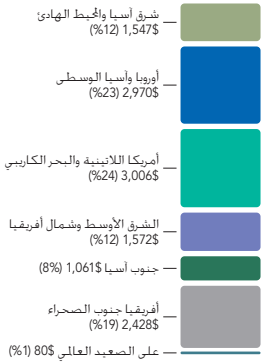
المبالغ بملايين الدولارات



[1] يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال
[2] يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال

ارتباطات السنة المالية 2010 حسب المناطق[1]

المبالغ بملايين الدولارات



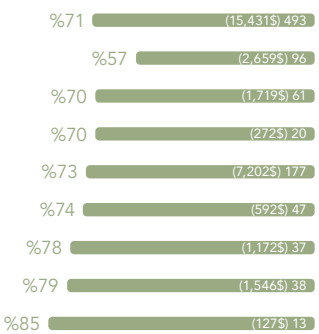
[1] تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من المشاريع العالمية.

ارتباطات المؤسسة في السنة المالية 2010 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة[1]	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	825	10
B	3,975	147
C	4,516	254
FI (وساطة مالية)	3,348	117
[2]N	0	0
المجموع	**12,664**	**528**

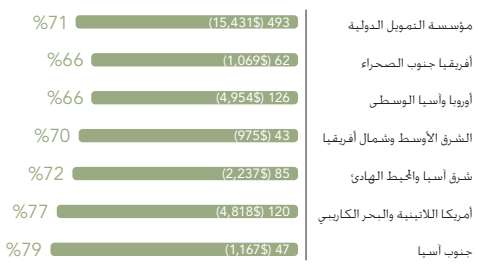
[1] انظر وصف الفئات في الصفحة 103.
[2] N تشير إلى ازدياد الارتباطات الخاصة بالمشاريع القائمة أو المقايضات وإصدار الحقوق.

النتائج التنموية حسب الصناعات

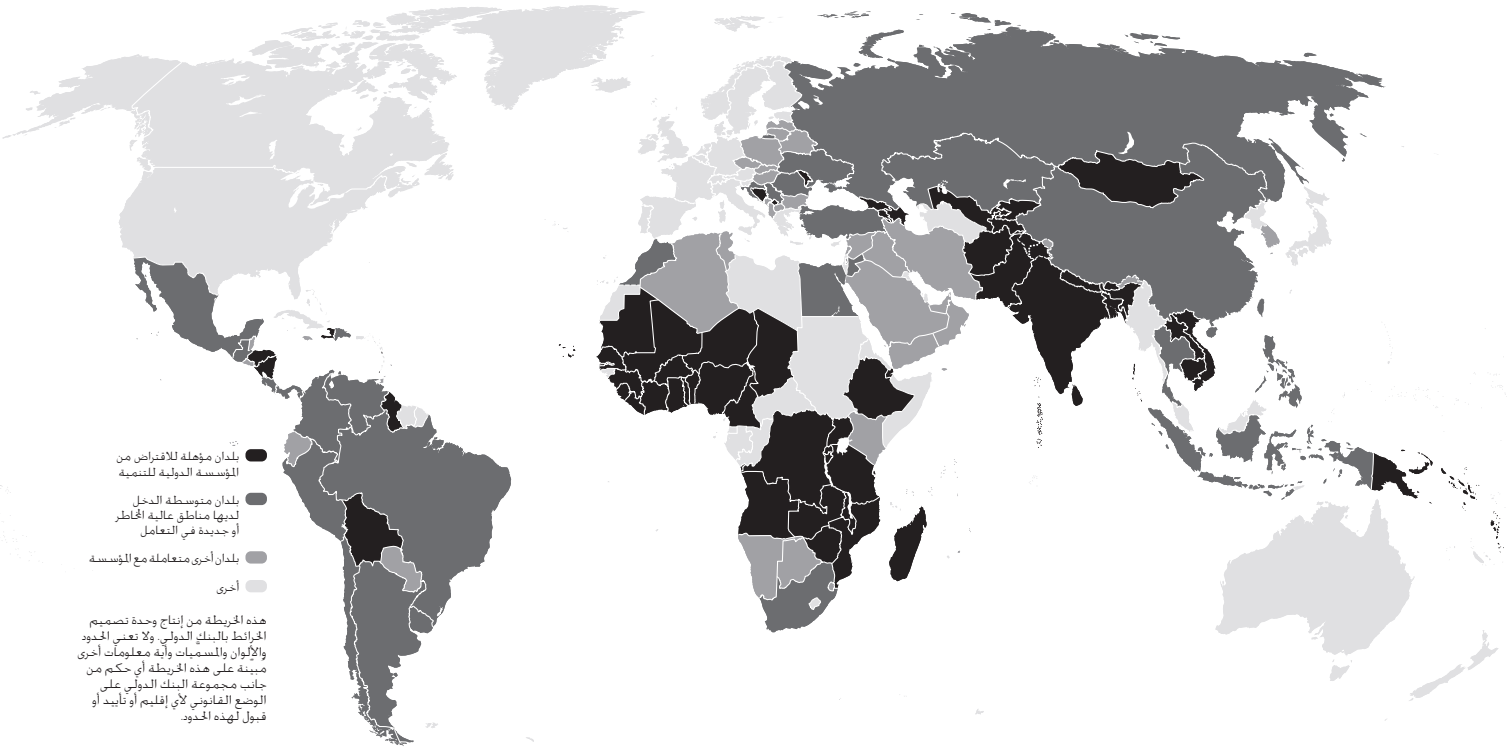


بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2010 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2001-2006.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

النتائج التنموية حسب المناطق

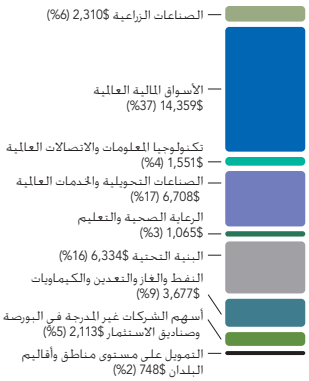


بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2010 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2001-2006.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.



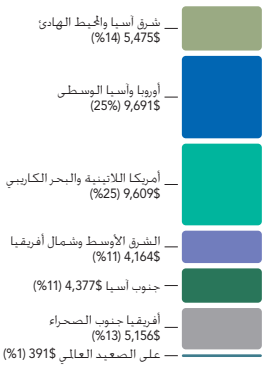
حافظة الارتباطات حسب الصناعات

لحساب المؤسسة حتى 30 يونيو/حزيران 2010
المبالغ بملايين الدولارات



حافظة الارتباطات حسب المناطق[1]

لحساب المؤسسة حتى 30 يونيو/حزيران 2010
المبالغ بملايين الدولارات



[1] تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

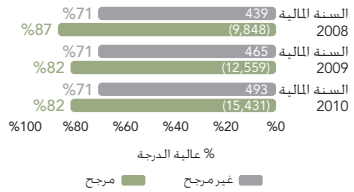
البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة في السنة المالية 2010[1]

حتى 30 يونيو/حزيران 2010 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب)	النسبة المئوية	الحافظة (بملايين الدولارات)
الهند (1)	10	3,783
البرازيل (2)	7	2,533
الصين (3)	6	2,327
الاتحاد الروسي (4)	6	2,286
تركيا (5)	5	2,032
الأرجنتين (6)	3	1,099
المكسيك (7)	3	1,074
كولومبيا (8)	3	1,021
الفلبين (9)	3	1,019
أوكرانيا (10)	2	880

[1] ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

مجمل النتائج التنموية المرجحة



السنة المالية 2008: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2008 للمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات الميلادية 1999-2004؛ والسنة المالية 2009: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 للمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات الميلادية 2000-2005؛ والسنة المالية 2010: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2010 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2001-2006.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الخدمات الاستشارية والإنفاق حسب أنشطة الأعمال في السنة المالية 2010

المبالغ بملايين الدولارات



الخدمات الاستشارية والإنفاق حسب المناطق في السنة المالية 2010

المبالغ بملايين الدولارات



كيف تخلقُ المؤسسة الفرص حيثما تمس الحاجة إليها

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها مجموعة عريضة من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يُفضي نجاح الجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى تحقيق آثار ممتدة وواسعة الانتشار في مختلف قطاعات الاقتصاد، مما يتيح للكثير من الناس، بمن فيهم الفقراء، فرصة تحسين أحوالهم المعيشية.

فالشركات المستفيدة من استثمارات المؤسسة تحقق الخير والنفع للعاملين فيها ولعائلاتهم، والمجتمعات المحلية، والمورّدين، والمستثمرين، والعملاء الذين يشترون ما تنتجه هذه الشركات. وإضافة إلى ذلك، تحقق هذه الشركات إيرادات ضريبية كبيرة للحكومات الوطنية والمحلية ـ مما يؤدي إلى إتاحة موارد لمساعدة الفقراء. وفي مقدور هذه الشركات أيضاً أن تستفيد من دعم ومساندة المؤسسة في توسيع منشآتها ومرافقها أو تطويرها، وتحسين الأداء البيئي، وتعزيز حوكمتها، وتحسين أنظمة إدارتها والتزامها بمعايير الصناعة.

وتُواصل المؤسسةُ تقديم خدمات استشارية لكل من الشركات والحكومات. ويتم معظم العمل الاستشاري مع الشركات جنباً إلى جنب مع خدمات الاستثمار من أجل تعظيم الأثر الإنمائي. ويتراوح عمل المؤسسة مع الحكومات المتعاملة معها بين مساندة إصلاحات مناخ الاستثمار إلى المساعدة في تصميم وتنفيذ علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية الأخرى.

فرص العمالة

في السنة المالية 2009، أتاحت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة 2.2 مليون فرصة عمل، بما في ذلك حوالي 711 ألف وظيفة من خلال الاستثمارات في صناديق الأسهم والاستثمار الخاصة، وحوالي 514 ألف وظيفة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات، وأكثر من 300 ألف وظيفة في الصناعات الزراعية، وحوالي 128 ألف وظيفة في قطاعات النفط والغاز والتعدين والكيماويات.

—استثمرت المؤسسة في شركة لإنتاج الشاي في الهند، مما أتاح فرص عمل لأكثر من 31 ألف شخص في عام 2009 وحده.

—في الصين، استثمرت المؤسسة في صندوق معني بمساندة قطاع الاستثمار في أسهم رأس المال الخاصة وهو قطاع غير متطور كما ينبغي. وفي عام 2009، قدمت الشركات المتعاملة مع استثمارات هذا الصندوق أكثر من 154 ألف فرصة عمل بصورة مباشرة.

—في سري لانكا، ساعدت المؤسسة قطاع الفنادق القائم بتوظيف أكثر من 10 آلاف شخص على توسيع نطاق عملياته الراهنة في قطاعات رئيسية في البلاد وفي المالديف والهند.

العملاء

في عام 2009، قامت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة بما يلي:

—تقديم 10 ملايين قرض بقيمة إجمالية قدرها 112 مليار دولار إلى منشآت أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة ـ ضم 8.5 مليون قرض منها أنشطة للتمويل الأصغر.

—توفير المرافق الأساسية لأكثر من 210 ملايين عميل، واشتمل ذلك على توزيع المياه على 35 مليون شخص، وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها على أكثر من 160 مليون شخص، وتوزيع الغاز على 16 مليون شخص.

—تركيب 169 مليون توصيلة هاتف.

—تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى 7.6 مليون مريض وخدمات تعليمية إلى 1.4 مليون طالب وطالبة. وعلى سبيل المثال، أدى استثمار المؤسسة في مستشفى خاص في رومانيا إلى تمكين المستشفى من علاج أكثر من 610 آلاف مريض في عام 2009. وساعدت هذه الاستثمارات في تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق النظام الصحي العام.

المجتمعات المحلية

تساعدُ سياسات المؤسسة وعملياتها ومعاييرها الخاصة بالأداء الجهات المتعاملة معها في تعزيز تأثيرهَا الإيجابي على المجتمعات المحلية وتلافي أي آثار سلبية محتملة أو التخفيف من حدتها.

—في السنة الماضية، أنفقت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في قطاع النفط الغاز والتعدين والكيماويات 268 مليون دولار على برامج معنية بتنمية المجتمعات المحلية.

—في جنوب أفريقيا، قامت إحدى شركات التعدين المستفيدة من استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية بإنفاق 4.2 مليون دولار على برامج لتنمية المجتمعات المحلية في السنة الماضية. وحققت هذه البرامج تأثيراً إيجابياً في مجالات الوقاية من فيروس ومرض الإيدز، وتنمية البلديات، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية المحلية.

—أنفقت إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في موزامبيق حوالي مليون دولار على برامج تنمية المجتمعات المحلية. وفي خلال دورة حياة هذا المشروع، حقق برنامج هذه الجهة المتعاملة الفائدة والنفع للمجتمع المحلي بطرق شتى ـ منها دعم أنشطة الإسكان وتسويق السلع الزراعية ـ مما ساعد على زيادة مستويات الدخل وبناء علاقات أفضل في نسيج المجتمع المحلي.

المورّدون

في عام 2009، أنفقت الجهات المتعاملة مع المؤسسة ملايين الدولارات على المشتريات المحلية من السلع والخدمات من الموردين. فقد حصلت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة على مشتريات وتوريدات بلغت قيمتها 28.7 مليار دولار في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات و9.3 مليار دولار في قطاعات النفط والغاز والتعدين. كما استفاد مليونا مزارع من الجهات المتعاملة مع المؤسسة في مجال الصناعات الزراعية.

—تركز استثمارات المؤسسة في شركة في أوروبا الشرقية على تطوير البنية التحتية للتوزيع لتحسين الخدمات المقدمة إلى المزارعين. وقد استفاد 29 ألف مزارع من هذه الجهود في السنة الماضية.



جوائز القيادة التي تقدمها المؤسسة للشركات الناجحة المتعاملة معها

تقدّم مؤسسة التمويل الدولية جوائز تقديرية للشركات المتعاملة معها التي تشاطرها الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة اجتماعياً وبيئياً. فقد دأبت المؤسسة، على مدى السنوات الست الماضية، على تقديم جائزة القيادة في كل سنة لإحدى الشركات المتعاملة معها تقديراً لما حققته من نجاح كبير يجسد على أفضل وجه القيم التي تؤمن بها المؤسسة، ويثبت فاعلية الإبداع والابتكار، والتميز في تنفيذ العمليات والقوة في مجال حوكمة الشركات.

وقامت المؤسسة في هذه السنة بتكريم شركة جين لنظم الري بالهند، وهي شركة تعمل على تشجيع الزراعة المستدامة من خلال أنظمة محققة للكفاءة في استخدام المياه والطاقة والأسمدة. وتعتبر هذه الشركة المستفيدة من استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية شركة رائدة في تطبيقات أنظمة الري بالتنقيط باستخدام أجهزة صغيرة لرش المياه بالضغط المنخفض. ويحقق عملاء هذه الشركة الكفاءة في استخدام المياه بنسبة تصل إلى 95 في المائة. ويتمكن هؤلاء العملاء في الوقت نفسه من زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل. وفي السنة المالية 2010، باشرت المؤسسة وشركة جين تنفيذ مشروع يتيح للشركة إمكانية قياس ما تحققه من منافع بيئية ومكاسب على صعيد الاستدامة، وتحديد طرق خفض استهلاكها من المياه. وسيوضح هذا المشروع للمزارعين المنافع المترتبة على الحفاظ على المياه.

البيئة

يساعد العديد من المشاريع الاستثمارية للمؤسسة في معالجة تغير المناخ والنهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

—ساعدت استثمارات المؤسسة في إحدى الشركات في غواتيمالا في التركيز على تنمية مصادر الطاقة المتجددة في ذلك البلد. فقد تم إنجاز 5 مشاريع للطاقة الكهرومائية منذ دخول مشروع المؤسسة في حيز التشغيل، ويمثل ذلك حوالي 8 في المائة من مجمل الطاقة الكهرومائية المستخدمة في غواتيمالا. وتقوم جميع هذه المشاريع بتوظيف العمالة المحلية ويشرف عليها مديرون محليون.

—بمساندة من المؤسسة ومساعدة من قبل عدة جهات مانحة، تم تنفيذ برنامج معني بتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في الصين. وأسفر هذا البرنامج عن إتاحة قروض بنكية قيمتها 500 مليون دولار لمشاريع تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، مما أدى بدوره إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بمقدار 14 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً ـ وهو ما يعادل الانبعاثات في بلد مثل بوليفيا.

الحكومات

في السنة الماضية، ساهم المتعاملون مع استثمارات المؤسسة بأكثر من 20 مليار دولار في الإيرادات الحكومية. ويشمل ذلك 7.3 مليار دولار من قطاعات النفط والغاز والكيماويات والتعدين؛ و2.5 مليار دولار من الصناعات التحويلية والخدمات؛ و7.5 مليار دولار من منظومة البنية التحتية.

—قدمت إحدى كبريات شركات القطاع الخاص في بنغلاديش ـ وهي شركة متعاملة مع المؤسسة ـ مدفوعات إلى الحكومة بلغت 440 مليون دولار.

—دفعت إحدى شركات الهاتف المحمول الأفريقية، التي تساندها المؤسسة، ضرائب بلغت 117 مليون دولار لحكومة زامبيا في عام 2009 وحده.

—ساعدت المؤسسة حكومة كولومبيا على إنشاء هيئة دون وطنية لتشجيع الاستثمار بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقامت هذه الهيئة الجديدة بتقديم تسهيلات لتنفيذ استثمارات خاصة في المنطقة بلغت قيمتها 270 مليون دولار.

—عملت المؤسسة كمستشار رئيسي لعملية يشارك بموجبها القطاع الخاص في إدارة ميناء بنن. ويتوقع أن تسفر هذه الاتفاقية عن تحقيق منافع مالية عامة قدرها 631 مليون دولار، بما في ذلك إيرادات ضريبية جديدة، خلال فترة هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المستثمرون

لتحقيق الأرباح أهمية كبيرة بالنسبة لأي شركة من شركات القطاع الخاص حتى يمكنها الاستمرار واستقطاب المزيد من الاستثمارات ـ في الشركة نفسها، وفي شركات أخرى في البلدان النامية. وتقوم المؤسسة، من خلال الاستثمار في مشاريع مربحة، بتوجيه الموارد حيثما يمكن تحقيق أكبر أثر إيجابي. علماً بأنه كلما زادت أرباح المؤسسة والمستثمرين المتعاملين معها، زاد مقدار الموارد المالية المتاحة للمزيد من الاستثمار ـ وعلا شأن الأثر التوضيحي.

—بمساعدة من المؤسسة، استطاع أحد البنوك في أوروبا الشرقية تقديم عائد للاستثمار في الأسهم بنسبة 12.8 في المائة على الرغم مما تواجهه البيئة الاقتصادية من صعوبات. ويحتل هذا البنك المرتبة الأولى في تلك الدولة من حيث الأرباح، وإجمالي الأصول، والودائع، وحافظة القروض.

مبادرات خاصة للمؤسسة من أجل خلق الفرص

تواجهُ الشركاتُ الخاصة في البلدان النامية مجموعة متنوعة من التحديات التي يمكن أن تحد من قدرتها على خلق فرص العمل وتقديم مساهمات أخرى للمجتمع.

تتخذ المؤسسة نهجاً موجهاً لمساعدة الشركات الخاصة في التغلب على تلك التحديات. وفي سياق تكملة إستراتيجيات المؤسسة الأوسع نطاقاً والعمل مع مجموعة عريضة من الشركاء، تقوم المؤسسة بتنفيذ طائفة من المبادرات الخاصة من أجل تدعيم القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة وزيادة دوره في التنمية ـ عن طريق المساعدة على تخفيف الاختناقات في تدفق الائتمان إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومساعدة الشركات في إدارة الأصول المتعثرة، والعمل على تخفيف وطأة التحديات في مناطق معينة.

وبلغ مجموع المساندة المقدمة إلى هذه المبادرة أكثر من 11 مليار دولار في السنة المالية 2010، بما في ذلك أكثر من 6 مليارات دولار لحساب المؤسسة الخاص، ومليارى دولار من المساندة المباشرة من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية الشريكة من خلال المؤسسة، فضلاً عن 3 مليارات دولارٍ من ترتيبات التمويل الموازي. وأطلقت المؤسسة أيضا خططَ عملٍ منسقة مع مؤسسات مالية دولية أخرى في مَناطق أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينيةِ والبحرِ الكاريبي. وأضحت هذه المبادرات جزءاً مهماً من جهود المؤسسة للتصدي للأزمة المالية العالمية ومواصلة تحقيق أثر إنمائي ملموس.

تمويل التجارة

برنامج تمويل التجارة العالمية

في ظل انخفاض تدفقات التجارة الدولية خلال الأزمة المالية العالمية، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق برنامجها الحائز على جوائز والمعني بتمويل التجارة وذلك عن طريق زيادة سقفه في عام 2008 وتوسيع نطاق التغطية لتشمل مزيداً من البنوك والبلدان. وأصدر هذا البرنامج ضمانات قدرها 3.46 مليار دولار في السنة المالية 2010، بزيادة بنسبة 44 في المائة عن السنة السابقة. ويقدم البرنامج ضمانات للمعاملات والصفقات التجارية في أكثر من 80 بلداً، ويُعنى في المقام الأول بتقديم الدعم والمساندة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية

تركز هذه المبادرة، التي تم تدشينها في عام 2009 في سياق التصدي للأزمة المالية العالمية، وحصلت بالفعل على 3 جوائز ممنوحة على أساس "أفضل عملية خلال السنة" من قبل المطبوعات والمجلات المتخصصة تقديراً لطابع الإبداع والابتكار على علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسرعة التنفيذ من أجل زيادة الائتمان المتاح من أجل تمويل التجارة. وقام برنامج هذه المبادرة بتمويل معاملات تجارية بلغت قيمتها أكثر من 6 مليارات دولار من خلال 4 آلاف صفقة تجارية في 40 بلداً. وقد استفادت مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة من حوالي 80 في المائة من هذه الصفقات. وتم إنجاز حوالي 40 في المائة من هذه الصفقات في البلدان الأقل دخلاً. وتضمنت قائمة الشركاء كندا والصين واليابان وهولندا والمملكة العربية السعودية والسويد والمملكة المتحدة والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

التمويل الأصغر

برنامج تسهيلات تعزيز التمويل الأصغر

قامت المؤسسة والبنك الألماني للتنمية (KfW) بإطلاق هذه المبادرة من أجل دعم مؤسسات التمويل الأصغر التي تلعب دوراً حيوياً في محاربة الفقر. وتم استثمار 150 مليون دولار و130 مليون دولار على التوالي لمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر المتمتعة بسلامة أوضاعها بشكل أساسي وتمكينها من مواجهة القيود الائتمانية في أعقاب الأزمة المالية. ويتمثل الهدف في إتاحة إعادة التمويل لأكثر من 100 مؤسسة تمويل أصغر في 40 بلداً ودعم إقراض ما يصل إلى 60 مليون مقترض محدود الدخل. وقد ساعدت استثمارات المؤسسة في تعبئة موارد مالية من شركاء آخرين، بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ووكالات التنمية في النمسا وألمانيا وهولندا والسويد.

الأصول المتعثرة

برنامج استرداد الديون والأصول

يقوم هذا البرنامج، الذي تم إطلاقه في عام 2009، بعمل استثمارات مباشرة في مؤسسات الأعمال التي في حاجة إلى إعادة هيكلة الديون، وفي مجمعات الأصول المتعثرة والشركات المتخصصة القائمة بإدارة هذه الأصول. ويستثمر البرنامج أيضاً بصورة غير مباشرة من خلال صناديق الاستثمار التي تركز في عملها على مثل هذه الأصول والشركات. وسوف تسهم المؤسسة بما يصل إلى 1.6 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة حوالي 5 مليارات دولار إضافية من مؤسسات مالية دولية أخرى وشركاء من القطاع الخاص. ومن المتوقع أيضاً أن تقوم المؤسسة بمساندة البلدان الأقل دخلاً المتأثرة بالأزمة المالية.



البنية التحتية

برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية التحتية

تضمن هذه المبادرة توافر قروض طويلة الأجل لدعم مشاريع البنية التحتية الخاصة المتأثرة بنقص رأس المال بسبب الأزمة العالمية. ولدى هذه المبادرة، التي تم تدشينها في ديسمبر/كانون الأول 2009 بارتباطات مالية من البنك الألماني للتنمية (KfW) وتعهدات من قبل الوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية، ومؤسسة بروباركو التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، ترتيبات للتمويل المشترك بما يبلغ حوالي 4 مليارات دولار. وقدمت هذه المبادرة ارتباطات قدرها 100 مليون دولار لمشاريع في أربعة بلدان، بما في ذلك مشروع ميناء عميق المياه في فيبتنام ومشروع لتوزيع الغاز الطبيعي في بيرو.

الأمن الغذائي

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

قامت مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بإطلاق البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو آلية متعددة الأطراف للمساعدة في تنفيذ تعهدات بلدان مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين من أجل تدعيم الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل. وسيقوم هذا البرنامج بتوجيه الموارد المالية المقدمة من الجهات المانحة ـ البالغة أكثر من 800 مليون دولار ـ بما يحقق مساندة المبادرات العامة والخاصة المعنية بتحسين الحوكمة والإنتاجية والقدرة على المنافسة في قطاع الصناعات الزراعية. وستضطلع المؤسسة بإدارة الموارد المخصصة للمبادرات الخاصة وتقديم قروض طويلة وقصيرة الأجل، وضمانات للائتمان، واستثمارات في أسهم الشركات المحلية ومؤسسات الوساطة المالية.

الخدمات الاستشارية

الحصول على التمويل

أطلق برنامج الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية مبادرة بما قيمته 9.6 مليون دولار، بتمويل مشترك مع الجهات المانحة الشريكة، لمساعدة المؤسسات المالية المتأثرة بالأزمة العاملة في مجالات الأعمال المصرفية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتمويل الإسكان، والتمويل الأصغر، والتأجير المالي. كما تركز هذه المبادرة، التي يتوقع أن تقوم بتعبئة 40 مليون دولار على مدى 3 سنوات، على إدارة المخاطر، وإدارة الأصول المتعثرة، والبنية التحتية المالية. وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق جهود مجموعة البنك الدولي المعنية بدعم أجندة مجموعة العشرين الخاصة بالتنمية وتقديم توصيات قابلة للتطبيق من أجل تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل.

رغم الأزمة العالمية، تحسن أداء الجهات المتعاملة مع المؤسسة على صعيد زيادة خلق فرص العمل

في وقت يتصف بالاضطرابات الاقتصادية وضغط المصروفات والنفقات، تمكنت الجهات المتعاملة مع المؤسسة من تجاوز الاتجاه غير الإيجابي. فبيانات المؤسسة توضح أن معظم الجهات المتعاملة معها ـ 61 في المائة ـ إما تمكنت من إضافة فرص عمل جديدة أو حافظت على استقرار قوائم المدرجين في كشوف الرواتب والأجور.

وقد أوضحت البيانات المستمدة من 456 جهة متعاملة مع المؤسسة ومشمولة في حافظة عملياتها في عامي 2008 و2009 أن كشوف الرواتب والأجور لهذه الجهات شهدت زيادة صافية بواقع 32 ألف وظيفة. ومثلت هذه المجموعة من المتعاملين حوالي ثلثي حافظة المتعاملين مع المؤسسة في مجالات الصناعات الزراعية؛ والصحة والتعليم؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والبنية التحتية والصناعات التحويلية والخدمات؛ والنفط والغاز والتعدين والكيماويات خلال تلك الفترة.

وتعتبر الزيادة الصافية في فرص العمل إنجازاً رائعاً في ظل الحجم الكبير لفقدان الوظائف في شتى أنحاء العالم بسبب الأزمة العالمية. فتقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى أن البطالة العالمية في القطاع الرسمي تبلغ الآن رقماً قياسياً هو 212 مليون عاطل عن العمل ـ منهم 27 مليون فقدوا وظائفهم في عام 2009 وحده. والواقع أن عدد الجهات المتعاملة مع المؤسسة لا يكفي لإحداث تأثير إيجابي ملموس في هذه الأرقام العالمية. إلا أن أداء هذه الجهات يبرز أهمية الدور النوعي الخاص الذي تلعبه ـ بمساندة من المؤسسة ـ في خلق الفرص.

والواقع أن الزيادة في خلق فرص العمل من قبل الجهات المتعاملة مع المؤسسة كثيراً ما تعكس إستراتيجيتها المعنية بتوسيع نطاق عملياتها لتصبح قادرة على جني ثمار الانتعاش في نهاية المطاف. فقد قام العديد من تلك الجهات بزيادة نطاق المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء والوصول في أغلب الأحيان إلى الأسواق التي لا تحصل على خدمات كافية. فعلى سبيل المثال، أدى توسيع نطاق عمليات شركة لتجارة التجزئة في البوسنة والهرسك وصربيا إلى خلق 2800 فرصة عمل في عام 2009 ـ منها 1700 وظيفة للنساء. ونتيجة لذلك، انتشرت محال البقالة الحديثة في المدن الأصغر.

كما أضافت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من 10 آلاف فرصة عمل في كل منطقة من هذه المناطق. وفي البلدان الأصغر في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ـ وهي إحدى المناطق الأشد تأثراً بالأزمة ـ أضافت الجهات المتعاملة مع المؤسسة 5 آلاف فرصة عمل. إلا أن بعض هذه المكاسب قوبل من الناحية الأخرى بفقدان فرص عمل ـ حيث أوضحت بيانات المؤسسة تقليل عدد الوظائف في ٣٩ في المائة من الجهات المتعاملة معها.

وتوضح بيانات المؤسسة أيضاً أن توظيف النساء في الجهات المتعاملة مع المؤسسة زاد بصورة عامة في عامي 2008 و2009. فقد مثلت الوظائف التي حصلت عليها النساء ـ والبالغة إجمالاً 8790 وظيفة ـ أكثر من 20 في المائة من الزيادة في فرص العمل.

الركائز الخمس للمؤسسة وبطاقة قياس الأداء

الركائز

تسعى مؤسسة التمويل الدولية بصورة حثيثة لتقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من أية جهة أخرى. فالمؤسسة تقدم للمتعاملين معها مزيجا فريدا من الاستثمارات والمشورة المعدة خصيصا لتشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة. وتسمي المؤسسة هذه الميزة الخاصة "العوامل الإضافية Additionality". ويمثل استخدام هذه الميزة في تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها. وتسترشد أنشطة المؤسسة بخمس أولويات إستراتيجية تتيح تقديم المساعدة حيثما تمس الحاجة إليها وحيثما تعود هذه المساعدات بالنماء والخير الوفير.

1

تدعيم محور التركيز المعني بالأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات، والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل

2

بناء علاقات طويلة الأمد مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الأسواق الصاعدة

استخدام النطاق الكامل لمنتجات المؤسسة وأدواتها وخدماتها في توجيه تنمية المتعاملين معها والمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي عبر الحدود

3

معالجة تغيّر المُناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية

وضع نماذج جديدة للأعمال وأدوات جديدة للتمويل، وتحديد المعايير ورفع مستواها

4

معالجة القيود الماثلة أمام نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل توريد المواد الغذائية

زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وتدعيم سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية

5

تنمية الأسواق المالية المحلية

استخدام أدوات مالية مبتكرة، وتعبئة الموارد، والتركيز على منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

المؤشر	الأداء في السنة المالية 2010	الأداء في السنة المالية 2009
عدد المشاريع المنفذة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية	255	225
الارتباطات المقدمة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات)	4,881$	4,424$
الإنفاق على الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات)	$81	74$
الارتباطات المقدمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (بملايين الدولارات)	2,428$	1,824$
الارتباطات المقدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بملايين الدولارات)	1,572$	1,260$
عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب	71	52
الارتباطات الخاصة بمشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)	1,654$	1,449$
الارتباطات الخاصة بمشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة (بملايين الدولارات)	1,644$	1,034$
الارتباطات الخاصة بقطاعات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والغذاء[1] (بملايين الدولارات)	3,173$	3,322$
الارتباطات الخاصة بالأسواق المالية (بملايين الدولارات)[2]	6,654$	4,709$
الارتباطات الخاصة بقطاع منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بملايين الدولارات)[3]	5,279$	2,969$
النتائج التنموية مشاريع الاستثمار الحاصلة على درجة عالية (حسب التصنيف في نظام تتبع النواتج الإنمائية DOTS)[4]	%71	%71

1. ارتباطات الإدارات المعنية في مؤسسة التمويل الدولية بالبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على مستوى مناطق وأقاليم البلدان، والصناعات الزراعية (وليس سلسلة توريد الغذاء بأكملها).
2. ارتباطات الإدارة المعنية بالأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية.
3. يتضمن ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المُقترضة بشكل مباشر، والمؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50 في المائة من المتعاملين معها، وأي استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها الكيانات الرئيسية المستفيدة.
4. درجات نظام تتبع النواتج الإنمائية المستندة إلى نتائج التنمية الحاصلة على درجة تصنيفية عالية في 30 يونيو/حزيران من السنة ذات العلاقة، حسب مؤشر متوسط متحرك لست سنوات من الموافقات (السنوات 2001–2006 فيما يتعلق بالسنة المالية 2010).

الفقر والبطالة



محور تركيزنا

تشكل البطالة تحدياً جسيماً منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي تنطوي على أشد الآثار الطاحنة في البلدان النامية، حيث فقد 212 مليون شخص وظائفهم في هذا العام.

محور تركيزنا: مساعدة القطاع الخاص على تهيئة وظائف منتجة وتخفيف حدة الفقر. ويشكل هذا الهدف ملامح كل جانب من جوانب أنشطة المؤسسة، بما في ذلك تحسين مناخ الاستثمار.

تعمل المؤسسة على توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وخلق فرص العمل عن طريق مساندة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكبر مصدر لخلق الوظائف في العالم. وتقوم المؤسسة بهذا الدور من خلال تشجيع تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية، باعتبار أن النساء ما زلن يمثلن ثروة بشرية غير مستغلة إلى حد كبير في العديد من البلدان النامية. وتحقق المؤسسة ذلك عن طريق ضمان تدفق الائتمان إلى الجهات القادرة على خلق فرص العمل، بما في ذلك استخدام مجموعة متنوعة من المبادرات الخاصة التي أطلقتها المؤسسة في سياق الاستجابة لتداعيات الأزمة العالمية. كما تقوم المؤسسة بمساعدة الحكومات على تهيئة المناخ السليم للاستثمار.



الابتكار وأثره الإيجابي

قامت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة بتوفير 2.2 مليون فرصة عمل في عام 2009، بما في ذلك حوالي 514 ألف وظيفة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات، وأكثر من 300 ألف وظيفة في قطاع الصناعات الزراعية، و96 ألف وظيفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقامت الشركات ـ التي تتم مساندتها بصورة غير مباشرة عن طريق صناديق الاستثمار التي تدعمها المؤسسة ـ بإتاحة أكثر من 711 ألف وظيفة في عام 2009.

تدرك المؤسسة أن خلق الوظائف يجب أن يكون مستداما من الناحية الاجتماعية والبيئية. ولذلك قامت المؤسسة على مدى السنوات القليلة الماضية بتعميق شراكتها مع منظمة العمل الدولية لضمان توافر فرص عمل منتج ولائق للجميع طبقا لمعايير الأداء المحددة من قبل المؤسسة. وفي السنة الماضية، وقعت المؤسسة على اتفاقية مع منظمة العمل الدولية بشأن زيادة التعاون بين الطرفين من أجل توسيع نطاق الالتزام بالمعايير الخاصة بالعمل والعمال، عن طريق برنامج العمل الأفضل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الشراكة إلى تحسين الأحوال المعيشية لنحو 1.2 مليون عامل وعاملة في البلدان النامية.



منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

التركيز على إتاحة الفرص للنساء

حصلت جوليان أومالا على قدر ضئيل من التدريب في مجال ممارسة الأعمال التجارية. وقد عانت كثيراً بسبب الشروط المعقدة وباهظة التكلفة لتسجيل الشركات والصعوبات الكامنة في بيئة الائتمان التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى تهميش النساء المضطلعات بتنظيم مشاريع الأعمال الحرة.

وبفضل ما فعلته مؤسسة التمويل الدولية، آتت عزيمة جوليان التي لا تلين ثمارها. ففي عام 2007، شاركت المؤسسة مع واحد من أكبر البنوك الأوغندية في تقديم القروض ودورات التدريب اللازم لسيدات الأعمال، ومنهن جوليان. واليوم، تعتبر شركة الأغذية والمشروبات التي أنشأتها جوليان، وهي شركة ديلايت أوغندا المحدودة، مثالاً لقصة نجاح أفريقية، حيث خلقت هذه الشركة المئات من فرص العمل.

يمثل خلق الفرص الاقتصادية للنساء أولويةً بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية ـ لأنه يعتبر عاملاً حيوياً لاستدامة النمو الاقتصادي، واستئصال شأفة الفقر، وتحقيق رفاهة الأسر والمجتمعات المحلية. ومن بين الجهات المتعاملة مع المؤسسة التي تتوافر عنها بيانات، تشكل النساء أكثر من ثلث القوى العاملة. وتتقاضى المرأة العاملة لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة 70 سنتاً مقابل كل دولار يتقاضاه الرجل، وهي فجوة في الأجور تزيد قليلاً عن الفجوات المماثلة في بعض البلدان الأكثر تقدماً في العالم.

وتمثل مساعدة النساء في أن يصبحن سيدات أعمال ناجحات إحدى الطرق التي تقوم المؤسسة من خلالها بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أوضحت الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي أن الشركات المملوكة للنساء تميل في العادة إلى توظيف النساء بأعداد مرتفعة كثيراً عن مثيلتها في الشركات المملوكة للرجال.

تقول جوليان أومالا "إن البطالة هي أكبر مشكلة في أوغندا. وإنني أعرف ما يجب عمله ـ وفي مقدورنا خلق المزيد من فرص العمل".

يقوم برنامج المؤسسة المعني بالمساواة بين الجنسين بمد يد العون والمساعدة لصاحبات مشاريع الأعمال عن طريق زيادة قدرتهن على الحصول على الخدمات المالية والعمل على الحد من الحواجز القائمة على نوع الجنس في بيئة الاستثمار. ويعمل هذا البرنامج في أوغندا، في ظل علاقة الشراكة بين المؤسسة وبنك شركة تمويل التنمية الأوغندية (DFCU)، حيث يتم منح سيدات الأعمال الثقة للتواصل مع البنك والحصول على الائتمان ـ وبدء منشآت أعمال مزدهرة خاصة بهن.

منطقة أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي



مساعدة الفقراء على الوصول إلى الأسواق

الدكاكين الصغيرة أطرافٌ فاعلة في قرى المكسيك

يعتبر العديد من هذه الدكاكين مشاريع أعمال صغرى مملوكة للنساء، حيث تقوم كل سيدة في دكانها ببيع المواد الغذائية واللوازم المنزلية في حيزٍ لا تزيد مساحته عن أربعة أمتار مربعة. وتحقق هذه الأنشطة الدخل الضروري في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها. وهي أنشطة منعزلة في أغلب الحالات عن سلاسل التوزيع القوية لتجارة التجزئة الأوسع نطاقاً. وتضطر صاحبات هذه الدكاكين إلى السفر مسافات طويلة إلى مدن بعيدة لشراء كميات صغيرة من البضائع ـ في ممارسة روتينية باهظة التكلفة.

في ظل هذه التحديات الصعبة، رأت شركة Mi Tienda (والتي تعني "دكّاني") فرصة سانحة. فهذه الشركة المكسيكية تستخدم شبكة لوجيستية حديثة لنقل البضائع مباشرة إلى هذه الدكاكين الريفية الصغيرة. وتقدم الشركة خدمات بتكلفة معقولة لتوفير بضائع منخفضة السعر على أساس خصم الكمية، وتقديم التمويل بطرق مصممة خصيصاً لهذه الأوضاع، وتحديث الدكاكين، وتوفير التدريب. وقد أدى هذا النموذج إلى زيادة بنسبة 35 في المائة في إيرادات الدكاكين التي تم تحديثها.

ساعدت خدمات شركة دكاني السيدة أوبدوليا بيريز غارسيا على إعادة تنشيط مشروعها التجاري المتدهور. وهي تقول "لم أعد مضطرة إلى غلق دكاني وتحمل تكاليف السفر لشراء ما أحتاجه من بضائع. لقد عاد نشاطي التجاري إلى الحياة من جديد".

بمساندة من مؤسسة التمويل الدولية، تساعد هذه الشركة المكسيكية في خلق أكثر من 900 فرصة عمل مباشرة ـ وهذا إنجاز كبير في المكسيك في ظل البطالة الآخذة في الارتفاع ووصول معدل البطالة إلى 25 في المائة حسب التقديرات.

ولدى الشركة 36 مركزاً جديداً للتوزيع من أجل خدمة هذه الدكاكين الريفية التي تتعامل مع 4.7 مليون أسرة معيشية.

تقوم المؤسسة بتشجيع نماذج الأعمال الاشتمالية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، مع التركيز على الاستثمارات المعنية بخدمة الفقراء الذين يشكلون 70 في المائة من سكان هذه المنطقة. وتحقق هذه الأنشطة مكسباً يتراوح بين دولارين إلى ثمانية دولارات في اليوم لصاحبها، ولكنها تمثل مجتمعة سوقاً يبلغ حجمها 509 مليارات دولار.

والواقع أن هذه المجتمعات المحلية غير الحاصلة على خدمات كافية تفتقر إلى القدرة على الحصول على التمويل والوظائف والفرص الأخرى. وتسعى المؤسسة إلى خدمة هذه المجتمعات من خلال نهج يستند إلى السوق ومشاركتها التفاعلية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وفي السنة المالية 2010، قامت المؤسسة بتخصيص 872 مليون دولار لما يبلغ 44 مشروعاً استثمارياً من أجل دعم المجتمعات المحلية في أمريكا اللاتينية.

تخفيف حدة الفقر، وتشجيع الاستقرار من خلال التأمين



يتعرض المرء للمخاطر من حينٍ لآخر. ولكن عواقب هذه المخاطر تكون وخيمة وشديدة الوطأة في البلدان النامية حيث تنعم القلة القليلة من الناس بمزايا التأمين. وغالبا ما تواجه الأسر الفقيرة أزمات الانهيار والإفلاس المالي عند وفاة العائل الرئيسي للأسرة، مما يطيل أمد حلقة الفقر.

تخفيف المخاطر

تساعد مؤسسة التمويل الدولية صندوق ليبفروج (LeapFrog) على تقديم التأمين عن طريق الشركات المشمولة في حافظة مجموعة ليبفروج إلى 25 مليون شخص من ذوي الدخل المحدود والمحرومين من الموارد المالية.

لا ينبغي أن يبقى الحال على ما هو عليه بهذه الطريقة. ولذلك، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع صندوق ليبفروج للاشتمال المالي من أجل جعل التأمين في متناول ملايين الناس الذين لم تسنح لهم مطلقا أية فرصة للحماية ضد الهزات والمحن التي تقلب الحياة رأسا على عقب. وفي هذه السنة، استثمرت المؤسسة 20 مليون دولار في صندوق ليبفروج ـ وهو أول صندوق للاستثمار التجاري في التأمين الأصغر حول العالم. ومن شأن هذا الاستثمار أن يساعد ليبفروج على إتاحة تغطية التأمين الضمانية، من خلال الشركات المشمولة في حافظة ليبفروج، لصالح 25 مليون شخص من ذوي الدخل المحدودة والمحرومين من الموارد المالية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، علما بأن أكثر من نصف هؤلاء هم من النساء والأطفال.

من خلال الحد من حدة الكوارث عند مصيبة الموت أو المرض أو ضياع الممتلكات أو الكوارث الطبيعية، يتيح التأمين الأصغر استقرار الدخل عندما تكون الاحتمالات المجهولة هي المعيار السائد. وتتوافر مع استقرار الدخل أسباب الراحة والطمأنينة اللازمة للاستثمار في المزارع أو توسيع نطاق أنشطة الأعمال أو دفع مصروفات تعليم الأبناء. ومن خلال المساعدة التي تقدمها المؤسسة، يعمل صندوق ليبفروج أيضا على تقوية القطاع المالي في المناطق المفتقرة إلى كفاية الخدمات من خلال تقديم منتجات وأدوات مالية جديدة.

وفي ظل قاعدة عملاء يصل عددهم إلى مليار شخص، يقدم التمويل الأصغر مبررات تجارية مقنعة ووجيهة. ومن المتوقع أن يؤدي نجاح ليبفروج إلى دفع جهات أخرى في القطاع الخاص إلى المشاركة في هذه السوق الضخمة غير المستغلة وتحفيز تنمية هذه الصناعة الجديدة وتطويرها.

يعكف هذا الصندوق على تتبع الإمكانات ورصد الفرص المتاحة في غانا وكينيا والهند وإندونيسيا والفلبين. وقد تم تنفيذ أول استثمار للصندوق في شركة (AllLife) في جنوب أفريقيا، التي تقوم بالتأمين على حياة مرضى الإيدز والسكري ـ وهي شركة غير قابلة للتأمين عليها من منظور جهات الاستثمار الأخرى. ويتسم نموذج العمل الخاص بهذه الشركة الجنوب أفريقية بتحقيق الربح والآثار الإيجابية القوية حيث يركز على التأكد من مواظبة العملاء على متابعة أوضاعهم الصحية وإجراء الفحوصات والاختبارات المعملية بصورة منتظمة. والنتيجة هي الحياة الأفضل والطمأنينة وراحة البال لمن كانوا في السابق محرومين من خدمات التأمين الضمانية.

عالم يفتقر إلى المساواة



أين تحصل الأُخْت على نفس الحقوق التي يحصل عليها أخوها في ميراث أبويهما؟ وما البلدان التي تميز بين الرجال والنساء بموجب القانون؟

تقرير: المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

يمكن لهذا التقرير، المعد من قبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، أن يساعد البلدان في تحديد أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومعالجتها.

لعلها المرة الأولى التي يمكن فيها الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال بيانات كمية وموضوعية بفضل التقرير الصادر حديثا بعنوان "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، الذي يضطلع بتقييم طرق معاملة المرأة بصورة مختلفة عن الرجل بموجب القوانين في 128 بلداً. ويستنتج هذا التقرير أن المرأة تتمتع، في مجالات رئيسية محددة، بحقوق مساوية لحقوق الرجل في 20 بلداً فقط من هذه البلدان.

ويقدم هذا التقرير، المعد من قبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، مجموعة من المؤشرات المستندة إلى القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التي تؤثر على وضع المرأة كسيدة أعمال وموظفة. ويعطي التقرير واضعي السياسات في شتى أنحاء العالم نقطة للبدء في إطلاق الحوار والعمل الإجرائي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

يستند العديد من هذه المؤشرات إلى مكتبة القوانين المعنية بالجنسين ومجموعة تضم أكثر من ألفين من النصوص والأحكام القانونية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي للمرأة. ويمكن أن يحقق هذان المصدران استنارة الأبحاث والمناقشات الخاصة بالسياسات حول كيفية تحسين الفرص والنتائج الاقتصادية بالنسبة للمرأة. ويتناول التقرير الموضوعات التالية: الوصول إلى المؤسسات، والتصرف في الأصول والممتلكات، والحصول على فرص العمل، والتعامل مع الجهات الضريبية، وبناء تاريخ ائتماني، واللجوء إلى المحاكم.

إن المقصود من مشروع تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون هو تشجيع إجراء المزيد من الأبحاث على المستوى القطري وفيما بين البلدان حول الآثار المترتبة على التمييز القانوني على أساس نوع الجنس. فباستخدام هذه البيانات، يمكن أن يقوم واضعو السياسات بتحديد النصوص القانونية المنطوية على أشكال واضحة لعدم المساواة بين الجنسين. والواقع أن هذه البيانات قد دفعت عدة بلدان إلى تعديل قوانينها وتشريعاتها. ويهدف مشروع هذا التقرير إلى رصد هذه الجهود ومتابعتها.

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا المشروع على الموقع التالي: http://wbl.worldbank.org

مساعدة الشباب والشابات على الحصول على فرص عمل منتجة



رشا الإرياني فتاةٌ يمنية متعلمة ـ لكن ليس لديها أي دخل يمكن الاعتماد عليه في تلبية احتياجاتها المعيشية. فقد ظلت لفترة طويلة دون أية فرصة للعمل بعد تخرجها، مما اضطرها إلى اللجوء لأسرتها حتى تساعد في دفع نفقاتها وفواتيرها.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الواقع أن قصة رشا من الأمور الشائعة والمألوفة في اليمن إلى حد كبير، حيث يعيش حوالي 11 مليون نسمة على أقل من دولارين للفرد في اليوم. وفي ظل الارتفاع الهائل لمعدل البطالة الذي يبلغ 40 في المائة، تكون الفرصة محدودة للغاية حتى أمام الباحثين عن عمل من ذوي المؤهلات الجيدة والمرغوبة من أمثال رشا الإرياني.

دفعت هذه الأسباب مؤسسة التمويل الدولية إلى الانضمام في شراكة مع مؤسسة اليمن للتعليم من أجل التوظيف بهدف إنشاء أول برنامج مهني لتدريب الباحثين عن العمل لأول مرة. وقد حقق هذا البرنامج نتائج جيدة بالنسبة لرشا حيث تمكنت من الحصول على وظيفة في إدارة شؤون الموظفين بإحدى الشركات اليمنية بعد مضي شهر واحد على مشاركتها في حضور دورات المؤسسة التدريبية للتفوق في أنشطة العمل.

تقول رشا البالغة من العمر 27 عاماً: "كنت على أتم الاستعداد والجاهزية عندما بدأت العمل ولم أشعر بأي اختلاف بين ما درسته في الدورات التدريبية وأداء العمل على أرض الواقع".

سوف يستفيد آلاف الشباب والشابات، مثل رشا، من دورات التدريب للتفوق في أنشطة العمل، مع اكتساب المهارات والمعارف الأساسية للتسويق والمحاسبة والمهارات الأخرى المحققة للنفع والفائدة.

تتوقع مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة اليمن للتدريب بهدف التوظيف أن يتم خلال السنوات الثلاث القادمة تدريب 3 آلاف متدرب ومتدربة تحت رعاية شركات تعهدت بتوظيف 85 في المائة من المشاركين في هذه المبادرة. وسوف يساعد هذا البرنامج اليمن على تنويع اقتصاده المعتمد على النفط وتقوية القطاع الخاص الوليد. ومن شأن البرنامج أيضاً أن يؤدي إلى توسيع نطاق الحصول على التدريب في المزيد من المناطق الريفية ورفع مستوى مشاركة النساء والشباب في القوة العاملة في اليمن الذي يعتبر واحداً من البلدان الأشد فقراً في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد معدل البطالة في صفوف الشباب في هذه المنطقة واحداً من أعلى المعدلات على مستوى العالم ـ وكثير من العاطلين عن العمل هم من ذوي المؤهلات العليا الباحثين عن العمل لأول مرة. وللمؤسسة برامج تدريبية للتفوق في أنشطة العمل في أكثر من 20 بلداً في العالم، بما في ذلك أفغانستان ومصر وباكستان واليمن. علماً بأن هذه البرامج معدة خصيصاً بما يتناسب مع الأسواق المحلية. وتتولى تقديم التدريب هيئات متخصصة ومعتمدة في هذا المجال. وتقوم المؤسسة بتنظيم حلقات العمل وتوفير مواد التدريب اللازمة لصقل المهارات في مجالات التسويق والموارد البشرية والإنتاج والعمليات والتمويل والمحاسبة والإنتاجية.

منجم الذهب من أجل المجتمعات المحلية



لم تكن هناك فرص تستحق الذكر في منطقة غرب مالي الريفية قبل بدء أعمال التعدين عن الذهب ـ حيث كانت فرص العمل ضئيلة، ناهيك عن الخدمات الضعيفة والمحدودة في مجال التعليم أو الرعاية الصحية أو البنية التحتية. ولكن الأوضاع تغيرت واختلفت في الوقت الحاضر.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء



ففي هذه المنطقة الوعرة التي لم تكن تعرف شيئاً سوى الفقر المدقع لقرون طويلة، هناك الآلاف من الناس الذين ينعمون الآن بالفرصة لحياة أفضل.

فالسكان المحليون يكتسبون الآن دخلهم من تجهيز زبدة الفول السوداني وبذور السمسم للبيع بالإضافة إلى ما ينتجونه من الفاكهة والخضراوات وصيد الأسماك. ويمثل تحسين الممارسات الزراعية والأمن الغذائي جزءاً من الخطة الإنمائية المتكاملة التي تدعمها مؤسسة التمويل الدولية لصالح المجتمعات المحلية المجاورة لمنجم الذهب في منطقة سادیولا الواقعة على بعد 500 كيلومتر من باماكو عاصمة مالي.

قبل اضطلاع المؤسسة بالمساعدة في تمويل إنشاء هذا المنجم وافتتاحه في عام 1995، كان القرويون يعتمدون بشكل رئيسي على زراعة الكفاف، وكانوا في عزلة شبه تامة عن الاقتصاد العالمي ـ فنادراً ما كان يتم استخدام النقود المسكوكة أو إبرام الصفقات بدلاً من عمليات المقايضة والمبادلات.

لقد أحدث التعدين التجاري تحولاً كبيراً في الاقتصاد المحلي. فتحت رعاية شركة أنغلو غولد أشانتي من جنوب أفريقيا وشركة (IAMGOLD) الكندية وحكومة مالي، تنتج منطقة سادیولا الآن أكثر من 450 ألف أوقية من الذهب سنوياً. ويقوم المنجم والمقاولون العاملون فيه بتشغيل أكثر من ألف شخص إلى جانب شراء السلع والخدمات من الكثير من الأفراد الآخرين. ويقدم المنجم أيضاً حوالي 300 ألف دولار سنوياً إلى مؤسسة معنية بتنمية المجتمع المحلي.

من المعروف أن استخراج الموارد الطبيعية يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر وحافلاً بالفرص الجديدة للبلدان النامية. فالتعدين يتيح فرصاً هائلة لإفلات المجتمعات المحلية الفقيرة من براثن الفقر. ولكنه يمكن أن يتسبب أيضاً في حدوث أضرار بيئية واجتماعية واضطرابات في هذه المجتمعات المحلية.

ولذلك تتعاون المؤسسة مع الشركات والحكومات والسكان المحليين من أجل تعظيم المنافع والحد من المخاطر. وتساعد المؤسسة في الارتقاء بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في هذه المنطقة ومواصلة العمل الذي بدأته المؤسسة قبل عشر سنوات تقريباً لاستعراض الصناعات الإستخراجية الذي يعد الاستعراض القطاعي الأكبر والأكثر شمولاً الذي تجريه مجموعة البنك الدولي.

تقوم المؤسسة أيضاً بتشجيع المساءلة عن طريق إلزام الجهات المتعاملة معها في مجال الصناعات الاستخراجية بالإفصاح العلني عن الضرائب والإتاوات المدفوعة للحكومات ـ إلى جانب تتبع الأرقام والبيانات ذات العلاقة وحفظها في سجلات. وفي عام 2009، ساهمت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في مجالات النفط والغاز والتعدين بحوالي 7 مليارات دولار في الإيرادات الحكومية فضلاً عن إتاحة حوالي 128 ألف فرصة عمل.

الفقر والبطالة:
الأثر الناشئ في جميع أنحاء العالم



أوكرانيا:

استثمرت المؤسسة 25 مليون دولار في شركة غلوبينو لإنتاج اللحوم من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية وتحديث المعدات وتدعيم الحفاظ على حوالي 600 وظيفة.

الأردن:

تقوم المؤسسة بمساعدة شركة مناجم الفوسفات الأردنية في نقل محطة تصدير الأسمدة إلى موقع جديد وخلق فرص العمل من خلال اتفاقية للتمويل بواقع 50 مليون دولار واتفاقية قرض مشترك قدره 60 مليون دولار.

الهند:

تستثمر المؤسسة 135 مليون يورو في شركة فولكس فاجن في الهند لمساعدتها في إنشاء مصنع متكامل لصناعة السيارات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المصنع مباشرة إلى خلق أكثر من 2500 فرصة عمل.

جزر سليمان:

قدمت المؤسسة قرضاً يبلغ 35 مليون دولار إلى شركة غولد ريدج للتعدين. وسوف يساعد ذلك في خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الحكومية وتنمية المجتمع المحلي.

السنغال:

سيساعد استثمار للمؤسسة في أسهم رأس المال بقيمة 1.2 مليون دولار وما تقدم من خدمات استشارية مجموعة (MicroCred Sénégal) على زيادة القروض المقدمة إلى أصحاب مشاريع الأعمال الذين يواجهون قيوداً في الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

إثيوبيا:

من أجل الوظائف وزيادة الإيرادات الحكومية، تستثمر المؤسسة 3.4 مليون يورو في مشروع تولو كابي لإنتاج الذهب في غرب إثيوبيا.



في عام 2009، قامت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة بتوفير 2.2 مليون فرصة عمل، بما في ذلك حوالي 73 ألف وظيفة في قطاعي الصحة والتعليم، و128 ألف وظيفة في قطاعات النفط والغاز والتعدين والكيماويات. وقامت الشركات ـ التي تتم مساندتها بصورة غير مباشرة عن طريق صناديق الاستثمار التي تدعمها المؤسسة ـ بتوفير أكثر من 711 ألف وظيفة. وقد ساعدت المؤسسة الشركات على تهيئة فرص العمل في طائفة عريضة من الصناعات في مختلف أنحاء العالم تتراوح بين صناعة السيارات في الهند إلى إنتاج الألومنيوم في الأرجنتين.

تغيّر المناخ



محور تركيزنا

يمكن أن ينطوي تغير المناخ على عواقب وخيمة وتداعيات عالمية بعيدة المدى ـ ولكن الخطر جسيم بالنسبة للبلدان النامية بصفة خاصة. ففي هذه البلدان، يعيش ملايين الناس في مناطق ساحلية معرضة لارتفاع منسوب مياه البحر. ويعتمد الملايين في كسب رزقهم على الزراعة التي تتعرض لتلف المحاصيل وانخفاض الإنتاجية مما يزيد انتشار الجوع وسوء التغذية وتفشي الأمراض.

يندرج تغير المناخ والاستدامة ضمن المجالات الرئيسية لمحور التركيز الإستراتيجي للمؤسسة. وبالتعاون مع الشركاء في أكثر من 100 بلد، تقوم المؤسسة بتنفيذ الاستثمارات وإسداء المشورة وتعبئة الموارد من مصادر أخرى، وخلق الفرص وإتاحتها للجهات المتعاملة معها في طائفة عريضة من الصناعات في الأسواق الصاعدة. وقد وضعت المؤسسة نماذج جديدة للعمل وأدوات مبتكرة للتمويل المعني بالطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة، فضلاً عن تعاونها مع القطاع الخاص من أجل تحسين معاييره البيئية والاجتماعية.



الابتكار وأثره الإيجابي

سوف تصل تكلفة تخفيف تغير المناخ والتكيف معه إلى مئات المليارات من الدولارات في السنوات القادمة ـ وسوف يتحمل القطاع الخاص معظم هذه التكاليف. وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا بالغ الأهمية بوصفها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية معنية بالتعامل مع القطاع الخاص. وتقدم المؤسسة مساهمات خاصة من خلال تكملة عمل المنظمات الأخرى في مجال السياسات، والأبحاث، والدعوة إلى تبني القضايا وحشد التأييد اللازم، والتفاوض، والمساعدات القائمة على أساس المنح والهبات.

في السنة المالية 2010، تم تخصيص أكثر من 1.64 مليار دولار من استثمارات المؤسسة المباشرة من أجل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة استخدام الطاقة وتمويل أنشطة أخرى مرتبطة بالمناخ. وساعدت مشاريع المؤسسة البنوك الصينية على تنفيذ "سياسة القروض المراعية للاعتبارات البيئية" في الصين، وتمكين المزارعين من خفض استهلاك الطاقة الكهربائية، ودعم استثمار رأس المال المخاطر في شركات التكنولوجيا النظيفة.



منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

الإسكان المراعي للاعتبارات البيئية

يُعتبر إهمال مناطق بئر السليم (بيت الدرج) الباردة والنوافذ المكسورة واقعا يوميا للمقيمين في العديد من المباني السكنية في روسيا. ونظرا للإرث الذي خلفه العهد السوفييتي من حيث اعتبار أن الأماكن المشتركة قائمة على نظام الملكية المشاع ولا تخص أحداً بعينه، فإن كثيرين من المقيمين في هذه المباني لم يعتادوا التفكير في أهمية الاقتصاد في استهلاك الطاقة في الأماكن العامة.

وفي مقدور روسيا جني الكثير من المكاسب من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني السكنية. فقطاع الوحدات السكنية يستهلك حوالي 20 في المائة من إنتاج الكهرباء في البلاد و60 في المائة من حيث استهلاك الكهرباء لأغراض التدفئة. وتبلغ كثافة طاقة التدفئة المنزلية في روسيا ضعف مثيلتها تقريباً في البلدان الأوروبية ذات الأحوال المناخية المماثلة.

ويمكن أن يؤدي تحسين كفاءة استخدام الطاقة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في روسيا بما مقداره 150 مليون طن سنويا ـ وفي وسع روسيا تحقيق نصف هذا الانخفاض تقريباً عن طريق تطبيق ممارسات كفاءة استخدام الطاقة في الأماكن المشتركة في المباني السكنية.

وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية في عام 2010 بتدشين مشروع كفاءة استخدام الطاقة المنزلية في روسيا. وسوف يعمل هذا المشروع من خلال البنوك الروسية على تمويل عمليات تحديث كفاءة استخدام الطاقة في المباني التي تقيم فيها مجموعة من العائلات. ويهدف المشروع أيضا إلى تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية لتمكين جمعيات أصحاب المساكن والشركات القائمة بإدارة الوحدات السكنية من الحصول على التمويل اللازم لعمليات تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وفي مدينة روستوف على نهر الدون، ومن خلال البنك الاستثماري "سنتر-انفست" الشريك للمؤسسة، أدى هذا المشروع إلى تمكين الشركات القائمة بإدارة المساكن من الحصول على التمويل لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني السكنية. وأسفر المشروع أيضا عن إضفاء لمسات جمالية على هذه المباني السكنية وجعلها أكثر جاذبية، حيث تم تركيب الكثير من النوافذ الجديدة ومعدات الإضاءة والمصابيح الحديثة.

فقبل مشاركة بنك سنتر-انفست، كانت النوافذ في المبنى الذي تقيم فيه مارينا غوغوليفا غالبا ما تفتح على مصراعيها عاجزة عن الصمود أمام قوة الرياح والأمطار والعواصف الثلجية. ولكن هذا المبنى ينعم الآن بالكثير من أسباب الراحة بعد تركيب النوافذ الجديدة.

تقول مارينا، التي تعمل في مهنة التدريس وتبلغ من العمر 48 عاما: "إن الدفء يسري الآن في جميع أنحاء المبنى. والنوافذ أفضل مما كانت عليه سابقا. فقد تغير منظرها حقا وأصبحت أكثر جمالا".

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ



مساعدة البنوك على تشجيع مشاريع كفاءة استخدام الطاقة

ليتو هيزون هو صاحب ومدير مزرعة لتربية الخنازير بها 15 ألف رأس وتقع في شمال العاصمة مانيلا. ولتقليل تكاليف الطاقة الكهربائية التي يحصل عليها من الشبكة العامة، قرر ليتو إنشاء محطة لاستخلاص غاز الميثان واستخدامه في إنتاج الكهرباء.

ولاحتياجه إلى التمويل، تقدم ليتو بطلب للحصول على قرضٍ قدره مليون دولار من بنك جزر الفلبين، وحصل فعلاً على هذا القرض من برنامج تمويل الطاقة المستدامة الذي تم تدشينه في يناير/كانون الثاني 2008 من قبل هذا البنك الكائن في مانيلا والمعني بالإقراض بمساعدة من مؤسسة التمويل الدولية ودعم مالي من صندوق البيئة العالمية.

ويشعر أوريليو مونتينولا الثالث، رئيس بنك جزر الفلبين، بالسعادة والسرور لأنه في مقدور البنك الذي يترأسه، وهو واحد من أكبر البنوك في الفلبين، تقديم العون والمساعدة للمزارعين من أمثال ليتو. ويؤكد نشاط هذا البنك الريادي لتمويل مشاريع الطاقة المستدامة التزامه العميق بحماية البيئة.

يقول أوريليو "لقد ساعدت مؤسسة التمويل الدولية موظفي البنك على تكوين فهم أفضل للكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة. ونحن في جولة المفاوضات المتقدمة مع المؤسسة للوصول إلى اتفاقية لتقاسم المخاطر تساعد البنك في بناء حافظة عمليات قوية وقابلة للاستدامة".

ويستند هذا البرنامج إلى فكرة أن تمويل مشاريع الطاقة المستدامة هو نشاط تجاري مربح ومفيد في الوقت نفسه في مكافحة تغير المناخ. وفي ظل الدعم والمساندة الممنوحة له من جانب صندوق البيئة العالمية، يتعاون هذا البرنامج مع البنوك وبائعي التكنولوجيا والمعدات والمستهلكين النهائيين والهيئات التنظيمية والشركاء المعنيين بتنمية الوعي التسويقي من أجل تشجيع مشاريع الطاقة المستدامة.

وهذا البرنامج هو آخر برنامج في سلسلة من برامج المؤسسة التي تعنى بمساعدة البنوك المحلية على تقديم قروض لعملائها من أجل شراء المعدات الموفرة للطاقة والتي يتم شراؤها بناء على مشورة الخبراء الفنيين المختصين. وفي الصين، قامت 3 بنوك شريكة للمؤسسة بتقديم قروض من هذا النوع بما قيمته 1.2 مليار دولار حتى 30 يونيو/حزيران 2010. وفي روسيا، ساعدت المؤسسة 8 بنوك شريكة على دخول هذه السوق، حيث قدمت المؤسسة 160 مليون دولار إلى العديد من هذه البنوك لتمويل مشاريع كفاءة استخدام الطاقة.

وبصورة إجمالية، قامت المؤسسة بتنفيذ برامج معنية بكفاءة استخدام الطاقة في 30 بلداً حتى 30 يونيو/حزيران 2010.

الحد من الانبعاثات وتخفيض التكاليف في ظل الإنتاج الأكثر نظافة



فلنمعن النظر في هذا التحدي الكبير: تلبية الطلب المتنامي في العالم على الطاقة مع القيام في الوقت نفسه بتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. علماً بأن جزءاً رئيسياً من الحل سيكمن في التدابير الإجرائية الجديدة المعنية بالحفاظ على الطاقة من خلال منع الهدر في الطاقة الناتج عن الأنظمة التي يستخدمها كبار المستهلكين الصناعيين.

الإنتاج الأكثر نظافة

لدى المؤسسة برنامج تبلغ قيمته 125 مليون دولار لمساعدة الشركات في تنفيذ تحسينات كفاءة استخدام الطاقة والمياه بما يحقق النفع لكل من هذه المنشآت التجارية والبيئة.

لبلوغ هذا الهدف، يجب نمو الطلب على زيادة كفاءة استخدام الطاقة الصناعية في بلدان الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل الهند. ولكن مجموعة قليلة العدد من الشركات الصناعية في الهند هي التي تدرك أن لديها عدداً كبيراً من الجوانب الصغيرة لعدم الكفاءة في الإنتاج بما يؤدي إلى خلق مستويات كبيرة للتكاليف المستترة للمرافق.

وقد أدت استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية إلى مساعدة شركة جيه كيه المحدودة لصناعة الورق، وهي إحدى الشركات ذائعة الصيت في الهند، على تحقيق وفور كبير في التكاليف عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه في مصانعها في ولايتي أوريسا وغوجارات. وتضرب هذه الإصلاحات البسيطة ومنخفضة التكلفة من جانب هذه الشركة المرموقة مثالاً مهماً يجب أن يحتذي به الشركات الأخرى في هذا البلد الذي يعد واحداً من القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم.

وقد بدأت المؤسسة في مساعدة شركة جيه كيه من خلال مساندة إجراء تقييم لعمليات الإنتاج الأكثر نظافة، وتم تحديد 40 فرصة متاحة لتحقيق وفورات في الطاقة عن طريق تحديثات سهلة ومنخفضة التكلفة نسبياً: كاستبدال الأنابيب التي بها مواضع للتسرب؛ واستبدال الموتورات والمحركات ذات السرعة الواحدة بأخرى جديدة ذات سرعة متغيرة؛ وما شابه ذلك من إصلاحات. وبعد ذلك، قدمت المؤسسة لهذه الشركة قرضاً بلغت قيمته 3 ملايين دولار من أجل تمويل عمليات الإصلاح والتحديث المطلوبة.

ومن المتوقع، فور اكتمال التنفيذ، أن تؤدي هذه التدابير إلى خفض استهلاك المياه بنسبة 17 في المائة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 10 في المائة، وتحقيق وفورات بما يزيد على مليون دولار سنوياً. ويعادل مقدار هذه الوفورات متوسط الاستهلاك السنوي من المياه لما يبلغ 75 ألف أسرة هندية ومتوسط الاستهلاك السنوي من الطاقة لما يبلغ 9100 أسرة معيشية أخرى.

بدأت المؤسسة في تنفيذ برنامج الإقراض لأغراض الإنتاج الأنظف بتقديم قروض عالمية مشتركة قدرها 20 مليون دولار لمساعدة شركة جيه كيه و6 جهات أخرى متعاملة مع المؤسسة على تخفيض التكاليف من خلال تدابير وإجراءات مراعية للمناخ وللبيئة. ويجري حالياً زيادة حجم هذه المبادرة إلى 125 مليون دولار لمساعدة المزيد من الجهات المتعاملة مع المؤسسة في هذا الصدد. وتقدم هذه المبادرة مبررات قوية تثبت أن هذه الإصلاحات والتحديثات تعود بالنفع على كل من الشركات والبيئة.

الطاقة المتجددة ـ
نهج مؤسسة التمويل الدولية



يمكن أن يشكل الحصول على المصادر الحديثة للطاقة عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة لسكان البلدان النامية للخروج من براثن الفقر والمرض. وتمثل هذه الحاجة الشديدة والماسة تحدياً واضحاً في إطار مكافحة تغير المناخ.

نهج مؤسسة التمويل الدولية

سجلت استثماراتنا في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة رقماً قياسياً حيث بلغت 1.64 مليار دولار في السنة المالية 2010.

من المتوقع أن تشكل البلدان النامية ثلثي الطلب العالمي على الطاقة على مدى الأعوام العشرين القادمة ـ حيث يفتقر أكثر من 1.6 مليار شخص إلى الكهرباء، ويستخدم 2.4 مليار شخص حرق الأخشاب والمخلفات لأغراض طهي الطعام والتدفئة. وبالإمكان تلبية جزء كبير من الطلب، من خلال الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة ـ مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية ـ دون أن تفضي إلى تفاقم مشكلات تغير المناخ.

لهذا السبب، جعلت مؤسسة التمويل الدولية تشجيع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة إحدى أولوياتها الرئيسية. وسجلت استثمارات المؤسسة في هذه المجالات رقماً قياسياً حيث وصلت إلى 1.64 مليار دولار في السنة المالية 2010، مقابل 1.03 مليار دولار في السنة المالية 2009. واشتمل حوالي 16 في المائة من مشاريع المؤسسة على مكون خاص بالطاقة النظيفة. وقامت المؤسسة بتنفيذ استثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية في جميع المناطق النامية في العالم.

كما قامت في هذه السنة بأداء دور قوي في توسيع نطاق إنتاج الطاقة الشمسية في البلدان النامية. وكان الاستثمار الأول من نصيب مشروع للطاقة الشمسية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم استثمار 750 ألف دولار في شركة كوماسيل في سانت لويس لتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية في السنغال.

وسوف تقوم كوماسيل، وهي شركة تابعة للمكتب الوطني للكهرباء في المغرب، باستخدام مزيج من التوصيلات عبر الشبكة ووحدات فردية لتوليد الطاقة الشمسية من أجل توصيل الكهرباء إلى قرابة 20 ألف نسمة في حوالي 300 قرية. ويقوم هذا المشروع أيضاً بتوفير الكهرباء لما يبلغ 213 مدرسة و118 مركزاً صحياً، مما سيؤدي إلى تحسين خدمات التعليم والرعاية الصحية.

واستثمرت المؤسسة أيضاً 10 ملايين دولار في شركة (Azure) للكهرباء، وهو أول استثمار مباشر في مشروع للطاقة الشمسية الموصولة بالشبكة العامة في الهند. وسوف يساعد هذا الاستثمار الشركة الهندية على توسيع نطاق الإمداد بالطاقة النظيفة من 32 قرية في ولاية البنجاب إلى حوالي 100 قرية، مما يؤدي إلى توفير 10 آلاف طن من انبعاثات الكربون سنوياً.

إنارة أفريقيا



هل يمكننا تخيّل آثار تخلص 2.5 مليون شخص في أفريقيا من استخدام مصابيح الكيروسين والشموع في أقل من ثلاث سنوات.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء



في وسعنا بعد ذلك أن نتخيل قيام الكثير من الناس بشراء أدوات الإنارة الصديقة للبيئة ـ والقيام في سياق هذه العملية ببناء قاعدة مزدهرة لسوق الهرم الاقتصادي يقودها القطاع الخاص.

إن في وسع الإنارة المأمونة والفعالة أن تؤدي بصورة ملموسة إلى تمكين الأسر المعيشية ومنشآت الأعمال من أسباب القوة بعد أن كانت معتمدة في السابق على مصادر خطيرة وغير نظيفة للإنارة باستخدام لهيب النيران المشتعلة. وتهدف المبادرة المشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي بشأن إنارة أفريقيا إلى جعل الإضاءة بالكهرباء حقيقة واقعة لملايين الناس في أفريقيا.

ومن خلال معالجة إشكاليات الحصول على التمويل ونوعية الأدوات والمنتجات والقيود التنظيمية، يمكن لمبادرة إنارة أفريقيا أن تحقق سهولة دخول أطراف جديدة وفاعلة إلى السوق، علماً بأن سوق منتجات الإنارة المراعية للبيئة تنطوي على إمكانات ضخمة، وسيصل عدد المستهلكين الأفارقة إلى 250 مليون بحلول عام 2030.

والواقع أن الأفارقة ينفقون في الوقت الحاضر ما يصل إلى 17 مليار دولار في السنة على الإنارة غير الكافية وغير الملائمة. ويمثل تقديم البدائل لهم فرصة تجارية حقيقية بالنسبة لكل من شركات التوزيع المحلية والدولية، وشركات القطاع الخاص الراسخة والناشئة، وشركات التجميع المحلية، والشركات الصناعية الدولية، وأطراف أخرى.

يعمل برنامج إنارة أفريقيا في الوقت الحاضر مع حوالي 50 شركة صناعية لتقديم أكثر من 70 من المنتجات اللازمة، ويتم تزويد هذه الشركات بخدمات المساندة التجارية، والقدرة على الحصول على التمويل، وخدمات التحقق من جودة المنتجات. وفي الوقت الحالي، تبلغ تكلفة عدد كبير من هذه المنتجات أقل من 25 دولاراً، ما يجعلها لأول مرة في متناول شرائح كبيرة من سكان أفريقيا. ويمثل ذلك تحسناً ملحوظاً بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل بضع سنوات حينما كان عدد المنتجات الموجهة لهذه السوق الأفريقية ضئيلاً ومحدوداً للغاية.

في السنة المالية 2010، قام برنامج إنارة أفريقيا بتدشين الإتحاد الدولي لصناعة منتجات الإضاءة الموزعة خارج الشبكة الموحدة، فضلاً عن اتخاذ خطوات نحو إنشاء ترتيب خاص بعلامة الموافقة على جودة منتجات الإضاءة خارج الشبكة، وهو جهد من شأنه أن يساعد في ضمان الجودة وتعزيز الشفافية بالنسبة للمستهلكين.

الهدف العام: مساعدة القطاع الخاص على الإمداد بمنتجات إضاءة مأمونة بجودة عالية وتكلفة معقولة إلى 2.5 مليون شخص بحلول عام 2012 بطريقة مستندة إلى الاعتبارات الخاصة بالسوق. ولتحقيق هذا الهدف، تتوقع المؤسسة تيسير بيع 500 ألف من أدوات ومنتجات الإضاءة خارج الشبكة من خلال قنوات تجارية، وإنشاء برنامج تجاري مستدام لتزويد 250 مليون شخص بأدوات ووسائل مماثلة بحلول عام 2030. ومن شأن ذلك أن يفتح مساراً جديداً للتنمية الاجتماعية والصحية والاقتصادية. وسوف يشهد العديد من الأسر المعيشية والشركات الصغيرة تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة ومكاسب ملموسة في الإنتاجية من خلال ازدياد ساعات العمل والوقت المخصص للدراسة والاستذكار، والحد من المخاطر الصحية الناجمة عن تلوث الهواء الداخلي بسبب استخدام الكيروسين.

مساعدة المؤسسات والهيئات الاستثمارية على تنفيذ استثمارات صديقة للبيئة



لا تتفاوض دوائر عالم المال بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ، ولكن ما لديها من رأس المال هو العامل الأساسي والجوهري في تحقيق ما ترمي إليه هذه الاتفاقيات من غايات وأهداف.

في مقدور مؤسسة التمويل الدولية أن تؤثر على الأسواق، ولكن البنوك المحلية والإقليمية، ومؤسسات الاستثمار وهيئاته، والمؤسسات المالية الأخرى هي وحدها القادرة على تغيير هذه الأسواق. وتستطيع هذه الجهات استخدام المبالغ الهائلة التي تتحكم فيها بطرق مفيدة وفاعلة في مكافحة تغير المناخ فور توافر مبررات تجارية جيدة لتنفيذ أنشطة الأعمال ـ وهو ما تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى خلقه وتهيئته على مستويات عديدة.

في مارس/آذار 2009، استضافت المؤسسة مؤتمر القمة السنوية لمجموعة الثمانية (P8 Group)، وهي عبارة عن مجموعة من أكبر صناديق المعاشات التقاعدية العامة من عدة بلدان، علماً بأن هذه الصناديق تقوم مجتمعة بإدارة أكثر من ٣ تريليونات دولار ولديها تركيز رئيسي على قضايا تغير المناخ والاستدامة. وتعكف المؤسسة منذ ذلك الحين على مساعدة هذه الصناديق في استكشاف فرص الاستثمار المستدامة في الأسواق الصاعدة.

ولكن المستثمرين في حاجة، قبل اتخاذ قرارات الاستثمار، إلى رؤية إشارات مرجعية قوية ومستقلة لجدوى الفرص المراعية للبيئة. ودون الطلب من جانب الهيئات التنظيمية والأطراف صاحبة المصلحة المباشرة، لن تكون هناك أي أسباب قوية تدفع الشركات المسجلة في الأسواق الصاعدة إلى الإفصاح أو زيادة كفاءة تخفيض انبعاثات الكربون فيما تؤديه من أنشطة وأعمال تجارية.

ولمساعدة هذه الشركات في التغلب على هذه العقبة، قامت المؤسسة بتوحيد جهودها مع واحدة من كبريات الجهات المعنية بالمؤشرات وتقييم المخاطر، وهي مؤسسة ستاندرد آند بورز، بهدف إطلاق مؤشر جديد لقياس كفاءة تخفيض الكربون في الأسواق الصاعدة. وحققت المؤسسة هذا الإنجاز بدعم ومساندة من حكومة المملكة المتحدة وصندوق البيئة العالمية. وسرعان ما سيحين الوقت الذي تتمكن فيه هذه الأدوات من إطلاق مبادرات جديدة مستندة إلى اعتبارات السوق مثل تخفيض تكلفة رأس المال وتعزيز السمعة الطيبة بما يمكن أن يساعد في تشجيع قياس أداء الشركات، والإفصاح، وتخفيض انبعاثات الكربون.

ويسعى هذا المؤشر الجديد لمؤسسة ستاندرد آند بورز ومؤسسة التمويل الدولية والمعني بكفاءة تخفيض الكربون ـ والذي تم إطلاقه في ديسمبر/كانون الأول 2009 ـ إلى تعبئة تدفقات استثمارات كبيرة للحافظة بما ينطوي على تفضيل توجيه المخصصات للشركات الأكثر كفاءة في تخفيض الكربون في الأسواق الصاعدة، وبالتالي تشجيع التنافس على تحقيق مستويات أعلى للكفاءة في تخفيض الكربون في القطاعات المختلفة.

باستهداف المستثمر السلبي في أسهم رأس المال، تحقق هذه الأداة الجديدة عوائد من الأسواق مع مخاطر إضافية محدودة. ويجري تقديم بيانات الكربون لهذا المؤشر من قبل شركة تروكوست المتخصصة في احتساب الآثار البيئية للشركات على أساس المعلومات المتاحة عن أنشطتها وعملياتها. ولزيادة الوعي بهذا المؤشر، دخلت مؤسسة التمويل الدولية في شراكة مع مشروع الإفصاح عن الكربون من أجل طلب معلومات عن الانبعاثات من جانب أكثر من 800 شركة في الأسواق الصاعدة في عام 2010. ولفت الانتباه إلى المؤشر الجديد بوصفه مثالا يوضح كيفية قيام المستثمرين بإدراج هذه المعلومات في قراراتهم.

مؤشر ستاندرد آند بورز/مؤسسة التمويل الدولية (S&P/IFCI) المعني بكفاءة تخفيض انبعاثات الكربون

تم تدشين هذا المؤشر في أواخر عام 2009، وهو مفيد في إطلاق المبادرات الجديدة بشأن قياس انبعاثات الكربون وتخفيضها، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة.

تغير المناخ:
تأثيره في جميع أنحاء العالم





الجمهورية الدومينيكية:

قدمت المؤسسة تمويلاً قدره 20 مليون دولار لمشروع بنك بي إتش دي الذي سوف يساعد الشركات الدومينيكية في تخفيض استهلاكها من الطاقة وخفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

تواصل مؤسسة التمويل الدولية زيادة استثماراتها وخدماتها الاستشارية في مجالاتٍ الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، انعكاسا لالتزامها المتنامي بمعالجة تغير المناخ. فقد استثمرت المؤسسة أكثر من 1.64 مليار دولار في المجالات المذكورة بالإضافة إلى استثمارات أخرى في عمليات وأنشطة مرتبطة بالمناخ. وساعدتٍ المؤسسة في دعم البدء في تشغيل مشاريع توفر حاليا طاقة الرياح للأسر المعيشية في المكسيك، فضلاً عن تدعيم الطاقة المتجددة في تركيا، ومساندة تقديم القروض لأغراض كفاءة استخدام الطاقة في فييتنام.

الأمن الغذائي



محور تركيزنا

يوجد أكثر من مليار شخص في مختلف أنحاء العالم يعانون الجوع. وفي العقود القليلة القادمة، سوف تتعاظم تحديات إطعام هؤلاء الجوعى بصورة هائلة ومرعبة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان العالم سوف يزيد بواقع الثلث بحلول عام 2050 ـ ليصل إجمالا إلى 9.1 مليار نسمة. وسوف تمس الحاجة إلى مضاعفة حجم إنتاج الغذاء في البلدان النامية لمسايرة الزيادة في الطلب. كما يجب تحقيق زيادة بنسبة 50 في المائة في متوسط الاستثمارات السنوية الصافية في إنتاج الغذاء. وفي الوقت الذي تسود فيه الطلبات المتزاحمة والمتنافسة على الأراضي الزراعية والمياه، فإن تحقيق هذا التوسع المنشود بصورة مستدامة يعتمد على طاقات الإبداع والابتكار التي من شأنها تحسين الكفاءة والإنتاجية.

وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دوراً حيوياً في مواجهة هذه التحديات ـ من خلال مساندة تطبيق الممارسات الفعالة والمستدامة في سلسلة القيم في الصناعات الزراعية من المزرعة إلى المستهلك.



الابتكار وأثره الإيجابي

يتيحُ عمل المؤسسة تحسين قدرة المزارعين والشركات الزراعية على الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق الجديدة. وتقدم المؤسسة في هذا الصدد مساعدات لتحسين الإنتاجية والحد من الهدر والفاقد واعتماد طرق مستدامة. وتقوم المؤسسة بتدعيم التوزيع العالمي للغذاء من خلال توجيه الاستثمارات اللازمة لتشجيع التجارة العالمية والمحلية في المواد الغذائية والزراعة.

تتخذ المؤسسة من الابتكار سبيلاً لها، حيث تواصل استحداث المنتجات والأدوات الجديدة اللازمة لحماية المزارعين ضد المخاطر غير المنظورة التي تهدد سبل كسب رزقهم، بالإضافة إلى توفير التدريب على تطبيق الممارسات المستدامة المعنية بتحسين الإنتاجية.

في السنة الماليةِ 2010، قدمت المؤسسة قروضاً قدرها حوالي ملياري دولار للوحدات المختلفة في سلسلة التوريد الزراعية، بما في ذلك تمويل مشاريع تحسين تخزين وتوزيع المنتجات الزراعية، وزيادة تمويل التجارة الزراعية والريفية، وتوسيع نطاق تجهيز المواد الغذائية. وقد أدت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة في الصناعات الزراعية إلى تحقيق النفع والفائدة لأكثر من مليوني مزارع.



منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

قصة نجاح مزارع إندونيسي في إنتاج الفول السوداني

يشتغل حوالي نصف الإندونيسيين بالزراعة، ولكن الكثيرين منهم لا يستطيعون تسويق منتجاتهم بصورة فاعلة وموثوقة بسبب عدم جاهزيتهم للمشاركة الكاملة في سلسلة توريد منتجات الصناعات الزراعية.

ويعلم هـ سياج الدين، الذي يعمل بزراعة الفول السوداني، هذه التحديات حق المعرفة. فبوصفه واحدا من صغار المزارعين في غرب نوسا تينغارا، وهي إحدى المناطق الأشد فقرا في إندونيسيا، اعتاد سياج الدين على استخدام طرق الزراعة التقليدية والبذور المحلية. ولم يكن يعرف شيئا عن الطرق المستدامة لزراعة الأراضي وإدارتها. وكانت سوقه الوحيدة مكونة من القائمين بشراء منتجاته في مجتمعه المحلي. وكانت أسعار البيع لهم عرضة للتقلب من موسم إلى آخر.

كانت تلك الأوضاع سائدة قبل أن تقوم بتغيير حياته مؤسسة التمويل الدولية وشركة غارودا للمنتجات الغذائية، وهي شركة رائدة في تصنيع الوجبات الغذائية الخفيفة في إندونيسيا.

يقول سياج الدين "تضاعفت الإنتاجية في مزرعتي وتحسن دخلي بدرجة كبيرة. أستطيع الآن أن أخلد للنوم ليلا قرير العين هادئ النفس والبال لمعرفتي أن شركة جارودا سوف تشتري محصولي بالأسعار المتفق عليها. أود أن يستفيد جميع المشتغلين بزراعة الفول السوداني بالفرصة نفسها التي أتاحتها لي مؤسسة التمويل الدولية وشركة غارودا".

تقوم المؤسسة بتقديم خدمات استشارية إلى شركة غارودا لمساعدة زارعي الفول السوداني على زيادة الإنتاج من خلال تطبيق الممارسات المستدامة. ويجري تقديم المشورة لهذه الشركة بشأن طرق تدريب المزارعين ومتابعة أدائهم وتشجيع الجودة النوعية عن طريق نظام شفاف لشراء الفول السوداني. وبعد ذلك، تقوم شركة غارودا بنشر المعرفة عن أفضل الممارسات من خلال عقد دورات تدريبية وتزويد المزارعين بالبذور عالية الجودة. ويقوم المزارعون ببيع المحصول لهذه الشركة.

في إطار هذا البرنامج، تضاعفت مشتريات شركة غارودا من مزارعي الفول السوداني فيما بين عامي 2007 و2009، وارتفعت في تلك الفترة إيرادات حوالي 7500 مزارع من المستفيدين من هذا البرنامج. كما زادت إيرادات شركة غارودا ـ وأدى وجود سوق سهلة ومستقرة وشفافة إلى تشجيع آلاف المزارعين على الاشتغال بزراعة الفول السوداني.

منطقة جنوب آسيا



تحديث الأنظمة اللوجيستية

يعتبر عدم كفاية الأنظمة اللوجيستية عاملاً أساسياً يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي في الهند. فحوالي ثلث المنتجات الطازجة يتعرض للتلف والعطب نتيجة لضعف وسائل النقل والتخزين ـ وتبلغ خسائر الفاكهة واللحوم ومنتجات الألبان 13 مليار دولار.

ولمعالجة الاختناقات في الخدمات اللوجيستية والبنية التحتية المرتبطة بالزراعة، استثمرت المؤسسة 5 ملايين دولار في شركة سنومان للأغذية المجمدة، وهي شركة في مدينة بنغالور تقوم بنقل وتخزين وتوزيع الأغذية المجمدة والمبردة. وسوف يساعد هذا الاستثمار الشركة في زيادة قدرات التخزين القائمة على التحكم الحراري للحمولة من 10 آلاف إلى 34 ألف منصة نقالة على مدى السنوات الثلاث القادمة.

وفي بلد يضم 33 في المائة من الفقراء في العالم، من المؤكد أن الاستثمار سوف يحدث فرقاً وتغييراً ملموساً ـ من حيث تخفيض كمية الفاقد من الأغذية، وتحسين قدرة المزارعين ومنتجي المواد الغذائية على الوصول إلى أسواق التجزئة. ويؤدي هذا المشروع أيضاً إلى تحسين الممارسات البيئية والاجتماعية لشركة سنومان التي تخدم أكثر من 100 مدينة و4400 منفذ للتجزئة في الهند، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار في الضواغط (الكومبرسورات) المحققة لكفاءة استخدام الطاقة ومساعدة الشركة على التوسع في ولاية أوتار براديش منخفضة الدخل.

يقول رافي كانان، المسؤول التنفيذي الأول لشركة سنومان، "يمكننا، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، توسيع نطاق نشاطنا التجاري والسعي إلى تحقيق تخفيض كبير للفاقد في الفاكهة والخضراوات في الهند".

إن طاقة التخزين في الهند لا تتجاوز حالياً 18 في المائة من الإنتاج السنوي لمنتجات البساتين في منشآت قائمة على التحكم في درجات الحرارة. ومعظم الشركات العاملة في هذا القطاع عبارة عن شركات إقليمية لدى كل منها شاحنتان أو ثلاث شاحنات لنقل الأغذية المبردة ومنشأة واحدة للتخزين. علماً بأن معظم تجهيزات التخزين القائم على التحكم الحراري مخصصة فقط للبطاطس والبصل.

لهذه الأسباب مجتمعة، تعتبر استثمارات المؤسسة في شركة سنومان على درجة كبيرة من الأهمية لأن هذه الشركة تقوم بتشغيل حوالي 75 شاحنة مبردة و16 منشأة للتخزين.

زيادة الإنتاج الغذائي في أوكرانيا



بوصفها أحد أكبر البلدان المصدرة للحبوب في العالم، تلعب أوكرانيا دوراً رئيسياً في سلسلة الإمداد بالسلع الغذائية العالمية. ولكن قطاع الصناعات الزراعية الأوكرانية يواجه عدة قيود ومعوقات.

منطقة أوروبا وآسيا الوسطى



فالأحوال المناخية المناوئة يمكن أن تتسبب في تقليص الإنتاج والتأثير سلباً على دخل المزارعين. ناهيك عن شحة التمويل طويل الأجل اللازم لمساندة الإنتاج الغذائي.

تساعدُ مؤسسة التمويل الدولية أوكرانيا على أن تصبح مصدراً أكثر أهمية للإمداد بالغذاء، حيث تعمل المؤسسة مع قطاعات الصناعات الزراعية في سلسلة العرض من أجل التغلب على القيود والمعوقات المشار إليها أعلاه. وفي هذه السنة، قدمت المؤسسة تمويلاً طويل الأجل بما قيمته 75 مليون دولار إلى شركة ميريا، سابع أكبر منتج زراعي في أوكرانيا، لمساعدتها في مضاعفة إنتاجها من القمح والسلع الزراعية الأخرى.

ومدت المؤسسة أيضاً يد العون للمزارعين في أوكرانيا لتحسين قدرتهم على الحصول على أدوات التأمين الكفيلة بموازنة مخاطر خسائر المحاصيل الناجمة عن الأحوال المناخية والأخطار الأخرى. كما أن مشروع المؤسسة لتطوير التأمين الزراعي، الذي تم إطلاقه في عام 2008 في إطار علاقة الشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، يهدف إلى تحسين نوعية المنتجات والأدوات التي تقدمها شركات التأمين وإقامة بيئة تنظيمية لتيسير تقديم هذه الأدوات.

وتقول ناتاليا غوديما، رئيسة رابطة شركات التأمين في أوكرانيا، إن هذا المشروع يسهم في "تحسين ثقافة التأمين، والمعرفة، وتطوير النظام الوطني للتأمين الزراعي في أوكرانيا، ويمنع المنافسة غير العادلة". ويؤدي ازدياد توفر منتجات التأمين وأدواته إلى تحقيق ما هو أكثر من تخفيف المخاطر الماثلة أمام المزارعين ـ لأنه يعمل أيضاً على تسهيل حصولهم على التمويل المصرفي، لأن البنوك تقوم على الأرجح بتقديم القروض بسهولة عند علمها بأن محاصيل المزارعين متمتعة بالتأمين ضد الخسائر.

وتتضمن أوجه التقدم في تنفيذ هذا المشروع مشاركة المؤسسة مؤخراً في وضع قانون جديد يتوقع اعتماده في أواخر عام 2010، وهو يمهد الطريق لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التأمين الزراعي، مما يتيح زيادة انتشار أدوات ومنتجات هذا النوع من التأمين. وأدى هذا المشروع دوراً أساسياً أيضاً في إنشاء اتحاد لشركات التأمين الزراعي، وهذه هي أول مبادرة من نوعها في أوكرانيا.

مساعدة المزارعين بتخفيف المخاطر الناجمة عن الأحوال المناخية



بفضل برنامج تأمين جديد بقيادة مؤسسة التمويل الدولية، يتمتع المزارعون في جميع البلدان النامية بتوافر طرق أفضل لمجابهة التهديدات الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

التأمين ضد الأخطار

مدعوماً بخدمات المؤسسة الاستشارية، يضطلع برنامج التأمين العالمي المستند إلى المؤشرات، الذي أنشأته المؤسسة، بمساعدة المزارعين على تخفيف الآثار المدمرة غالباً الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

ونادراً ما يكون التأمين ضد الأخطار متوافراً في بلدان الأسواق الصاعدة، مما يترك المزارعين عرضة لويلات الكوارث الطبيعية. فالزلازل والفيضانات والأعاصير يمكن أن تدمر البيوت وتمحوها في غمضة عين. وتحرم موجات الجفاف المزارعين من المحاصيل والماشية التي تشكل عصب حياتهم.

يمكن الآن تخفيف هذه المخاطر والآثار. فمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي يقومان بزيادة توافر التأمين المستند إلى المؤشرات (GIIF) في مواجهة الكوارث الطبيعية والمخاطر المناخية. ويهدف برنامج التأمين العالمي المستند إلى المؤشرات إلى إتاحة قدرة جديدة على الحصول على منتجات التأمين في البلدان النامية، بالنسبة بصفة خاصة للمزارعين وسكان المجتمعات المحلية الزراعية.

في ظل التأمين المستند إلى المؤشرات، يتم إعطاء قيمة للخسائر الناجمة عن الأحوال المناخية والأحداث الكارثية على أساس محدد سلفاً باستخدام مؤشر قياسي. ويتم توزيع مدفوعات التأمين عند حدوث إحدى الكوارث. فعلى سبيل المثال، يتم صرف مستحقات التأمين في حالة هطول الأمطار بكميات أقل من المتوقع، أو حدوث عاصفة من فئة معينة، أو زلزال مع تسجيل درجة معينة على مقياس ريختر.

ويصبح حاملو وثائق التأمين مؤهلين لصرف المستحقات الضمانية فور حدوث الإشارة المدرجة في المؤشرات الإحصائية دون الحاجة إلى انتظار تقديم طلبات لتسوية التأمين بالطريقة التقليدية.

ويتلقى هذا البرنامج الدعم والمساندة من برنامج الخدمات الاستشارية بالمؤسسة الذي يعمل على زيادة قدرات شركات التأمين على تقديم التأمين المستند إلى المؤشرات، والمساعدة في تطوير أدوات التأمين ومنتجاته، وتهيئة بيئة تنظيمية مواتية عن طريق إسداء المشورة للحكومات حول التغييرات والتعديلات الممكنة في النظم والقوانين.

ارتبطت المفوضية الأوروبية بتقديم 24.5 مليون يورو، وكانت المفوضية أول جهة مانحة للصندوق الاستئماني من أجل تمويل تدعيم الخدمات الاستشارية. وتقوم وزارة الخارجية الهولندية بدعم هذا الصندوق أيضاً. وتعمل المؤسسة مع شركاء رئيسيين على توسيع نطاق هذا البرنامج.

الأمن الغذائي:
الأثر الناشئ في جميع أنحاء العالم





باراغواي:

قدمت المؤسسة قرضاً يبلغ 30 مليون دولار إلى بنك بيلباو فيزكايا في باراغواي من أجل تعزيز سلسلة التوريد الزراعي وإتاحة فرص جديدة في المناطق الريفية.

الأرجنتين:

سوف يقوم بنك باتاغونيا بتوسيع نطاق التمويل لصالح المزارعين وشركات الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك بفضل القرض الذي قدمته المؤسسة لهذا البنك بما قيمته 30 مليون دولار.

استفاد ملايين المزارعين من المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الجهات المتعاملة مع المؤسسة في مجال الصناعات الزراعية. وفي نهاية السنة المالية 2010، بلغ إجمالي ارتباطات حافظة الصناعات الزراعية بالمؤسسة 536 مليون دولار، وقامت المؤسسة أيضا بتمويل عدة مشاريع من أجل تعزيز كافة المجالات المشمولة في سلسلة التوريد. وبفضل المساعدة المقدمة من المؤسسة، تقوم الجهات المتعاملة معها بري مناطق ممتدة في المغرب، وتوفير بذور الأرز والخضراوات المقاومة للتغيرات المناخية في بنغلاديش، وتعزيز الأمن الغذائي في الصين.



الصراعات

محور تركيزنا

يعيش أكثر من مليار شخص من أشد الناس فقرا في العالم في بلدان امتلأت صفحات تاريخها الحديث بوقائع اندلاع الحروب أو الصراعات الأهلية. وغالبا ما تعاني هذه البلدان من ضعف التجهيزات اللازمة لإنجاز العمل المضني والشاق لإعادة الإعمار والبناء بعد انتهاء الصراعات. وهذا هو ما دفع مؤسسة التمويل الدولية إلى إعطاء أولوية لعملها في هذا المضمار، حيث تعكف على تعبئة استثمارات القطاع الخاص في مجالات رئيسية مثل البنية التحتية، والصناعات الاستخراجية، وتنمية سلسلة التوريد، وإتاحة الحصول على التمويل، وتقديم توجيهات وإرشادات بشأن الإصلاحات التنظيمية الضرورية التي من شأنها تشجيع التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو. وتعمل المؤسسة أيضا على ضمان تمكين النساء من الحصول على نصيبهن من ثمار المصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراعات من خلال دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة.

تقل احتمالات عودة البلدان إلى الصراعات عندما يجد الناس تحسنا ملموسا في حياتهم: على صعيد خلق فرص العمل، واستعادة خدمات أساسية مثل الكهرباء، ونمو أنشطة أعمال جديدة تؤكد الاستقرار المدني طويل الأمد. ولكن بالنسبة للبلدان التي أصيبت فيها جميع هذه الوظائف والمهام بالدمار والخراب الكامل، فإن الحكومات الجديدة المعنية بإعادة البناء تواجه في مسعاها الكثير من الأولويات الملحة والمتزامنة في بعض الأحيان، مما يوضح أن هذه الحكومات لن تستطيع وحدها إنجاز أي شيء ذي بال.



الابتكار وأثره الإيجابي

تقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية أداء دور حيوي وجوهري في هذا الصدد، وتشارك مؤسسة التمويل الدولية في هذا الجهد. فالمؤسسة تبادر من فورها بتقديم الدعم للقطاع الخاص ومساندته لدى توافر الظروف المتيحة لأداء عملها بصورة مأمونة ومنتجة في هذه البلدان. ولعل استجابة المؤسسة في هذا العام إزاء الزلزال المدمر في هايتي توضح ما تتحلى به من المرونة وسرعة الحركة، حيث ركزت على تعبئة الموارد حيثما تمس الحاجة إليها. وإدراكا منها للتحديات الإضافية المحيطة بتحقيق نتائج في هذه البلدان، تعمل المؤسسة بصورة وثيقة أيضا مع البنك الدولي والشركاء المانحين من أجل تبادل المعلومات والتعاون في مبادرات مشتركة.

والواقع أن أنشطة المؤسسة في البلدان المتأثرة بالصراعات زادت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة ـ فقد ارتفعت استثمارات المؤسسة في هذا الصدد من حوالي 200 مليون دولار في السنة المالية 2005 إلى 586 مليون دولار في السنة المالية 2010. كما ارتفع المرصود لأنشطة الخدمات الاستشارية من 5 ملايين دولار إلى 32 مليون دولار في الفترة نفسها.



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مناجم اليمن تحمل بشائر الخير

في منطقة صحراوية مرتفعة وقليلة السكان في اليمن، يعمل الشيخ عايض أسدان على خلق الفرصة لأبناء عشيرته ـ التي تعد من أفقر العشائر في المنطقة.

يجري حالياً إنشاء منجم كبير للمعادن العادية في هذه المنطقة الوعرة على بعد 100 ميل شمال العاصمة صنعاء، ويحمل هذا المشروع، البالغة تكلفته 200 مليون دولار، بشائر الخير لأنه سيخلق الآلاف من فرص العمل في المنطقة على مدى السنوات العشر القادمة، في ظل المساعدة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية. يؤكد الشيخ عايض أن المجتمع المحلي سوف يستفيد من هذا المشروع ـ عن طريق القيام بدور تنسيقي بين المجتمعات المحلية، والمستثمرين، والحكومة.

يقول الشيخ عايض "يود الكثير من الناس هنا أن يأتي المزيد من الاستثمارات إلى مناطقهم، لأننا نعرف أنها ستعود على مجتمعنا المحلي بالخير الوفير".

ويضيف الشيخ عايض أن تحقيق هذه الإمكانية لا يعتمد على زيادة وعي المستثمرين بالفرص الناشئة في اليمن فحسب، بل يعتمد أيضاً على تنبيه المجتمعات المحلية إلى منافع المشاركة في تنمية قطاع التعدين في البلاد.

يعاني الاقتصاد اليمني من الضعف نتيجة لسنوات طويلة من القلاقل والاضطرابات المدنية، والأوضاع المالية العامة شديدة الصعوبة، وتراجع إنتاج النفط. ويعيش أكثر من ثلث اليمنيين على أقل من دولارين للفرد في اليوم، والكثير منهم يعانون الأمية والجوع. وتمس حاجة اليمن إلى خلق المزيد من الوظائف وفرص العمل، فضلاً عن الضرورة الحتمية لتنويع الاقتصاد. وتمثل تنمية قطاع تعدين قوي ومزدهر أحد السبل المحققة لهذه الغايات.

ليس للمؤسسة أي استثمار مباشر في هذا المشروع، ولكنها تتعاون مع السلطات اليمنية المختصة بقطاع التعدين. وقد قامت المؤسسة بتنظيم حلقة عمل لتشجيع المناقشات المثمرة والبناءة بين شيوخ القبائل، مثل الشيخ عايض، والمستثمرين، والحكومة.

كما ساعدت المؤسسة أيضاً في استعراض وإصلاح القوانين الخاصة بالتعدين ونظام المالية العامة في اليمن، وتبسيط الإجراءات النظامية الخاصة باستصدار التراخيص. وبذلك، فإن المؤسسة تساعد في ضمان أن النظم والتشريعات الجديدة تعكس أفضل الممارسات الدولية، مما يحقق النفع والفائدة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء



خلق أنشطة أعمال جديدة وتغيير الحياة إلى الأفضل

"بدأت عملي بائعة متجولة أحمل السلة على رأسي. كنت أستيقظ في الصباح الباكر وأغادر منزلي وأمضي يومي في التجوال في الشوارع والطرقات". هذا هو ما قالته لنا ماري بوب كانده، وهي تجتر الذكريات أيام كانت تخرج لتبيع السكر والطماطم والبصل من سلتها في شوارع فريتاون في سيراليون.

ولكن الوضع قد تبدل الآن. فبفضل الإصلاحات التي جرى تنفيذها بمساعدات من مؤسسة التمويل الدولية، تمتلك ماري الآن مشروعا رسميا خاصا بها، وهو عبارة عن متجر اسمه "رحوبوت" يعدها وأولادها بأسباب الرزق وكسب العيش. تقول ماري "هذا المتجر ملكٌ خالص لي. ولذا سميته رحوبوت (Rehoboth)، تيمنا بالاسم الوارد في الإنجيل: إنه عملي ونشاطي. وهو بحق مصدر حريتي".

استفادت ماري بوب كانده والكثيرون غيرها من مبادرة مؤسسة التمويل الدولية التي تضمنت العمل عن كثب مع حكومة سيراليون لإصلاح مناخ الأعمال من خلال تخفيض تكلفة تسجيل الأنشطة وتعجيل عملية التسجيل، وإصلاح مركز التسجيل وصيانته، وإجراء العديد من التغييرات والتعديلات لتشجيع المبادرات التجارية للقطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتضيف ماري، البالغة من العمر ٥١ عاما والتي تشغل منصب سكرتير عام جمعية النساء العاملات في السوق، "لقد قمت بتسجيل محل رحوبوت، ولذا فإن لدي الفرصة الآن للتقدم بطلبات للحصول على عقود. لم يكن في مقدوري أن أفعل ذلك من قبل".

بعد 11 سنة من الحرب الأهلية الطاحنة في سيراليون، طلبت الحكومة من المؤسسة في عام 2004 القيام، في إطار شراكة مع وزارة التنمية الدولية البريطانية، بإسداء النصح والمشورة حول الطرق الكفيلة بتحفيز أنشطة الأعمال والاستثمار. وأسفر هذا التعاون عن إطلاق البرنامج المعني بإزالة الحواجز الإدارية الماثلة أمام الاستثمار (RABI) الذي يمثل جهدا متعدد المراحل على مدى 6 سنوات من قبل الحكومة والقطاع الخاص للتخلص من العقبات المعيقة لتكوين منشآت الأعمال الجديدة وتشجيع الاستثمار. وحقق البرنامج نتائج رائعة: فقد انخفضت تكلفة تسجيل الشركات وأنشطة الأعمال من 1500 دولار إلى 50 دولارا، وتستغرق عملية التسجيل الآن يومين بدلا من أسبوع. وفي عام 2009، أصبحت سيراليون أسرع وأسهل مكان في غرب أفريقيا لإنشاء شركة جديدة.

إعادة بناء الاقتصاد واستعادة الثقة



لا يعتبر تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام مهمة سهلة في البلدان المتأثرة بالصراعات. فحكومات هذه البلدان تفتقر إلى القدرات اللازمة، ناهيك عن تدهور البنية التحتية، وندرة الخدمات المالية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق ـ وخاصة بالنسبة لشركات الأعمال الصغيرة. ويمكن للفساد أن يكون متفشيا في كل مكان، وأن يؤدي فقدان الثقة في مناخ الأعمال إلى تثبيط الهمم وعدم الإقدام على تنظيم مشاريع الأعمال.

إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية

في البلدان المتأثرة بالصراعات، تساعد المؤسسة في تحسين مناخ الاستثمار، مع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ استثمارات مختارة ومركزة.

تبدأ مشاركة مؤسسة التمويل الدولية عادة بتقديم الخدمات الاستشارية التي يمكنها تمهيد الطريق لتنفيذ استثمارات في مرحلة لاحقة. ويتضمن هذا العمل تحسين القدرة على الحصول على التمويل ـ بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتدعيم التجارة. وتساعد المؤسسة الحكومات في تحسين مناخ الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمارات الجديدة. وإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسة مساعدات لشركات الخدمات والصناعات التحويلية المحلية لتمكينها من بناء القدرات وتقوية سلاسل التوريد.

وتعتبر مخاطر الاستثمار أكثر ارتفاعاً بصفة عامة في البلدان المتأثرة بالصراعات. ولذلك، تتبع المؤسسة نهجاً حصيفاً يمزج بين الاستثمارات الانتقائية المركزة وتقديم الخدمات الاستشارية، مما أدى إلى أداء قوي لمحافظة العمليات: فأداء المشاريع الاستثمارية للمؤسسة وبرامجها الاستشارية في البلدان المتأثرة بالصراعات يتمشى مع المتوسطات الخاصة بالمؤسسة، وإن كان ذلك الأمر يستغرق وقتاً أطول في تحقيق نتائج قوية.

ولعل عمل المؤسسة في العراق هو خير مثال لتوضيح هذا النهج. فاستثمارات المؤسسة في العراق صغيرة ومركزة بالدرجة الأولى في القطاع المالي. وتركز المؤسسة أيضاً على أنشطة الخدمات الاستشارية التي من شأنها تدعيم بناء القدرات في القطاع المصرفي، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع البنك الدولي، وتوفير التدريب في مجالات الإدارة للشركات الصغيرة والمتوسطة ـ لا سيما تدريب النساء العاملات في هذه الشركات.

في السنة المالية 2010، ارتبطت المؤسسة بتقديم 16 مليون دولار لمشروعين في القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية غير المالية. وتستكشف المؤسسة أيضاً السبل الكفيلة بزيادة أنشطتها في مجالات تمويل التجارة، والتمويل الأصغر، والموانئ، وقطاع الطاقة الكهربائية.

الاستجابة السريعة من قبل المؤسسة



كانت احتياجات هايتي مُلحة وعاجلة، فكانت استجابة المؤسسة سريعة وحاسمة. ففي أعقاب الزلزال المدمر الذي عصف بهذا البلد الكاريبي في يناير/كانون الثاني الماضي، أنجزت المؤسسة موافقات سريعة وأتاحت 35 مليون دولار لبرنامج استثمارات طارئة لمساعدة الشركات الخاصة في العودة إلى مزاولة النشاط، وإعادة إنشاء الخدمات الضرورية، وخلق فرص عمل جديدة أو الحفاظ على الوظائف القائمة.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



وكان ذلك البرنامج بمثابة خطوة أساسية في التزامنا بالمساعدة في إعادة بناء قطاعات الملابس، والبنية التحتية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسياحة، والقطاع المالي.

وفي هذه الأوقات العصيبة الحافلة بالتحديات، تمثل هدف المؤسسة في مساعدة شركات المنسوجات في الاستفادة من التشريعات التجارية المواتية في الولايات المتحدة، التي أدت إلى مضاعفة حصص صادرات الملابس من هايتي إلى الولايات المتحدة بواقع ثلاثة أمثال مع إعفائها من الرسوم. ويتم في سياق برنامج المؤسسة تمويل توسيع نطاق قطاع صناعة الملابس الكبير في شمال هايتي، لخلق 4 آلاف وظيفة جديدة قبل نهاية عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة 7.5 مليون دولار لتمكين مجموعة من المستثمرين المحليين من استئناف بناء مجمع فنادق الواحة في بورت أوبرنس كمنشأة تجارية. وتقدم المؤسسة أيضاً 3.4 مليون دولار للمرحلة الأولى من مشروع شركة يورو-إيشيان الكندية للمعادن من أجل التنقيب عن الذهب والنحاس في هايتي، ويساند هذا المشروع 800 وظيفة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتكثيف خدماتها الاستشارية في هايتي لمساعدة الشركات والهيئات الحكومية على استبقاء المستثمرين وجذب آخرين. ويتضمن ذلك تبسيط الإطار التنظيمي المعني بالمناطق الاقتصادية الخاصة، وتحسين الموانئ وتدعيم خطط الحكومة بشأن المناطق اللامركزية خارج مدينة بورت أوبرنس. وتهدف المؤسسة إلى المساعدة في اجتذاب شركات ملابس جديدة لاستثمار 30 مليون دولار في هايتي؛ مما يؤدي إلى مساندة 9500 فرصة عمل جديدة في هذه المناطق.

وفي إبريل/نيسان، أنجزت المؤسسة تنظيم عملية المناقصة الدولية الخاصة بمشروع لشركة الاتصالات، الذي سيجلب أكبر استثمار أجنبي مباشر إلى هايتي منذ وقوع الزلزال ـ استثمار نحو 100 مليون دولار من قبل شركة فيتل، وهي أكبر شركة لتشغيل الهاتف المحمول في فييتنام، من أجل توسيع نطاق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في هايتي.

في عام 2008، افتتحت المؤسسة مكتباً محلياً لها في هايتي. وتسعى إستراتيجية المؤسسة إلى زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وعلى الرغم من طول الطريق المؤدي إلى التعافي والانتعاش، فإن المؤسسة شريك طويل الأمد لهايتي لتحقيق هدف مشترك هو خلق فرص عمل للسكان والمساعدة في تحسين نوعية الحياة.

المبادرة المعنية بالدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا



تؤدي الصراعات إلى تعقيد تحديات معالجة الفقر في الكثير من البلدان الأفريقية، بما ينجم عنها من خراب ونتائج مدمرة.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء



وتعمل المؤسسة على تقديم معونات فورية ومساندة طويلة الأجل لهذه البلدان بمساعدتها على إعادة بناء القطاع الخاص، وزيادة الاستقرار، والحد من انتشار الفقر، وإعادة المواطنين إلى أعمالهم. وتنجز المؤسسة كل ذلك في إطار المبادرة المعنية بالدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا، وهي عبارة عن برنامج يبلغ 25 مليون دولار جرى إطلاقه في عام 2008 لتصميم وتنفيذ إستراتيجيات متكاملة لدعم التعافي الاقتصادي في هذه البلدان.

قام هذا البرنامج، المدعوم من قبل أيرلندا وهولندا والنرويج، بمساعدة المؤسسة في أن تصبح نشطة وفاعلة في بعض البلدان الأشد فقراً والأقل تقدماً في أفريقيا. وركزت المؤسسة في بادئ الأمر على أربعة بلدان حيث أدت الحروب إلى تدمير الاقتصاد وانتشار الفقر على نطاق واسع:

— جمهورية أفريقيا الوسطى: يعتمد هذا البلد بصورة مكثفة على تدفق المعونات، وهو واحد من أفقر البلدان في العالم، وليس به قطاع خاص قابل للنمو. وقد افتتحت المؤسسة مكتباً جديداً لها في العاصمة بانغي، لمساندة الجهود الميدانية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع نمو الشركات والأعمال الصغيرة.

— جمهورية الكونغو الديمقراطية: ينتشر الفقر والمجاعات والأمراض على نطاق واسع في هذا البلد الذي أودت حرب الكونغو الثانية بحياة أكثر من 5 ملايين من سكانه. وتعمل المؤسسة في هذا البلد من أجل تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أنشطة الأعمال.

— ليبريا: أسفر انتهاء الحرب الأهلية الطويلة في عام 2003 عن بزوغ عهد جديد للأمل والديمقراطية في هذا البلد حيث تتولى أول رئيسة مُنتخبة في أفريقيا مهام قيادة جهود الإصلاحات الرئيسية. ومن مكتبها المُفتتح حديثاً في فريتاون، تعمل المؤسسة على تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تتضمن استثمارات في بنك جديد للتمويل الأصغر ومزرعة للمطاط.

— سيراليون: تمضي الثقة في سبيلها إلى الارتفاع في كنف الاستقرار بعد 10 سنوات من الحرب الأهلية الدامية التي وضعت أوزارها في عام 2001. وتشمل مشاريع المؤسسة في هذا البلد مساندة تبسيط الضرائب، وتشجيع الاستثمار، وجهود تنمية الأعمال والشركات الصغيرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بتوسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة، مثل التأجير المالي.

بناء منزل لأسرة أحمدي



تقوم حميدة أحمدي بإدارة صالون للتجميل في حي تشار كالا المزدحم بالسكان في العاصمة كابول. حتى وقت قريب، كانت حميدة تعيش في منزل مستأجر مع والديها وأختها الصغرى، حيثً كان أفراد العائلة يجتهدون لتوفير تكاليف بناء بيتٍ خاص بهم.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ولكن الحصول على المال كان عزيز المنال. فإيرادات صالون التجميل، ودخل أمها من الخياطة وتفصيل الملابس، ودخل أبيها من محل للصرافة لم تكن كافية لبناء سقف جديد تعيش تحته الأسرة. ومن الصعوبة بمكان العثور على مصادر لتقديم قروض بتكلفة معقولة في أفغانستان.

نما إلى علم حميدة بعد ذلك أن بنكاً للتمويل الأصغر في أفغانستان، هو فيرست مايكروفاينانس بنك، يقوم بتقديم قروض للبناء. اقترضت حميدة المال لاستكمال إنشاء بيتٍ جديد على قطعة الأرض التي اشتراها والدها. وانتقلت الأسرة مؤخراً إلى البيت الجديد الذي تعتزم توسعته ليكون ملائماً بدرجة أكبر لأفراد العائلة.

تعرب حميدة، التي تقوم بدفع أقساط القرض بصورة منتظمة، عن امتنانها العميق للبنك الذي منحها التمويل، فعدد البنوك التي تفعل ذلك ضئيل ومحدود للغاية.

لقد ساعدت المؤسسة في إنشاء هذا البنك في عام 2004، حيث قدمت رأس المال اللازم للقائمين على رعايته في مؤسسة أغا خان للتمويل الأصغر إلى جانب الخدمات الاستشارية لمساعدته في بدء النشاط. ويعتبر هذا البنك الآن الجهة الأكثر نجاحاً في مجال تمويل الأنشطة التجارية الأصغر في أفغانستان، حيث يقدم خدمات مصرفية حديثة إلى أكثر من 85 ألف عميل من محدودي الدخل في هذا البلد.

ولتوسيع نطاق ما حُدثه من أثر إيجابي، بدأت المؤسسة في العام الماضي في تقديم المشورة إلى هذا البنك حول كيفية تطوير أدوات تمويل بناء المساكن، وزودت البنك بخدمات مستشار مقيم، علاوة على الخدمات التخصصية الأخرى. وأدى ذلك إلى تمكين البنك من تقديم قروض إسكان صغيرة إلى حوالي 2000 شخص مثل حميدة.

زادت حافظة استثمارات المؤسسة في أفغانستان بأكثر من 10 أضعاف على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفعت من 8 ملايين دولار إلى 95 مليون دولار. وتشمل الحافظة استثماراً قدره 75 مليون دولار في شركة إم تي إن أفغانستان، وهي ثاني أكبر شركة لتشغيل الهاتف المحمول. لمساعدة هذه الشركة على توسيع شبكتها لخدمة المزيد من ذوي الدخل المنخفض. وقامت المؤسسة أيضاً بتدشين برنامج لتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإدارة ومهارات أنشطة الأعمال، كما قدمت النصح والمشورة في مجالات الزراعة وقطاعات أخرى.

الصراعات:
الأثر الناشئ في جميع أنحاء العالم



الضفة الغربية:

تقدم المؤسسة 72 مليون دولار لبرنامج التمويل العقاري الذي يُتوقع أن يؤدي إلى مضاعفة عدد العائلات الفلسطينية القادرة على شراء منازل.

لبنان:

دخلت المؤسسة في شراكة مع البنك اللبناني للتجارة (BLC) للمساعدة في زيادة تمويل الأنشطة التجارية المتاح للشركات في لبنان. وتوسيع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

سيراليون:

تقوم المؤسسة بدعم تعافي سيراليون من خلال مساعدة الحكومة على تطبيق الإصلاحات اللازمة لتبسيط الإجراءات وتخفيض تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال.

اليمن:

تساعد المشورة التي تقدمها المؤسسة بنك سبأ الإسلامي في تحسين إدارة المخاطر وزيادة التمويل المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعزيز الجهاز المصرفي في اليمن.

ليبريا:

قدمت المؤسسة مشورة إلى الحكومة حول عملية المنافسة الخاصة بعقد إدارة شركة كهرباء ليبريا للمساعدة في إعادة بناء خدمات الإمداد بالكهرباء وتوصيلها إلى حوالي 30 ألف من العملاء الجدد.

رواندا:

تقوم المؤسسة من خلال برنامجها المعني بمهارات التفوق في أنشطة الأعمال (BusinesEdge) بإعطاء أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في رواندا فرصة اكتساب مهارات جديدة في مجالات الإدارة.

أفريقيا الوسطى:

تستثمر المؤسسة 12.5 مليون دولار في صندوق جديد يستهدف إتاحة قدرة الشركات في أفريقيا الوسطى على الحصول على الائتمان.



هايتي:

قامت المؤسسة بتنظيم مناقصة لشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى حصول هايتي على أكبر استثمار أجنبي مباشر منذ وقوع الزلزال. حيث استثمرت شركة فينل الفيتنامية 99 مليون دولار في شركة اتصالات هايتي.

لاستثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية تأثيرها الفاعل في جميع أنحاء البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث تقوم المؤسسة بتوسيع نطاق عملها. فالمؤسسة تساعد أصحاب الأعمال الصغيرة في سيراليون على تخفيض التكاليف، وتعمل على زيادة الائتمان المقدم لأصحاب المشاريع في اليمن، وتعزيز تمويل الأنشطة التجارية المقدم للشركات في لبنان. وفي الوقت نفسه، تحرص مبادرات المؤسسة على ضمان إمكانية تعافي الاقتصادات المجهدة ـ وبقائها سليمة.

المياه والتوسع العمراني



محور تركيزنا

تشهد البلدان النامية زيادة سكانية سريعة ـ مع ارتفاع التمركز السكاني في المناطق الحضرية.

ومن شأن هذه الزيادة السكانية أن تؤدي إلى تكثيف الحاجة إلى الطرق والجسور ونظم الصرف الصحي، فضلاً عن الحاجة إلى البنية التحتية الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس. كما يؤدي هذا الارتفاع في عدد السكان إلى جعل المياه النظيفة موردا حرجا بصورة متزايدة.

في ظل هذه الأوضاع، ستكون موجات التوسع العمراني الناجحة عاملاً أساسيا للحد من الفقر وضمان النمو الاقتصادي المستدام. وتساعد المؤسسة في تحقيق ذلك.

الابتكار وأثره الإيجابي

تدخل المؤسسة في علاقات شراكة مع الجهات المتعاملة معها من أجل تعزيز الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمساعدة في بناء المراكز الطبية، وإتاحة فرص التعليم للعاطلين عن العمل والعاملين بصورة جزئية. وتعمل المؤسسة على تخفيف الضغوط على البنية التحتية التجارية المجهدة بالفعل في المدن عن طريق تمويل إنشاء المباني الأكثر كفاءة. وتتعاون المؤسسة أيضا مع المدن لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار.

وتقود المؤسسة المبادرات المعنية بالحد من الزيادة المتوقعة في الاحتياجات العالمية من المياه، والتي يمكن أن يؤدي تركها دون معالجة إلى حدوث أزمة في البلدان النامية في العقود القادمة. ولمواجهة شحة المياه، تستثمر المؤسسة في التكنولوجيا الجديدة التي يمكن أن تساعد في جلب المياه النظيفة بتكلفة معقولة إلى المناطق التي كانت تعاني العطش والظمأ في السابق. وقد أتاحت هذه الاستثمارات لملايين الناس فرصة الحصول على المياه النظيفة، وساعدت في تنشيط القطاع الخاص لتعميق مشاركته في هذا القطاع.





منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

التعليم الجامعي يمنح الأمل في مستقبل مشرق

كان جايدر فيرناندز، الذي يعيش في بوغوتا، عاطلاً عن العمل في أغلب الأحيان أو عاملاً بأقل من الدوام الكامل. وكانت فرصة حصوله على تعليم جامعي هي الفرصة التي أحدثت تغييراً هائلاً في حياته.

في عام 2003، التحق فيرناندز بجامعة مينيتو دي ديوس (المعروفة أيضاً بجامعة يونيمينيتو)، وهي واحدة من أكبر المؤسسات التعليمية في كولومبيا القائمة بخدمة الطلاب ذوي الدخل المنخفض والمتوسط الذين يعيش كثير منهم في مناطق عشوائية ومدن ثانوية ومناطق ريفية.

عمل فيرناندز في توصيل الطلبات للزبائن على أساس الحد الأدنى للأجور، واشتغل أيضاً في مركز للاتصالات. ولكنه عقد العزم على تحسين مستوى معيشته. في عام 2007، أكمل فيرناندز دراسته بجامعة يونيمينيتو متخصصاً في تكنولوجيا نظم المعلومات، وأدى ذلك على الفور إلى تحسين فرص حصوله على العمل.

يعمل فيرناندز الآن مديراً لقاعدة بيانات بشركة رئيسية في بوغوتا. وهو يقول بفخر واعتزاز "بفضل جامعة يونيمينيتو، أتقاضى الآن 2.5 مليون بيزو (1250 دولاراً) في الشهر".

تقدم جامعة يونيمينيتو تعليماً فنياً ومهنياً وجامعياً بتكلفة معقولة لما يبلغ 35 ألف طالب وطالبة في كولومبيا. ويجمع نموذج عملها بين التعليم منخفض التكلفة والبرامج عالية القيمة في علوم الكمبيوتر، وإدارة الأعمال، والهندسة، وتخصصات أخرى، مما يتيح للطلاب ذوي الدخل المنخفض فرصة الحصول على شهادات مهنية وجامعية.

قدمت المؤسسة في عام 2009 ما يعادل 8 ملايين دولار بالعملة المحلية كتمويل طويل الأجل لجامعة يونيمينيتو، لمساعدتها في تعليم مجموعة إضافية تضم 10 آلاف طالب، ينتمي الكثير منهم إلى قاع الهرم الاقتصادي. ومن شأن هذا التمويل أن يوفر الحماية للجامعة ـ ولطلابها بصورة غير مباشرة ـ ضد مخاطر سعر الصرف، ويساعدها في الحفاظ على استمرارية برامجها التعليمية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور.

ينوي فيرناندز السفر إلى ألمانيا لاستكمال الدراسات العليا ثم العودة للعمل مدرساً بجامعة يونيمينيتو.

يقول فيرناندز "أحمل في قلبي الكثير من الحب والمشاعر الطيبة تجاه جامعة يونيمينيتو. لم تكن لي وظيفة مجزية، وساعدتني هذه الجامعة في تمويل دراستي والحصول على شهادة جامعية وتحسين حياتي نحو الأفضل".

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء



توفير الرعاية الصحية من الطراز العالمي في ليسوتو

كان العمل في مستوصف طبي عام متطور وحديث خارج عاصمة ليسوتو بمثابة الحلم الذي كان يراود مابوثيل بوكا المرضة البالغة من العمر 35 عاما، ثم بات حقيقة مجسدة على أرض الواقع.

فمستوصف ليكوتسي، الذي تم افتتاحه مؤخراً في مدينة ماسيرو، هو مستوصف واعد يبشر بإحداث طفرة كبيرة في مجال الرعاية الصحية الريفية في ليسوتو التي تعاني من أعلى معدلات إصابة بفيروس ومرض الإيدز في العالم.

تقول بوكا "إن هذا المستوصف الجديد مُنشأة رائعة تثير الدهشة والإعجاب في نفوس شعب ليسوتو. فهو مجهز بمعدات حديثة مثل أجهزة التخطيط الكهربائي للقلب وأجهزة الأشعة الجديدة "سكانرز" التي لم تكن متاحة من قبل للمرضى في المناطق الريفية. إن العمل في مكان مثل هذا في بلدي هو بمثابة الحلم الذي تحقق".

وهذا المستوصف هو واحد من أربعة مستوصفات تم إنشاؤها بفضل اتفاقية إطارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص أبرمت في عام 2008 بين كونسورتيوم تسيبونغ ـ بقيادة مجموعة نتكير الطبية ـ وحكومة ليسوتو. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بأداء دور المستشار الرئيسي بشأن هذه الاتفاقية الإطارية التي تدعو أيضا إلى بناء مستشفى حديث في ماسيرو.

لقد جرى افتتاح أول ثلاثة مستوصفات في مايو/أيار 2010. ويستفيد المرضى الآن من مجموعة من الخدمات المتكاملة، بما في ذلك وحدة الإيدز، ووحدة طب الأسنان، ووحدة قياس النظر وتصحيح عيوب العين بالوسائل البصرية، ووحدة الطب الإشعاعي، وعنابر الولادة. وأنشأت مجموعة نتكير أيضا نظاما إداريا آليا، مما أدى إلى تعجيل تقديم الخدمات لثلاثمائة رجل وامرأة وطفل يتلقون العلاج يوميا في كل مستوصف. وفي الوقت نفسه، وافقت الجهة القائمة بالتشغيل على إحداث زيادة تدريجية مطردة على مدى حياة هذا المشروع في عدد النساء اللواتي يعملن في الفئات الوظيفية المختلفة للمديرين والموظفين.

الواقع أن اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي جعلت إنشاء هذه المستوصفات أمرا ممكنا في ليسوتو، يمكن أن تكون نموذجا يحتذى به في عموم أفريقيا، حيث تواجه الخدمات الصحية العامة أعباء لا قبل لها بها في أغلب الأحيان بسبب الزيادة السكانية المستمرة، ناهيك عن العجز وانعدام القدرة بسبب نقص الموارد المالية.

وتقول بوكا "في العيادات والمستوصفات الأخرى التي اشتغلت فيها، كنا دائما نضطر إلى أن نصرف الكثير من الناس ونردهم على أعقابهم خائبين. فعدد المرضى كان كبيرا للغاية، ولم تتوافر لدينا دائما المعدات أو المستلزمات الطبية المطلوبة. أشعر الآن بالسعادة لأنه يمكن علاج أي شخص يأتي إلى هذا المستوصف طالبا المساعدة".

نهج المؤسسة إزاء الأمن المائي



تُهدد شحة المياه النظيفة وخدماتِ الصرف الصحي النمو الاقتصادي والأمن في العالم. فمن المتوقع خلال 20 عاماً ألا يحصل ثلث سكان العالم إلا على نصف احتياجاته من المياه. ودون العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة، يمكن أن تتحول شحة المياه إلى الأزمة العالمية القادمة.

تعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على معالجة هذه المشكلة التي لا تملك الحكومات وحدها الموارد اللازمة لحلها. ومنذ عام 2000، استثمرت المؤسسة أكثر من مليار دولار في هذا القطاع، مما حقق النفع والفائدة لأكثر من 30 مليون نسمة.

تدرك المؤسسة أن تعزيز الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي يسهم بحق في التنمية الاقتصادية: فكل دولار مستثمر في هذا المجال يعود بمردود يقدر بما يبلغ 8 دولارات في زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف. ولكن طالما أن أسعار المياه لا تعكس تكلفة الإمداد بها، فإن القطاع الخاص سوف يظل إلى حد كبير متفرجاً دون تدخل.

لزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، تقوم المؤسسة بإعداد مجموعة من المشاريع الجزية القابلة للتمويل وتقديم خيارات مبتكرة لتمويلها لأغراض المساعدة في الحد من فاقد المياه وزيادة توصيلات الإمداد بالمياه. وتقوم المؤسسة بحشد التأييد والمساندة اللازمة لهذه النماذج الجديدة من أجل مواجهة التحديات المحيطة بقضايا المياه، مع القيام في الوقت ذاته بنقل المعرفة والدراية الفنية من خلال علاقات الشراكة.

دأبت المؤسسة، طيلة مسيرة عملها مع القطاع الخاص، على المساعدة في تخفيض عدد وفيات الأطفال الناجمة عن تفشي الأمراض المنقولة بسبب المياه غير النظيفة. وقد انخفض أيضاً عدد الناس المضطرين إلى قطع أميال طويلة يومياً للحصول على المياه العذبة وعدد العائلات المهدورة كرامتها الإنسانية لعدم توافر مراحيض نظيفة.

إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية

تساعد المؤسسة في تمويل المشاريع المعنية بالحد من الهدر وفاقد المياه وتعزيز القدرة على الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وقد استثمرنا 1.4 مليار دولار في هذا القطاع منذ عام 2000.

مساعدة أطراف عالمية فاعلة جديدة على الاستثمار في البنية التحتية



أصبحت أفريقيا بصورة متزايدة وجهةً جاذبة للاستثمار واستقطاب رأس المال من الشركات في مختلف أنحاء العالم. وتساعد المؤسسة مجموعة جديدة من المستثمرين ـ بما في ذلك الصين ـ في ضمان تحقيق أكبر أثر إنمائي لهذه المشاريع وإدراك أهمية الالتزام بتطبيق أعلى المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير رفيعة المستوى لحوكمة الشركات.

الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب

ارتبطت المؤسسة بتقديم 1.7 مليار دولار لمشاريع فيما بين بلدان الجنوب في السنة المالية 2010.

فبالنسبة لتنزانيا، ارتبطت المؤسسة بتقديم 10 ملايين دولار لتمويل بناء مبنى مكون من 20 طابقاً للمكاتب ومحال التجزئة، ويجري إنشاؤه في دار السلام من قبل مؤسسة مواليمو نيريري وشركة تابعة لشركة جيانشانغ الصينية للأعمال الهندسية والسكك الحديدية التي تعتبر من كبريات شركات المقاولات في الصين. ويمثل هذا المشروع أول استثمار مباشر للمؤسسة في شركة صينية عاملة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهو إضافة لعمل المؤسسة مع الشركات داخل الصين حيث يتم تعزيز تمويل مشاريع كفاءة استخدام الطاقة ومساندة الصين في تطبيق "سياسة القروض المراعية للاعتبارات البيئية"، إلى جانب العمل على تشجيع التنمية المتوازنة في المناطق الريفية والحضرية.

إن بزوغ نجم الصين كقوة اقتصادية واضطلاعها بتنفيذ استثمارات كبيرة في أفريقيا يجعلها شريكاً مهماً للمؤسسة. وفي مقدور المؤسسة أن تساعد الشركات الصينية العاملة في أفريقيا على اعتماد المعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير حوكمة الشركات بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية. والواقع أن المؤسسة، في ظل سجل إنجازاتها وحضورها القوي في أفريقيا، تتمركز في وضع جيد يتيح لها رصد ومساندة الشركات المتمتعة بفهم عميق للقيمة العملية طويلة الأمد للاستثمار المستدام.

فيما يتعلق بمشروع دار السلام، ساعدت المؤسسة في تصميم هذا المبنى بما يحقق الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه، والتأكد من معالجة المياه المستعملة التي يتم تصريفها من هذا المُجمع. لأن هذه المدينة ـ وهي أكبر مدينة في تنزانيا ـ تفتقر إلى وجود نظام لمعالجة مياه الصرف الصحي. وبعد اكتمال التشييد والعمليات الإنشائية، سوف يقوم هذا المبنى بتخفيف الضغوط الملقاة على التجهيزات الأساسية المنهكة الخاصة بأنشطة الأعمال في دار السلام، وإتاحة حيز كبير للمكاتب التي تمس الحاجة إليها فضلاً عن المساعدة في توسيع نطاق قطاع الخدمات في تنزانيا.

يعكس هذا المشروع أيضاً زيادة المشاركة التفاعلية للمؤسسة في الاستثمارات "فيما بين بلدان الجنوب" ـ بما في ذلك المشاريع التي تنفذها في أفريقيا شركات من البلدان النامية. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تؤدي إلى تشجيع سهولة التدفقات الرأسمالية وتعزيز تطبيق المعايير العالية كعنصر أساسي وحيوي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وفي السنة المالية 2010، ساعدت المؤسسة في تيسير تنفيذ 71 مشروعاً استثمارياً فيما بين بلدان الجنوب من خلال ارتباطها بتقديم ما يصل إجمالاً إلى 1.7 مليار دولار.

نحو مياه شرب أنظف ـ ومستقبل أكثر صحة



يسود بصفة منتظمة تفشي مرضي التيفود والملاريا وغيرهما من الأمراض المنقولة بالماء في القرية الهندية التي يسكنها موهان براساد. فمياه الشرب النظيفة في هذه القرية من الكماليات الخيالية والغايات المستعصية.

منطقة جنوب آسيا



ولكن هذا الوضع قد تغير الآن، بفضل تكنولوجيا الأشعة فوق البنفسجية منخفضة التكلفة التي تقدمها جهة متعاملة مع المؤسسة هي الشركة الدولية للمياه الصحية (WHI). وتمثل هذه التقنية حلاً مبتكراً منخفض التكلفة لمحدودي الدخل في المناطق المفتقرة إلى مياه الشرب النظيفة، فسريعاً ما يتم فلترة المياه وتنقيتها من الميكروبات، مما يتيح لهذه الشركة توفير مياه نقية بأقل من سنت واحد ($0.01) للتر من الماء ـ وهي أسعار في متناول حتى الفقراء.

يقول براساد، الذي يعيش في قرية ناديغوديم في ولاية أوتار براديش: "إنني أحصل الآن، وجميع الناس في قريتنا، على مياه الشرب المأمونة وطيبة الطعم".

دخلت الشركة الدولية للمياه الصحية السوق الهندية في عام 2005، بعد فترة قصيرة من حصولها من المؤسسة على 1.2 مليون دولار للمرحلة الأولى للاستثمار. وأدى استثمار المؤسسة إلى مساعدة هذه الشركة في جذب جهات أخرى مثل شركة داو الأمريكية للكيماويات وبنك الشركة الهندية المحدودة للتسليف والاستثمار الصناعي (ICICI). وتقوم هذه الشركة حالياً بإمداد أكثر من مليون شخص في الهند وحدها بمياه الشرب النظيفة بتكلفة زهيدة للغاية.

ينطوي بناء شبكات مركزية للإمداد بالمياه المأمونة على تكلفة باهظة إلى الحد الذي يحول دون إقامة مثل هذه الشبكات حتى في البلدان المتقدمة. ولكن الشركة الدولية للمياه الصحية تمكنت، بفضل المساعدات من قبل مؤسسة التمويل الدولية، من تقديم حل بديل يمكن أن يكون نموذجاً تقوم بتطبيقه المجتمعات المحلية في المناطق الريفية وضواحي المدن ـ حيث تستطيع أنظمة تنقية المياه تمكين هذه المجتمعات المحلية من الاستفادة المأمونة من موارد المياه دون الحاجة إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة.

تواصل المؤسسة تدعيم جهود توسع الشركة الدولية للمياه الصحية من أجل إحداث التأثير الإيجابي في مكافحة الأمراض المنقولة بالمياه التي تودي بحياة مئات الآلاف من الناس في الهند سنوياً ـ بمعدل أعلى من مثيله في أي بلد آخر. وسوف تساعد استثمارات المؤسسة هذه الشركة في تركيب أكثر من 600 نظام في المجتمعات المحلية الريفية في الهند وبنغلاديش وغانا خلال العامين القادمين.

قامت الشركة الدولية للمياه الصحية بتركيب أنظمة في حوالي 300 قرية في ولاية أندرا براديش. وتقوم الشركة أيضاً، من خلال مراكز المياه التابعة لها، بتوفير فرص العمل ـ لموظفي تشغيل الخدمة مثل موهان براساد، ومهندسي الصيانة، وغيرهم من الموظفين المتعاملين مع أهل القرى، بالإضافة إلى تدريبهم على كيفية تشغيل الماكينات وتحصيل الإيرادات.

تشجيع علاقات الشراكة المنتجة بين القطاعين العام والخاص



يعيش مليون شخص في بيريبري، وهو حيّ فقير في مدينة سلفادور في البرازيل. ولعشرات السنين، يعاني هؤلاء السكان من عدم وجود مستشفى لخدمات الطوارئ.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



يوشكُ هذا الوضع على التغيّر في ظل بناء مستشفى الضواحي (هوسبيتال دو سوبوربيو)، وهو أول مستشفى يتم إنشاؤه في هذه المنطقة منذ 20 عاماً وأول مستشفى يتم تشغيله في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا البلد.

قامت المؤسسة بأداء دور المستشار الرئيسي لحكومة ولاية باهيا القائمة ببناء هذا المستشفى. وبطاقة سريرية تبلغ 298 سريراً، من المتوقع أن يقوم المستشفى بعلاج 20 ألف مريض في الأقسام الداخلية و120 ألف مريض في العيادات الخارجية كل سنة. وبالنسبة للكثير من سكان هذه المنطقة، يمثل افتتاح هذا المستشفى المرة الأولى التي يتمكنون فيها من الحصول بسهولة على خدمات الجراحة، وتقويم الأعضاء، وغيرها من الخدمات الطبية المتخصصة.

يقول كارلوس ناسيمنتو، أحد البنائين الذين يعملون في إنشاء هذا المستشفى: "إنني سعيد بالعمل هنا في هذا المستشفى وتهيئته لخدمة أسرتي والآخرين".

وسيتم تجهيز المستشفى وتشغيله من قبل اتحاد شركات خاصة لمدة 10 سنوات ينتقل بعدها بالكامل إلى القطاع الحكومي. وقد استخدمت خبرات المؤسسة في المساعدة في إعداد دراسة الجدوى والتحليل الاقتصادي وهيكلة المشروع في عقد الامتياز. كما ساعدت المؤسسة أيضاً في عمليات التشاور العام وإعداد المناقصة طبقاً لأعلى مستويات الشفافية.

في زمن المعاناة من شحة الموارد والاحتياجات المتنامية، يبحث الكثير من الحكومات عن طرق لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات بأقل قدر من الموارد ـ من أجل الزيادة الكمية والنوعية لاستثمارات البنية التحتية مع الحد من المخاطر والتمويل المطلوب من القطاع العام. وتتمثل استجابة المؤسسة في مساعدة هذه الحكومات على إنشاء علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإبرام اتفاقيات أخرى معنية بمشاركة القطاع الخاص. والمؤسسة هي الوكالة الوحيدة متعددة الأطراف التي تقدم خدمات استشارية مباشرة إلى الحكومات عن مشاركة القطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية والصحة والتعليم.

في السنة المالية 2010، أنجزت المؤسسة 10 شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص لتلبية الاحتياجات الضرورية للبنية الأساسية والرعاية الصحية. وأدت هذه الشراكات إلى تحقيق وفورات مالية قدرها 1.4 مليار دولار لصالح الحكومات واستقطاب 1.7 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة.

المياه والتوسع العمراني:
الأثر الناشئ في جميع أنحاء العالم





البرازيل:

قدمت المؤسسة قرضاً قدره 65 مليون ريال برازيلي لمساعدة مجموعة تعليمية في تقديم خدمات تعليمية رفيعة المستوى إلى المناطق التي تعاني قصوراً في هذه الخدمات ومساندة الطلاب ذوي الدخل المنخفض.

بيرو:

قدمت المؤسسة 65 مليون دولار إلى المرفق العام للمياه (سيدابال) في ليما العاصمة من أجل بناء محطة لمعالجة المياه لصالح أكثر من 2.4 مليون من السكان ذوي الدخل المنخفض.

تقوم المؤسسة بتعزيز فعالية استخدام وتوزيع مواردها بما يحقق تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من المياه وتخفيف الضغوط على المدن المكتظة بالسكان بصورة متزايدة. وقامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوزيع المياه على حوالي 35 مليون نسمة في عام 2009، وتلبية احتياجات قرابة 8 ملايين مريض للرعاية الصحية. وفي منطقة أوروبا الشرقية، تساعد المؤسسة في إصلاح وتجديد شبكات المياه والمياه المستعملة. وفي أوغندا، يتلقى الموظفون الحكوميون تدريباً متخصصاً لشؤون قطاع المياه. كما يستفيد الملايين من الناس في بيرو من خطة معالجة المياه التي ساعدت في تمويلها المؤسسة.

الدروس المستفادة

يظل المجال متسعاً ومفتوحاً لإدخال المزيد من التحسينات حتى على المشاريع المحققة لأعمق الآثار الإنمائية.

انطلاقاً من حرصها الدائم على النهل من موارد العلم أينما كانت، تفخر مؤسسة التمويل الدولية بالمواظبة بصورة مستمرة على تقييم مواطن القوة والضعف في المؤسسة ـ وتحويل الاستنتاجات المستخلصة إلى ممارسات وتطبيقات عملية على أرض الواقع. ويؤدي هذا النهج إلى زيادة فعالية استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية وقدراتها على تعبئة الجهود والموارد والحرص على ضمان عدم تكرار الأخطاء مرة أخرى.

بتعاونها مع مجموعة التقييم المستقلة ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، تقوم المؤسسة بمعالجة شواغل المتأثرين بعملها وإجراء قياس عريض وشامل لكافة جوانب الأداء. وتضطلع المؤسسة بتقييم الآثار "الشاملة والمشتركة" التي يمكن أن يحدثها أي مشروع على مجموعة متنوعة من الصناعات والمناطق. ويسهم هذا النهج المطبق بصورة اعتيادية في بناء المصداقية والثقة وتعزيز خضوع المؤسسة للمساءلة أمام الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة.

الأزمة المالية ـ تشكيل ملامح إستراتيجية المؤسسة

تطور نهج المؤسسة بشأن تنمية القطاع الخاص نتيجة لنشوب الأزمة المالية العالمية. إذ استدعت التغيرات الطارئة على التنمية الاقتصادية ابتكار طرق جديدة لممارسة أنشطة الأعمال ـ ليس بالنسبة للجهات المتعاملة مع المؤسسة فحسب، بل ينطبق ذلك أيضاً على المؤسسة وغيرها من المؤسسات الإنمائية.

في ظل الاضطرابات التي عصفت بكيان الاقتصاد في البلدان النامية، انهمكت المؤسسة في العمل على مساعدة بلدان الأسواق الصاعدة المعتمدة على الصادرات في بناء المصادر المحلية للنمو الاقتصادي وتفعيلها ـ وقامت المؤسسة، من بين أمور أخرى، بمساعدة هذه البلدان على معالجة التحديات والفرص الناجمة عن موجات التوسع العمراني السريع. ففي السنة الماضية، على سبيل المثال، استثمرت المؤسسة 40 مليون دولار لدعم تحديث وتوسعة نطاق عمليات شركة ماسان للأغذية، وهي شركة فيتنامية للأغذية المجهزة والمعبأة تربط المزارعين المحليين بقاعدة متنامية من عملاء الطبقة المتوسطة في المناطق الحضرية.

تولي المؤسسة اهتماماً خاصاً بتقديم الخدمات الاستشارية الكفيلة بمساعدة الجهات المتعاملة معها في إدارة المخاطر وتحسين حوكمة الشركات. وقامت المؤسسة مجدداً بمضاعفة جهودها المعنية بمساعدة الحكومات على وضع تشريعات وأنظمة أكثر فعالية للسوق المالية من أجل معالجة إعسار الشركات والمؤسسات. فعلى سبيل المثال، ساعدت المؤسسة وزارة الاقتصاد في أوكرانيا ـ وهي إحدى الدول التي تضررت بشدة من جراء الأزمة ـ على تحديد طرق تحسين الإطار التنظيمي للجهات القائمة بإدارة حالات الإعسار ووضع قواعد لتسوية المنازعات خارج نطاق المحاكم.

أبرزت الأزمة مدى أهمية بناء علاقات الشراكة وتعزيز تنسيق الاستجابات الدولية تجاه تحديات التنمية. وقد عكست مبادراتنا العديدة المتخذة حيال هذه الأزمة)انظر الصفحة 14(أبعاد علاقات الشراكة ـ بين القطاعين العام والخاص، وفيما بين المؤسسات الإنمائية والجهات المانحة الدولية. وإضافة إلى ذلك، أكدت الأزمة أهمية تمركز الموارد البشرية والبرامج ورأس المال في المواضع الصحيحة قبل نشوب أي أزمة. والواقع أن هذه السمات والمقومات تعزز بدرجة كبيرة قدرة المؤسسة على الاستجابة وسرعة الحركة.

قامت مجموعة التقييم المستقلة بفحص استجابتنا، ورأت أن أداء المؤسسة عكس الدروس المستفادة من الأزمات السابقة ـ ولكن الأمر لم يسلم من القلة القليلة من الفرص الضائعة. وتشمل الاستنتاجات المستخلصة من قبل المجموعة ما يلي:

السرعة والفعالية: من منطلق توقعاتها بحدوث اضطرابات مالية، بدأت المؤسسة في وقت مبكر هو عام 2007 في الإعداد والتحضير لمساعدة الجهات المتعاملة معها. فالاستثمارات الجديدة انخفضت بنسبة 7 في المائة فقط خلال الأزمة الراهنة ـ أي بما يقل كثيراً عن الانخفاض بنسبة 40 في المائة في المتوسط خلال الأزمات السابقة. وزاد الاستثمار في البلدان الأشد فقراً بنسبة 25 في المائة.

تصميم الاستجابات: اتسمت مبادرات المؤسسة بالطموح وطابع الابتكار الإبداعي، وانطوت على تعبئة 25 مليار دولار بين السنتين الماليتين 2009 و2011. كما بنيت المبادرات على دقة التوجيه والاستهداف، وانتهاج الطابع المرحلي المؤقت، وتفعيل علاقات الشراكة. وأوضحت معطيات الهيكل البنيوي أن المؤسسة قد استفادت "وتعلمت من الأزمات السابقة".

التكيف: أثبتت المؤسسة قدرتها الفائقة على المرونة في التكيف مع الظروف والأوضاع المتغيرة. فعلى سبيل المثال، أنشأت المؤسسة في عام 2009 فريقاً لعمليات المساندة مع تكليفه بتنسيق المبادرات وإدارة الالتزامات الائتمانية بالنسبة للجهات المانحة والمستثمرين.

التنسيق: كانت علاقات الشراكة مع المؤسسات الأخرى المعنية بتمويل التنمية إحدى السمات الحاسمة في تشكيل ملامح استجابة المؤسسة إزاء الأزمة، بل إنها أطلقت إشارة مهمة لتنبيه الأسواق المالية إلى أن هذه المؤسسات "سوف تقوم بالعمل المشترك بصورة غير مسبوقة لتفادي انهيار العمل بالجهاز المصرفي".

القدرات المالية والدور التفاعلي المضاد للتقلبات الدورية: للحفاظ على قدراتها المالية وتصنيفها الائتماني بمرتبة AAA، ركزت المؤسسة بدرجة كبيرة على إدارة حافظة العمليات والمعاملات. ونفذت المؤسسة أيضاً النهج الانتقائي في مباشرة العمليات والأنشطة الجديدة. وعلى الرغم من كفاية هذا النهج وملاءمته، فإنه ربما كان سبباً في عدم اغتنام بعض "الفرص الجيدة لتحقيق الأثر الإنمائي من خلال استثمارات جديدة".

يمكن الاطلاع على استنتاجات مجموعة التقييم المستقلة مشمولة في تقرير حديث للمجموعة، في إطار التقييم الجاري، بعنوان "استجابة مجموعة البنك الدولي للأزمة العالمية، على الموقع التالي: www.ifc.org/WBCrisisResponse.

نهج المؤسسة بشأن قطاع زيت النخيل

يعتبر قطاع زيت النخيل حافلاً بإمكانات تحقيق التنمية المستدامة ـ كما أنه يواجه تحديات لا يستهان بها.

يحقق الإنتاج المستدام لزيت النخيل منافع كبيرة بما يتمشى مع هدف مؤسسة التمويل الدولية بشأن تقليص الفقر وتحسين الأحوال المعيشية. كما أنه مصدر مهم لفرص العمل وتحقيق الدخل للملايين من الفقراء في المناطق الريفية في العالم. ففي إندونيسيا، مثلاً، يقوم هذا القطاع بصورة مباشرة وغير مباشرة بتوظيف ما يصل إلى ٦ ملايين شخص، فضلاً عن قدرته على المساهمة في تحسين الصحة والتعليم.

إلا أن هذه الفرص يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر. ففي السنة الماضية، تم تعليق تمويل المؤسسة لقطاع زيت النخيل انتظاراً لوضع الضمانات الكفيلة بتأكيد أن الإقراض لن يتسبب في إلحاق أضرار اجتماعية أو بيئية. وقد جاء هذا الإجراء استجابة للنتائج الواردة في المراجعة المستقلة لاستثماراتنا في مجموعة ويلمار، وهي واحدة من أكبر الشركات العاملة في مجال تجهيز وتجارة زيت النخيل على مستوى العالم. إذ خلصت المراجعة التي أجراها مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة التابع مباشرة لرئيس مجموعة البنك الدولي إلى أن مؤسسة التمويل الدولية "لم تفِ بمقاصدها أو المتطلبات الأساسية الخاصة بمعايير أدائها" فيما يتعلق بتقييم استثماراتها في مجموعة ويلمار.

تسعى المؤسسة إلى التعلم من هذه التجربة والخروج منها بدروس نافعة. وتعمل المؤسسة مع البنك الدولي من أجل وضع إطار مشترك لتوجيه مشاركتها في قطاع زيت النخيل. ويجري وضع هذا الإطار بالتشاور مع طائفة متنوعة من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة التي تساعد في وضع المبادئ الخاصة بتوجيه وإرشاد عمل المؤسسة في هذا القطاع، مع التأكيد على أهمية تعظيم نتائج التنمية بالنسبة للمجتمعات المحلية وتقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية إلى أدنى حد ممكن.

وكجزء لا يتجزأ من هذه العملية، تستقي المؤسسة آراء الأطراف المختلفة صاحبة المصلحة المباشرة تجاه الفرص السانحة والتحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع زيت النخيل. ومن بين هذه الأطراف منظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتأثرة، والمانحون، والأطراف المعنية، والشركاء، وممثلو القطاع الخاص، والحكومات، وهيئات الفكر والبحث المهتمة بالزراعة والصناعات الزراعية. ويرمي هذا الإطار الإستراتيجي إلى تعزيز التزام المؤسسة بضمان أن يظل تحقيق النتائج الإيجابية، بما في ذلك الاستدامة البيئية والاجتماعية، مجسداً في صميم الجهود الإنمائية المبذولة من قبل المؤسسة.

تحسين الأحوال المعيشية، والنهوض بمستوى الرعاية الصحية

أحرزت المؤسسة تقدماً كبيراً في تحسين الأحوال المعيشية من خلال استثماراتها في مجال الرعاية الصحية ـ وهو إنجاز يعكس الدروس المستخلصة والمستفادة من التجارب والخبرات.

في السنة الماضية، أجرت مجموعة التقييم المستقلة مراجعة تغطي فترة 10 سنوات وخلصت إلى ضعف الأداء في مشاريع الرعاية الصحية التي نفذتها المؤسسة قبل عام 1999، نتيجة بشكل جزئي لنقص الخبرات فيما يتعلق بالفرز التصنيفي وهيكلة الاتفاقات والمعاملات. وقد عكس ذلك الأداء جزئياً عدم خبرتنا السابقة بالعمل في هذا القطاع وتأثير الأزمات المالية في بعض المناطق. ولكن مجموعة التقييم المستقلة رأت أن أداء المؤسسة قد تحسن بسبب اكتساب الخبرات، وأن الاستثمارات الأخيرة حققت مردودات مالية جيدة ونواتج إنمائية أكثر قوة، بما في ذلك زيادة القدرة على الحصول على الخدمات والارتقاء بمستوى المعايير واجبة التطبيق.

عملت المؤسسة على تحسين الأثر الاجتماعي للمبادرات المعنية بالصحة عن طريق تدعيم الاستثمارات المحققة لمنافع أكبر لصالح الفقراء (طبقاً للتوصية الواردة في تقرير مجموعة التقييم المستقلة) مثل زيادة الاستثمارات في التكنولوجيات والأدوية والعقاقير البديلة التي لا تحمل أسماء الشركات صاحبة براءة الاختراع والتي تعالج المشكلات الصحية المؤثرة على الفقراء. وأسفرت أغلبية مشاريع المستحضرات الطبية والصيدلانية التي تدعمها المؤسسة عن "انخفاضات كبيرة" في أسعار تلك الأدوية والعقاقير البديلة، طبقاً لتقرير مجموعة التقييم المستقلة.

لزيادة الأثر الإنمائي، تم الدمج بين العمل المعني باستثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية وزيادة مساندة علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فهذه الشراكات في القطاع الصحي ما زالت تمثل تطوراً جديداً نسبياً في الأسواق الصاعدة، وإن كان الاهتمام بها متزايداً بصورة ملموسة، وتلعب المؤسسة دوراً ريادياً في هذا الصدد.

نجحت المؤسسة أيضاً في تحسين أدائها الاستثماري من خلال النّهُج المبتكرة ونماذج الأعمال المؤدية لزيادة قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الصحية. وحققت المؤسسة هذا الإنجاز عن طريق تشجيع الجهات المتعاملة معها على استثمار رأس المال والخبرات في البلدان منخفضة الدخل والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، والعمل مع البنوك لتقديم التمويل اللازم للشركات الصغيرة، ومساعدة المتعاملين مع المؤسسة على الوصول إلى الفئات والشرائح منخفضة الدخل في المدن الأصغر حجماً.

تعمل المؤسسة بصورة وثيقة أيضاً مع البنك الدولي من أجل زيادة أثرها الإنمائي في إطار مبادرة الصحة في أفريقيا ـ وهي مبادرة تستهدف تعبئة ما يصل إلى مليار دولار من أجل تدعيم قطاع الرعاية الصحية المتسمة عملياته بالمسؤولية الاجتماعية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

حيث
تلتقي القيم

بوصفها أكبر مؤسسة عالمية لتمويل التنمية ينصبّ محور تركيزها على القطاع الخاص، تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا مميزا في خلق الفرص في الأسواق الصاعدة.

تضطلع المؤسسة بتحفيز نمو القطاع الخاص حيثما يمكنُها تحقيق أكبر أثر ممكن ـ حيث تتصدر المسيرة موضحة للآخرين القيمة الحقيقية لتحقيق نتائج تنموية قوية. وتقوم المؤسسة بتفعيل دورها القيادي في تنمية القطاع الخاص ـ من خلال المساعدة في الارتقاء بالمعايير العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والتعاون مع الآخرين في مواجهة التحديات التنموية الأشد إلحاحا في عصرنا هذا. وتقوم المؤسسة بتعبئة الموارد بما يتجاوز كثيرا حجم مواردها، وتعظيم جميع رؤوس الأموال والخبرات المشتركة المتاحة لأشد البلدان والمناطق فقرا في العالم.

المؤسسية والأهداف المرجوة

تحققُ المؤسسةُ، في سياق أنشطتها، العديد من المزايا والمنافع المثمرة.

وتتمتع المؤسسة بمركز مالي قوي ـ وسجل حافل لأدائها الناجع والقوي في أوقات الرخاء وأوقات الشدة ـ مما يجعلها أهلاً للثقة والجدارة وشريكاً طويل الأمد للجهات المتعاملة معها. وتواصل المؤسسة تسطير تاريخها المشرف في استحداث المنتجات والخدمات المبتكرة التي تساعد المتعاملين معها في النجاح والنمو. وتركز المؤسسة بصورة متزايدة على خدمة البلدان والمناطق الأشد فقراً في العالم ـ وتشمل حافظتها المتنامية منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تؤدي دوراً حيوياً في خلق الوظائف وتوسيع نطاق الفرص.

منتجات مؤسسة التمويل الدولية وأدوارها وخبراتها التخصصية

الصفحة 70: ما تقومُ به المؤسسة الصفحة 72: خدمات الاستثمار الصفحة 73: الخدمات الاستشارية الصفحة 74: الشركة التي أنشأتها المؤسسة لإدارة الأصول الصفحة 75: الشراكات وتعبئة الموارد الصفحة 76: وضع المعايير

الصفحة 82: دور مؤسسة التمويل الدولية في المؤسسة الدولية للتنمية

ما تقومُ به المؤسسة

تقدم المؤسسة ما هو أكثر من التمويل. فالمؤسسة تقرنُ بين استثماراتها وخدماتها الاستشارية في مزيج يساعد القطاع الخاص على إيجاد الحلول في مواجهة التحديات التنموية المتعاظمة في العالمِ اليوم.

وللمؤسسة ثلاثة مجالات عمل ـ هي خدمات الاستثمار، والخدمات الاستشارية، وإدارة الأصول ـ وهي تعزز بعضها بعضاً، مما يتيحُ تقديم خبراتها العالمية إلى الجهات المتعاملة معها في أكثر من 100 بلدٍ نامٍ.

تقوم المؤسسة بتقديم التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الفورية العاجلة والاحتياجات طويلة الأمد. ويقترن التمويل بالمشورة التي تساعد الشركات على النمو بوتيرة سريعة قابلة للاستدامة ـ من خلال الاستفادة من ابتكارات المؤسسة وعملها في الارتقاء بالمعايير وتخفيف المخاطر وتبادل الخبرات فيما بين الصناعات والمناطق.

تواصلُ المؤسسة تعبئة الموارد من شركائها الكثيرين، وتوسيع نطاق تجميع رؤوس الأموال والخبرات المشتركة من أجل تحسين حياة الناس في البلدان النامية. وهي في هذا العمل تضربُ خير مثال يمكن أن يحتذى به القطاع الخاص، وتساعد في التأثير على السياسات، مما يُعمق أثرها الإيجابي على الفقراء. ونتيجة لذلك، تحسنت قدرة العائلات منخفضة الدخل على الالتحاق بالدراسة والحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستشفيات. ويحصل المقيمون في القرى والنجوع النائية على خدمات التوصيل بمصادر وشبكات المياه والطاقة الكهربائية لتلبية احتياجاتهم الملحة. كما تحسنت قدرة صغار المزارعين على بيع منتجاتهم عن طريق الاستفادة من سلسلة التوريد العالمية. وتقوم المؤسسة في إطار كل من الاستثمار وتقديم المشورة وتعبئة الموارد باستخدام مزيجٍ من حضورها العالمي والمعرفة المحلية في تحقيق النتائج، وخلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها.



مجالات عمل المؤسسة الثلاثة:

خدمات الاستثمار

بوصفها أكبر مؤسسة لتقديم التمويل متعدد الأطراف إلى البلدان النامية، تقدم مؤسسة التمويل الدولية خدمات الاستثمار بالغة الأهمية في المجالات التي لا تقع تقليدياً في محور تركيز رأس مال القطاع الخاص. وتعمل السلسلة العريضة لمنتجات المؤسسة وخدماتها المالية على تخفيف حدة الفقر وتحفيز النمو طويل الأمد من خلال تعزيز منشآت الأعمال الجديرة بالمساعدة وتشجيع تنظيم مشاريع الأعمال وتعبئة الموارد التي لا يكون توافرها ممكناً لولا جهود المؤسسة. والأهم أن خدمات المؤسسة الاستثمارية ترسل إشارة تذكيرية بالغة الأهمية بقدرة المستثمرين على دفع مسيرة التنمية في بلدان الأسواق الصاعدة وتحقيق الربح الوفير في الوقت نفسه.

يجري إعداد منتجات التمويل في المؤسسة بالطرق التي تكفل تلبية الاحتياجات الخاصة بكل مشروع. وتقوم المؤسسة بتوفير رأس المال اللازم للنمو. ولكن الجزء الأعظم من الموارد التمويلية يأتي من جانب أصحاب الشركات الخاصة – وتقع على عاتقهم أيضاً مسؤولية القيادة والإدارة.

في السنة الماضية، بلغت استثمارات المؤسسة 12.7 مليار دولار في 28 مشروعاً، منها 4.9 مليار دولار لمشاريع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وقامت المؤسسة أيضاً بتعبئة 5.4 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

الخدمات الاستشارية للمؤسسة

كثيراً ما تتعرض التنمية الاقتصادية لاختناقات في البلدان التي تواجه الشركات الخاصة فيها عقبات أمام عملياتها وقدرتها على النمو.

لمساعدة القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة على التغلب على هذه العقبات، لا تكتفي المؤسسة بتقديم الاستثمار فحسب. فالخدمات الاستشارية للمؤسسة تتيحُ إسداء المشورة، وحل المشكلات، وتقديم التدريب اللازم للشركات والصناعات والهيئات الحكومية. وتوضح تجربة المؤسسة أن الشركات في حاجة إلى ما هو أكثر من الاستثمارات المالية لتحقيق التقدم والازدهار – فهي تحتاج إلى البيئة التشريعية المتيحة لإمكانات تنظيم مشاريع الأعمال والحصول على المشورة بشأن أفضل ممارسات أنشطة الأعمال. ومن ثم، فإن عمل المؤسسة يشمل تقديم المشورة للحكومات الوطنية والمحلية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار. ويبلغ نصيب الحكومات قرابة نصف المشاريع الاستشارية للمؤسسة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمدّ يد العون للجهات المتعاملة مع استثماراتها من أجل مساعدتها على تحسين حوكمة الشركات وتحويلها إلى كيانات أكثر قدرة على الاستدامة.

تقوم المؤسسة بإسداء النصح والمشورة من خلال إتاحة خدمات أكثر من ألف خبير استشاري في 84 مكتباً في 66 بلداً. ويتم توفير ما يلزم من تمويل من قبل المؤسسة وشركائها المانحين فضلاً عن مساهمات من جانب الجهات المتعاملة معها. وفي السنة المالية 2010، بلغ الإنفاق الإجمالي على الخدمات الاستشارية 268 مليون دولار تم توجيه 61 في المائة منها إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

الشركة التي أنشأتها المؤسسة لإدارة الأصول

تتولى الشركة التي أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية لإدارة الأصول مهام إدارة صناديق الاستثمار في أسهم رأس المال الخاص. وقد تم إنشاء هذه الشركة للاستفادة من الموارد المالية الهائلة التي في حوزة الصناديق السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وغيرها من هيئات ومؤسسات الاستثمار – وتوجيه هذه الموارد في روافد الفرص الاستثمارية المربحة في البلدان التي في حاجة ماسة إلى رأس المال. وتعتبر هذه الشركة شركة تابعة ومملوكة بالكامل للمؤسسة، وهي تقوم، باستثمار رؤوس الأموال من الغير، بالإضافة إلى موارد المؤسسة، في جميع أرجاء البلدان النامية. وتقوم المؤسسة، في سياق هذه العملية، بتوسيع نطاق الأنشطة الإنمائية عن طريق "اجتذاب" المستثمرين التجاريين. ومن الممكن أن تكون الآثار الناجمة عن هذه العملية آثارا دائمة وطويلة الأمد. ومن خلال إيضاح المنافع المالية وفرص النمو – وكذلك الأثر الإنمائي – بالاستثمار في هذه الأسواق، تهدف هذه الشركة إلى تشجيع المستثمرين على إحداث تحولات طويلة الأجل في حافظة عملياتهم. والواقع أن المؤسسة لم تكن لتصبح قادرة وحدها على زيادة الاستثمارات لولا جهود هذه الشركة التي تمنح المستثمرين القدرة على الوصول إلى العمليات والمشاريع المزمعة للمؤسسة، ناهيك عن الاستفادة من خبراتها العميقة في العمل في البلدان النامية.

ما تقوم به المؤسسة: خدمات الاستثمار

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض لحسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 إلى 12 سنة. وتقدم المؤسسة أيضاً قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير المالي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المقترضة.

في حين أن قروض المؤسسة كانت مُقوّمة تقليدياً بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فإن المؤسسة وضعت أولوية لهيكلة وتنظيم منتجات وأدوات الإقراض بالعملة المحلية. وتتضمن حافظة مدفوعات المؤسسة قروضاً مقومة بخمس وعشرين عملة محلية، منها الريال البرازيلي، والبيزو الكولومبي، والرينمنبي (اليوان الصيني)، والبيزو المكسيكي، والنايرا النيجيري، والروبل الروسي، وراند جنوب أفريقيا، والكواشا الزامبية.

في السنة المالية 2010، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها 5.7 مليار دولار.

الاستثمار في أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها الشركات الخاصة. ومن شأن هذه الاستثمارات أيضاً خلق فرص تدعيم حوكمة الشركات ومؤسسات الأعمال وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

تستثمر المؤسسة بشكل مباشر في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة أيضاً. وقد بلغ إجمالي هذا المكون في حافظة المؤسسة 11 مليار دولار محسوباً بالقيمة العادلة في نهاية السنة المالية 2010.

كما تستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5 إلى 20 في المائة من أسهم رأس مال الشركة. وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة، مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. كما تقوم المؤسسة بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة

يقوم برنامج المؤسسة المعني بتمويل التجارة العالمية بتقديم ضمانات لالتزامات مدفوعات المؤسسات المالية المعتمدة المرتبطة بتمويل التجارة. ويعمل البرنامج على توسيع وتكملة قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 190 بنكاً في أكثر من 80 بلداً.

في السنة المالية 2010، أصدرت المؤسسة أكثر من 2800 ضمان بما بلغت قيمته إجمالاً 3.46 مليار دولار. وكان أكثر من 51 في المائة من مقدار هذه الضمانات لصالح بلدان فقيرة مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وقامت المؤسسة في هذه السنة أيضاً بإنشاء برنامج معني بتوفير السيولة للتجارة العالمية، وحصلت مبادرة إنشاء هذا البرنامج على جوائز ممنوحة على أساس فعالية البرنامج في الاستجابة لتداعيات الأزمة.

القروض المشتركة

يمثل برنامج المؤسسة المعني بالقروض المشتركة، وهو أكبر برنامج لتقديم القروض المشتركة على مستوى جميع البنوك الإنمائية متعددة الأطراف، أداة مهمة لتعبئة رأس المال اللازم لتلبية احتياجات التنمية. وقام البرنامج، منذ إنشائه في عام 1957، بتعبئة ما يزيد على 34 مليار دولار من أكثر من 550 مؤسسة مالية لتنفيذ مشاريع في أكثر من 100 بلد من بلدان الأسواق الصاعدة.

في السنة المالية 2010، جرى توجيه 44 في المائة من إجمالي القروض المشتركة إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ومناطق الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل ـ ويمثل ذلك أعلى مستوى لهذه القروض المشتركة في السنوات الأخيرة. وقامت المؤسسة إجمالاً بتعبئة مليارَي دولار من خلال القروض من الفئة "ب"، والقروض الموازية، وبيع قروض المشاركة من الفئة "أ". وحتى 30 يونيو/حزيران 2010، بلغ مجموع ارتباطات المؤسسة بتقديم قروض مشتركة 9.3 مليار دولار.

التمويل المُورّق

تستخدم المؤسسة المنتجات المُنظّمة (المُهيكلة) والمُورّقة لتقديم أشكال التمويل المحققة لفعالية التكلفة، وهي أدوات لم تكن لتصبح متاحة بسهولة للجهات المتعاملة مع المؤسسة لولا اتباع هذا النهج التمويلي من جانب المؤسسة. وتشمل هذه المنتجات والأدوات: ضمانات جزئية للائتمانات، وتسهيلات منظمة للسيولة، وتحويل مخاطر الحوافظ، وعمليات التوريق، وتمويلاً إسلامياً. وتستغل المؤسسة خبراتها في تنظيم وهيكلة هذه الأدوات ـ وتمتعها بتصنيف ائتماني من المرتبة AAA على الصعيد الدولي ـ في مساعدة الجهات المتعاملة معها على تنويع مصادر التمويل، وتمديد آجال الاستحقاق، والحصول على تمويل بالعملة التي تختارها. وقد قامت المؤسسة، باستخدام المنتجات والأدوات المنظمة والمورقة، بتعبئة ما مجموعه 797 مليون دولار للجهات المتعاملة معها في السنة المالية 2010.

خدمات إدارة مخاطر الجهات المتعاملة مع المؤسسة

تقوم المؤسسة بتقديم منتجات مشتقة إلى الجهات المتعاملة معها لتمكينها من التغطية ضد مخاطر أسعار الصرف أو العملات أو أسعار السلع الأولية. وتؤدي المؤسسة دور الوساطة بين المتعاملين معها في البلدان النامية وصانعي أسواق المشتقات من أجل تزويد الجهات المتعاملة مع المؤسسة بالقدرة الكاملة في السوق على الحصول على منتجات وأدوات إدارة المخاطر.

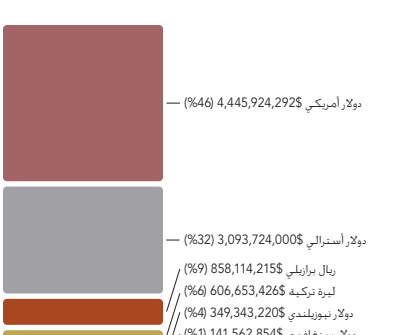
خدمات الخزانة

تضطلع المؤسسة بتمويل عمليات الإقراض من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. وكثيراً ما تكون المؤسسة هي أول مؤسسة متعددة الأطراف لإصدار سندات بالعملات المحلية في الأسواق الصاعدة، علماً بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي، ولكن المؤسسة تقترض بمجموعة مختلفة من العملات لتنويع مصادر القدرة على الحصول على التمويل، وتخفيض تكاليف الاقتراض، والمساعدة في تنمية أسواق رأس المال المحلية وتطويرها. وقد ظلت اقتراضات المؤسسة مسايرة لأنشطتها الإقراضية. وبلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة من الأسواق الدولية ما يعادل 8.8 مليار دولار في السنة المالية 2010.

إدارة السيولة

بلغ مجموع الأصول السائلة في الميزانية العمومية للمؤسسة 21 مليار دولار في 30 يونيو/حزيران 2010، مقابل 17.9 مليار دولار في السنة المالية السابقة. ويجري الاحتفاظ بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ولإدارة مخاطر العملات، تتم باستخدام الدولار الأمريكي تغطية المخاطر الناشئة عن تقوم الأصول بالعملات الأخرى. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توافر موارد كافية لتلبية ارتباطات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق.

الاقتراض في السنة المالية 2010 في الأسواق الدولية



ما تقومُ به المؤسسة: الخدمات الاستشارية

الحصول على التمويل

تعمل المؤسسة على زيادة توافر الخدمات المالية بتكلفة معقولة وإتاحتها بصفة خاصة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتركز المؤسسة على ثلاث أولويات ـ هي بناء المؤسسات المالية بما في ذلك المؤسسات غير المصرفية؛ وتحسين البنية التحتية المالية؛ وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي. وفي نهاية السنة المالية 2010، كانت الحافظة الجارية للمؤسسة تضم 238 مشروعاً في 68 بلداً، بقيمة تبلغ 290 مليون دولار تقريباً. وبلغ إجمالي إنفاق المؤسسة في السنة المالية 2010 على المشاريع حوالي 50 مليون دولار، مع توجيه 50 في المائة من هذه النفقات لصالح البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و14 في المائة منها للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

تقديم المشورة للشركات

يهتم محور تركيز خدمات تقديم المشورة إلى الشركات بأربع أولويات ـ هي تحسين حوكمة الشركات؛ وبناء أسواق لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحسين قدراتها الإدارية؛ والمساهمة في أنشطة أعمال قابلة للتوسع والتطوير ومجدية من الناحية التجارية؛ وتعزيز المسؤولية (الاجتماعية والبيئية) للشركات ومشاركتها في خدمة المجتمعات المحلية. وفي نهاية السنة المالية 2010، ضمت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المضمار 187 مشروعاً في 68 بلداً بما قيمته 145 مليون دولار. وبلغ مجموع الإنفاق على هذه المشاريع في السنة المالية 2010 حوالي 34 مليون دولار. اتجهت 56 في المائة منها إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و14 في المائة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

الاستدامة البيئية والاجتماعية

تقوم المؤسسة بتشجيع نماذج العمل المربحة المتسمة بصلاحيتها للتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتركز المؤسسة على تحقيق ثلاث أولويات ـ هي معالجة قضايا تغير المُناخ؛ وتفعيل الاستفادة من الأيدي العاملة ورأس المال الاجتماعي؛ ومنع فقدان التنوع البيولوجي. وفي نهاية السنة المالية 2010، تضمنت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا الصدد 76 مشروعاً في 28 بلداً، بما تبلغ قيمته حوالي 110 ملايين دولار. وبلغ إجمالي إنفاق المؤسسة على المشاريع حوالي 17 مليون دولار، مع توجيه 42 في المائة من هذه النفقات لصالح البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و3 في المائة منها للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

البنية التحتية

تقوم المؤسسة بتوسيع نطاق القدرة على توفير منظومة شبكات البنية التحتية وغيرها من الخدمات الضرورية والأساسية من خلال مساعدة الحكومات في تصميم وتنفيذ مشاريع الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص. وفي نهاية السنة المالية 2010، اشتملت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال على 91 مشروعاً في 53 بلداً، بلغت قيمتها أكثر من 130 مليون دولار. وبلغ إجمالي إنفاق المؤسسة في السنة المالية نفسها على هذه المشاريع 26 مليون دولار، استفادت من 40 في المائة منها بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و14 في المائة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

مُناخ الاستثمار

تهتم المؤسسة بتشجيع المنافسة في الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل عن طريق مساعدة الحكومات في تصميم إصلاحات بيئة أنشطة الأعمال ووضعها موضع التنفيذ. وفي نهاية السنة المالية 2010، تضمنت حافظة العمليات الجارية للمؤسسة في هذا المضمار 144 مشروعاً في 67 بلداً، بما زادت قيمته عن 185 مليون دولار. وبلغ مجموع الإنفاق على هذه المشاريع في نفس السنة المالية 53 مليون دولار، 75 في المائة منها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و32 في المائة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

ما تقوم به المؤسسة:
الشركة التي أنشأتها المؤسسة لإدارة الأصول

دأبت مؤسسة التمويل على استخدام ميزانيتها العمومية في الاستثمار في البلدان الأعضاء على مدى أكثر من 50 عاماً. ولكن المؤسسة انتقلت في الوقت الحالي إلى استخدام خِبرتها الهائلة في استثمار رؤوس أموال جهات أخرى أيضاً. ففي السنة المالية 2009، قام مجلس إدارة المؤسسة بإنشاء شركة جديدة تابعة ومملوكة بالكامل للمؤسسة لتتولى إدارة صناديق استثمار رؤوس الأموال التي تتم تعبئتها من الغير. ولدى هذه الشركة برنامج يقوم بإدارة صندوق لتعبئة موارد مالية من الصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية وغيرها من هيئات ومؤسسات الاستثمار، ثم استثمار هذه الموارد باستخدام نهج المؤسسة الذي أثبت قوته وجدارته وفعاليته على محك الاختبار.

ويتمثل الهدف في: توسيع نطاق تقديم رؤوس أموال الاستثمار طويل الأجل في أسهم الشركات إلى البلدان النامية والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، وذلك بالطرق التي من شأنها تعزيز الأهداف والغايات الإنمائية للمؤسسة وتحقيق الربح للمستثمرين.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2010، كانت هذه الشركة قائمة بإدارة أصول تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار تقريباً من خلال صندوقين هما: صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة، وصندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويضطلع هذان الصندوقان بتوسيع الأثر الإنمائي للمؤسسة وتمكين المستثمرين الخارجيين من الاستفادة من الخبرات الهائلة للمؤسسة في مجالات الاستثمار والسجل الحافل بتحقيق عوائد قوية ومجزية للاستثمار في أسهم رأس المال وحقوق الملكية.

صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة

يقوم صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة والبالغ حجمه 3 مليارات دولار بالاستثمار في البنوك التجارية في البلدان النامية المؤثرة في الاقتصاد المحلي. ويتم تدعيم هذا الصندوق بصورة مشتركة بارتباطات قدرها ملياري دولار من البنك الياباني للتعاون الدولي، ومليار دولار من المؤسسة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2010، بلغت الارتباطات الاستثمارية لهذا الصندوق ما مجموعه 395 مليون دولار في خمسة بنوك تجارية في باراغواي، وصربيا، والفلبين، وبابوا غينيا الجديدة، وغرب أفريقيا.

الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تدشين الصندوق المعني بمنطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إبريل/نيسان 2010، وبلغ إجمالي ارتباطات الصندوق الاستثمارية 950 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية، ومؤسسة بي جي جي إم الهولندية القائمة بإدارة صندوق المعاشات التقاعدية، وشركة كوريا للاستثمار، والصندوق الحكومي للنفط في جمهورية أذربيجان، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وصندوق استثماري بالمملكة العربية السعودية. ويقوم الصندوق بتنفيذ استثمارات مشتركة مع مؤسسة التمويل الدولية في أسهم رأس المال في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويهدف الصندوق إلى إنشاء حافظة عمليات متنوعة حسب المناطق الجغرافية والصناعات بما يتمشى مع العوائد طويلة الأمد في هذه الأسواق. وحتى 30 يونيو/حزيران 2010، بلغت ارتباطات الصندوق الاستثمارية 66 مليون دولار في أول ثلاث معاملات أجزها الصندوق.

سنة من الانطلاقة الناجحة

في أول سنة لتشغيله بصورة كاملة، أنشأ الصندوق المعني بمنطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برنامجه التشغيلي، وقام بتوظيف فريق أساسي من الخبراء المتخصصين في مجالات الاستثمار، وأمن الحد الأدنى من الأموال التي يقوم بإدارتها. ويتم اتخاذ قرارات الاستثمار في الصندوق بصورة مستقلة من قبل لجانه المعنية بالاستثمار برئاسة غافين ويلسون، المسؤول التنفيذي الأول للصندوق. والسيد ويلسون مسؤول مباشرة أمام مجلس إدارة الصندوق الذي يرأسه لارس ثونيل، النائب التنفيذي لرئيس مجموعة البنك الدولي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، وأغلبية أعضاء مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء غير التنفيذيين.

ويواصل الصندوق تصميم وتدشين منتجات وأدوات أخرى لإدارة الأصول طبقاً للأولويات الإستراتيجية للمؤسسة وبما يحقق تلبية احتياجات المستثمرين.

الشراكات وتعبئة الموارد

قدرة المؤسسة على الجمع بين مختلف الأطراف

يعكس نجاح المؤسسة في تشجيع تنمية القطاع الخاص آثار العديد من علاقات الشراكة المبتكرة مع الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني. وتقوم المؤسسة بتعظيم النتائج المحققة من خلال التعاون مع الأطراف الأخرى التي تشاركها الأهداف نفسها. ويساعد ذلك التعاون المؤسسة في تحقيق إنجازات لم تكن تستطيع تحقيقها بمفردها. فبفضل ذلك، تتمكن المؤسسة من تجميع مواردها والاستفادة من الميزة النسبية لكل طرف من الأطراف الشريكة. كما يساعد تضافر الجهود في تبادل المعرفة وتحسين تصميم البرامج وتنفيذها.

تتيح الأبعاد المتعددة لعمل المؤسسة قدرة ذاتية على الجمع بين مختلف الأطراف في العالم، وهذا هو ما يميز المؤسسة عن المنظمات الإقليمية. فحضور المؤسسة العالمي والمحلي في جميع القطاعات يجعلها قادرة على العمل مع القطاعين العام والخاص على حد سواء ـ ليس في البلدان منخفضة الدخل وحدها بل في البلدان متوسطة الدخل أيضاً، والانخراط في علاقات شراكة مع البلدان المتقدمة.

وتتمكن المؤسسة بفضل منظورها العالمي وحضورها الدولي من استخلاص الدروس المستفادة من تجاربها وخبراتها في مختلف المناطق. وتتمتع المؤسسة أيضاً بخبرات عالمية قوية في مجالات إدارة المخاطر، والعمل المصرفي، وقياس النتائج، والعديد من الميادين الأخرى ـ وهي قادرة بحق على أداء دور أساسي في وضع الحلول اللازمة لمواجهة التحديات الإنمائية التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال العمل المشترك. ولهذه الأسباب، يسعى العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات الإنمائية عند إعداد عمليات للقطاع الخاص إلى الاستفادة من خبرات المؤسسة ودورها القيادي.

قدرة المؤسسة على تعبئة الموارد

يؤدي كل دولار في استثمارات المؤسسة إلى استقطاب وتفعيل حوالي 3 دولارات من المصادر الأخرى.

تبذل المؤسسة كل ما في وسعها لزيادة مستوى الموارد، وتدرك المؤسسة جيداً أن احتياجات القطاع الخاص في البلدان النامية تزيد كثيراً عما يمكن أن تقدمه بمفردها. ولذلك، تعمل المؤسسة مع سلسلة عريضة وواسعة النطاق من الشركاء من أجل تعظيم تعبئة الموارد ـ بما في ذلك موارد مستثمري القطاع الخاص، والبنوك الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والصناديق السيادية، وهيئات ومؤسسات الاستثمار، والمؤسسات الخيرية، والحكومات.

ويتضمن النهج التقليدي للمؤسسة في تعبئة موارد من الغير برنامجها المعني بالإقراض المشترك الذي يتيح للآخرين المشاركة معها في الاستثمار من خلال القروض من الفئة "ب"، والقروض المشتركة الموازية، وبيع قروض المشاركة من الفئة "أ". وقامت المؤسسة أيضاً بتعبئة موارد مالية للجهات المتعاملة معها باستخدام منتجات التمويل المنظمة والمُورقة.

وفي السنوات الأخيرة، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق هذا النهج. وفي إطار برنامج المؤسسة المعني بالتعاون، والذي تؤدي المؤسسة الدور الرئيسي فيه، جرى تعميق علاقات شراكتها مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى. ومنذ بداية الأزمة الإقتصادية العالمية، اتبعت المؤسسة نهجاً مشتركاً بشأن العديد من المبادرات الخاصة بالأزمة ـ بما في ذلك خطة العمل المشترك لمؤسسات التمويل الدولية المعنية بمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية، التي تعهدت بتقديم ما يعادل 34 مليار دولار لمساندة البنوك المتأثرة بالأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق الشراكة مع الحكومات المانحة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

واتخذت المؤسسة أيضاً خطوة مبتكرة بإنشائها شركة تابعة ومملوكة لها من أجل إدارة الأصول. وتم تصميم هذه الشركة وهيكلتها لتقوم بتعبئة موارد إضافية من خلال تمكين المستثمرين الخارجيين من المشاركة في المشاريع والعمليات المزمعة للمؤسسة والاستفادة من خبرتها في تحصيل عوائد مجزية للاستثمار في أسهم رأس المال وحقوق الملكية وتحقيق الأثر الإنمائي المنشود.

تحفيز الاستثمار في أفريقيا

تؤدي علاقة المؤسسة الموسعة مع مجموعة إيكوبنك ترانس ناشونال انكوربوريتد، وهي أكبر شبكة للخدمات المالية المحلية في أفريقيا، إلى تحسين قدرة الناس على الحصول على الخدمات المالية في مناطق الأسواق التي تعاني نقصاً في هذه الخدمات، إلى جانب المساعدة في تشجيع الانتعاش الاقتصادي في قارة أفريقيا ـ وهذا مثال للأثر الإنمائي الذي يمكن أن يحققه عمل المؤسسة مع الشركة التي أنشأتها لإدارة الأصول.

وقد قامت المؤسسة والصندوق المعني بإعادة الرسملة والصندوق المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالتوقيع على اتفاقية تمويل بواقع 175 مليون دولار مع إيكوبنك في شهر يونيو/حزيران. ونظراً لاتساع نطاق عمليات إيكوبنك في أنحاء أفريقيا، فإن من شأن هذا الاستثمار تقديم مساندة رأسمالية للشركات المصرفية التابعة في العديد من البلدان الأفريقية والتي تعاني من ضآلة المصادر البديلة لرأس المال طويل الأجل، ومساعدتها في الاستجابة لتداعيات الأزمة المالية.

الأثر الناتج عن استثمارات المؤسسة: قطاع مالي أكثر استقراراً يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي وإرسال إشارة قوية إلى المستثمرين الآخرين ـ وهو ما تسميه المؤسسة "الأثر الإيضاحي".

وهذا هو ما يجعل المؤسسة متميزة وفريدة من نوعها: فالمؤسسة تتمتع بالقدرة على تنفيذ استثمارات شاملة وجيدة الهيكلة والتنظيم لصالح طائفة عريضة من الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، وتقاسم الفرصة مع المستثمرين الذين سوف تعوزهم القدرة على الاستثمار لولا هذه الجهود من قبل المؤسسة.

تعمل مجموعة إيكوبنك في 29 بلداً أفريقياً، وهي مهمة بالنسبة للنظام المالي في 17 بلداً. وتمتد خدمات هذه المجموعة من السنغال في غرب أفريقيا إلى تشاد في وسط القارة وتنزانيا في الشرق.

وقد استثمر الصندوق المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 35 مليون دولار جنباً إلى جنب مع المؤسسة من أجل دعم توسع شركة هيدلبيرغ للأسمنت في أفريقيا.

ما تقومُ به المؤسسة: وضع المعايير

معايير الأداء المحددة من قبل المؤسسة

يتم تعزيز الدور التحفيزي للمؤسسة في تنمية القطاع الخاص عن طريق توسيع نطاق عملها ليشمل وضع المعايير وتحديدها وخلق الأدوات اللازمة لمساعدة القطاع الخاص على التعامل التفاعلي مع عالم الاستثمار سريع التغير، وتوقعات المساهمين والأطراف صاحبة المصلحة المباشرة.

وتحدد معايير الأداء الموضوعة من قبل المؤسسة أدوار ومسؤوليات الجهات المتعاملة معها بشأن إدارة المشاريع، والمتطلبات الأساسية للحصول على مساندتها والحفاظ على استمرارها. وأصبحت هذه المعايير أفضل الممارسات المعترف بها دولياً في التعامل مع إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، والقيام في الأسواق المالية العالمية بتسهيل التقارب السريع بين المعايير الخاصة بتمويل المشاريع عبر الحدود.

تطبق المؤسسة 8 معايير خاصة بالأداء، ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن كل معيار من هذه المعايير على الموقع التالي: (http://www.ifc.org/performancestandards). وتشكل هذه المعايير جزءاً من الإطار المعني بالاستدامة في المؤسسة، والذي يجري تحديثه في هذه السنة لأول مرة في إطار عملية استعراض ومراجعة السياسات التي تشمل مشاركة مجموعة عريضة من الجهات صاحبة المصلحة المباشرة من الدوائر العلمية والأكاديمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتأثرة، والقطاع الخاص. وهنالك مزيد من المعلومات المتاحة عن هذه العملية على الموقع التالي: http://www.ifc.org/policyreview.

1
التقييمات الاجتماعية والبيئية وأنظمة الإدارة

2
العمال وأوضاع العمل

3
منع التلوث وتخفيف آثاره

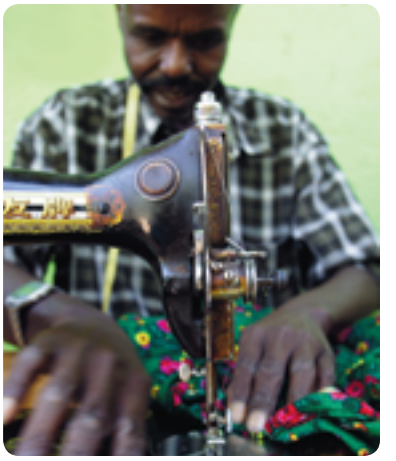
4
صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

5
الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري

6
حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

7
الشعوب الأصلية

8
التراث الثقافي والحضاري





مبادئ التوازن

يتمثل أفضل وجه لفحص النهج المتبع من قبل المؤسسة بشأن إحداث تحولات في ممارسات العمل في الأسواق الصاعدة في النظر إلى الدور الذي تلعبه في وضع وتحديد المعايير البيئية والاجتماعية العالمية.

ففي عام 2002، قررت مجموعة من البنوك الدولية وضع إطار للصناعة المصرفية بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية العالمية. وطلبت هذه البنوك من المؤسسة المساعدة في وضع ما يعرف الآن بمبادئ التوازن التي يجري تطبيقها في الوقت الحاضر من جانب حوالي 70 مؤسسة مالية في إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في تمويل المشاريع.

وتلتزم هذه المؤسسات، المعروفة بمجموعة المؤسسات المالية القائمة بتطبيق مبادئ التوازن، بعدم تقديم قروض للمشاريع في حالة انعدام رغبة أو عدم قدرة المقترض على الامتثال لهذه المبادئ والتقيد بها. وقامت هذه المؤسسات على مدى السنوات الماضية بإيلاء اهتمام متزايد بمعايير الأداء المحددة من قبل مؤسسة التمويل الدولية، علماً بأنه تم إطلاق هذه المعايير في عام 2006. وسرعان ما تم تحديث مبادئ التوازن حتى تعكس هذه المعايير.

الواقع أن هناك زيادة مستمرة ومتنامية لتأثير المؤسسة على المعايير الاجتماعية والبيئية. وتشمل مجموعة المؤسسات المالية التي اعتمدت مبادئ التوازن 18 مؤسسة من الأسواق الصاعدة. وفي بعض الحالات، تستخدم الحكومات معايير الأداء كإطار للتشريعات الخاصة بالجهاز المصرفي. وفي الصين، على سبيل المثال، كان لمعايير الأداء الموضوعة من قبل المؤسسة تأثير كبير على سياسة الحكومة الصينية المعنية "بالقروض المراعية للاعتبارات البيئية". وإضافة إلى ذلك، تقوم 32 وكالة من وكالات ائتمان الصادرات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و16 مؤسسة أوروبية للتمويل الإنمائي باعتماد معايير الأداء هذه كأساس مرجعي في مشاريعها المتعلقة بالقطاع الخاص.

اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالسلع الزراعية الأولية

يوجد ارتباط وثيق بين الأمن الغذائي وتغيّر المناخ.

فقطاع الأغذية والصناعات الزراعية يستهلك ما يصل إلى 70 في المائة من المياه العذبة في العالم ويتسبب في إطلاق 30 في المائة من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ويسهم هذا القطاع في زوال الغابات وفقدان التنوع البيولوجي. كما يتعرض هذا القطاع، في الوقت نفسه، لمخاطر نقص المياه والتحولات في أنماط الأحوال الجوية المسببة لتغير المناخ.

ويثير كل ذلك تحديات كبيرة على مستوى العالم. ويتطلب تقليل المفاضلات بين زيادة الإنتاج الغذائي وإلحاق الأضرار بالبيئة جهداً مشتركاً من قبل القطاعين العام والخاص والقطاع المالي والمجتمع المدني. وتساعد المؤسسة في هذا الشأن عن طريق دعم اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالزراعة المستدامة.

وتضم اجتماعات المائدة المستديرة المنتجين، والعاملين في تجهيز الأغذية وتصنيعها، والتجار، والأطراف الأخرى المشاركة في سلسلة توريد السلع الأولية، والبنوك، وجماعات المجتمع المدني التي يساورها القلق والشواغل بشأن الآثار الضارة التي يمكن أن تنتج عن الزراعة. وتقوم هذه الأطراف ببناء توافق في الآراء حول الجوانب المحققة لمراعاة المسؤولية في عمليات الإنتاج والتجهيز والتصنيع، وتشجيع اعتماد ممارسات أفضل في الإدارة.

ويمكن النظر في قضايا زيت النخيل، وهو الزيت النباتي الشائع استخدامه في مختلف أنحاء العالم. فحتى عهد قريب، لم يكن لدى منتجي زيت النخيل أي معيار شامل ومقبول على نطاق واسع بشأن الاستدامة. ولكن هذا الوضع تغير بعد إنشاء آلية اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بزيت النخيل القابل للاستدامة والتي تضم الاتحاد الإندونيسي لمنتجي زيت النخيل، وشركة يونيلفر، ومجموعة بنك إتش إس بي سي، والصندوق العالمي للأحياء البرية، ومنظمة أوكسفام، ومؤسسة التمويل الدولية، وجهات أخرى.

وفي ظل الدعم المالي المقدم من صندوق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى، تواصل المؤسسة جهودها النشطة بشأن العديد من المبادرات: كالمائدة المستديرة لاستدامة زيت النخيل، والمائدة المستديرة لاستدامة الصويا، ومبادرة تحسين قصب السكر، ومبادرة تحسين القطن، واتحاد التجارة البيولوجية المشروعة، ومجموعة العمل المعنية بالمزارع المستدامة لتربية الماشية في البرازيل.

حوكمة الشركات

تمثل الحوكمة السليمة للشركات عاملاً مهماً بصورة متزايدة للتنمية المستدامة للقطاع الخاص ـ ولا يعود ذلك إلى أن الحوكمة تعزز قدرة الشركات على جذب الاستثمار وتحقيق النمو فحسب، بل لأنها تجعل الشركات أكثر خضوعاً للمساءلة أيضاً.

وتعمل المؤسسة على تشجيع تحسين حوكمة الشركات في البلدان النامية، وتحسين ممارسات مجالس إدارة الشركات، وتعزيز حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والإفصاح والشفافية في الشركات. وتقوم المؤسسة أيضاً بتقديم المشورة إلى الجهات التنظيمية، وأسواق الأوراق المالية، وغيرها من الجهات المهتمة بتحسين حوكمة الشركات.

كما أن تجارب المؤسسة وخبراتها تتيحُ لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق الخاصة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تتطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في الأسواق الصاعدة إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتتم جهود المؤسسة في هذا المجال عبر مجموعة من الطرق المتنوعة ـ بما في ذلك العمل من خلال المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، وبرنامج تسهيلات الصندوق الاستئماني متعدد المانحين. ويتولى هذا المنتدى قيادة العمل بشأن أجندة حوكمة الشركات فيما بين الجهات التنظيمية وكبار المديرين التنفيذيين في المنظمات والمؤسسات. وتجمع المؤسسة أيضاً بين المستثمرين الدوليين في حوافظ العمليات والأسهم الذين يمثلون أكثر من ٣ تريليونات دولار وقادة أنشطة الأعمال المحلية لمناقشة التغييرات الواجبة في الحوكمة من أجل اجتذاب المزيد من رأس المال.

وقد وضعت المؤسسة منهجية خاصة بحوكمة الشركات ـ وهي عبارة عن نظام لتقييم مخاطر حوكمة الشركات والفرص المتاحة. وترى المؤسسات المعنية بتمويل التنمية أن هذا النظام هو الأكثر تقدماً من نوعه على مستوى العالم.

وتقوم المؤسسة بتدريب المسؤولين عن استثماراتها على رصد وتحديد خمسة مجالات للمخاطر والفرص ـ مدى التزام قيادة الجهة المتعاملة مع المؤسسة بالحوكمة القوية للشركات، والهيكل التنظيمي لمجلس إدارة تلك الجهة ووظائفه المتعلقة بالإشراف والرقابة ووضع الإستراتيجية، والجودة النوعية لإطار إدارة المخاطر، ومدى الشفافية والإفصاح عن المعلومات، وكيفية معاملة تلك الجهة للمساهمين أصحاب حصص الأقلية مثل مؤسسة التمويل الدولية.

الصناعات التي تتعامل معها المؤسسة

تعكس معالم الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص الميزة الخاصة التي تتمتع بها المؤسسة ـ من حيث الخبرة العميقة واسعة النطاق التي اكتسبتها على مدى أكثر من 50 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على تحقيق النجاح والنمو.

والواقع أن هذا الدور يعكس الرؤى الثاقبة والمتبصرة التي اكتسبتها المؤسسة في عملها في أكثر من 100 بلد من البلدان النامية ـ في كل مناطق العالم، متعاملة مع الصناعات المنطوية على أكبر إمكانات معالجة التحديات الإنمائية الرئيسية في وقتنا هذا. وتمكّن هذه المعرفة المؤسسةَ من تزويد الجهات المتعاملة معها بالمزيج الصحيح من القدرات اللازمة لتلبية احتياجاتها، وتقديم أفضل ما لدى المؤسسة من المعرفة العالمية والخبرة والدراية الفنية بالشؤون المحلية. وتساعدُ المؤسسة أيضاً الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من المعرفة المتوافرة لديها عن طريق مضاهاتها بالفرص المتاحة في البلدان النامية.

وقد قطعت المؤسسة شوطاً طويلاً باطراد في تفعيل معرفتها بالصناعات العالمية والاستفادة منها في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة ـ بما في ذلك تغير المناخ والبطالة والتوسع العمراني.

الصناعات الزراعية

تمثل الصناعات الزراعية إحدى الأولويات الإستراتيجية بالنسبة للمؤسسة، نظراً لما لهذا القطاع من أثر إنمائي كبير ودور قوي وفاعل في الحد من الفقر. وغالباً ما يشكل قطاع الزراعة نصف إجمالي الناتج المحلي على الأقل و60 في المائة من العمالة الكلية في البلدان النامية.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص في معالجة ارتفاع الطلب والتصدّي لتزايد أسعار المواد الغذائية، وذلك على نحو اشتمالي مستدام بيئياً واجتماعياً. وتقوم المؤسسة بتدعيم المبادرات العالمية المعنية بالإنتاج المستدام للسلع الزراعية الأولية. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة الجهات المتعاملة معها على تمويل بناء المخزون، والبذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية مثل المستودعات ومخازن التبريد. وتعمل المؤسسة على استخدام الأراضي في الإنتاج المستدام، وتحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيا، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

كما تقوم المؤسسة بمساعدة الشركات على تحديد معايير مرجعية للإنتاج المسؤول، وفقاً لأفضل الممارسات الخاصة بالصناعة. ويمكن أن تساعد المؤسسة في توليد دخل جديد من خلال خدماتها البيئية في مجالات مثل احتجاز الكربون، وإدارة مستجمعات المياه، وحفظ التنوع البيولوجي، وإنتاج مصادر الطاقة المتجددة.

الأسواق المالية

تمثل الأسواق المالية حوالي نصف الاستثمارات الجديدة للمؤسسة سنوياً. فالأسواق المالية السليمة هي عصب التنمية ـ حيث تضمن كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها، وخلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي.

وتعنى المؤسسة، من بين أمور أخرى، بالتركيز على مساعدة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وقطاع التمويل الأصغر، والتجارة، ومعالجة قضايا تغير المناخ. والمؤسسة هي المستثمر الرائد في مجال التمويل الأصغر. وهي تقوم باستحداث منتجات مبتكرة للتأمين وتمويل سلسلة التوريد من أجل خدمة الفقراء. وتقوم المؤسسة بإعادة بناء استثماراتها في مجال تمويل الإسكان ومساندة تنمية أسواق رأس المال وتطويرها في ظل الأزمة المالية العالمية. فقد أكدت هذه الأزمة حاجة الأسواق المالية الماسة إلى أنشطة المؤسسة وعملياتها. كما عانت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تستوعب أكثر من نصف العمالة في العالم، من انخفاض أو عدم توافر الاعتمادات والتسهيلات الائتمانية، وابتعد المستثمرون عن أسواق رأس المال، بينما تدخلت المؤسسة لسد الفجوة.

ولتعظيم أثرها الإنمائي، تعمل المؤسسة مع شركات الوساطة المالية على تقديم المنتجات والأدوات المالية وأفضل الممارسات من أجل خدمة عدد أكبر من شركات الأعمال وأصحاب مشاريع التمويل الأصغر، وهو إنجاز لم تكن المؤسسة تستطيع تحقيقه بمفردها لولا تعاونها مع شركات الوساطة المالية.

الصحة والتعليم

تعتبر المؤسسة أكبر مستثمر متعدد الأطراف في مجال الخدمات الخاصة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم في الأسواق الصاعدة. وتستثمر المؤسسة في هذين القطاعين لأهميتهما الفائقة في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية ـ إذ تلعب الرعاية الصحية دوراً أساسياً في تحسين نوعية الحياة، بينما يعدّ التعليم أداة قوية لتخفيف حدة الفقر وتحقيق نمو رأس المال البشري.

وتعمل المؤسسة على زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية عالية الجودة. وتساعد المؤسسة في تحسين معايير الجودة والكفاءة، وتسهيل تبادل الممارسات الأفضل، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة. كما تعمل المؤسسة بصورة وثيقة مع البنك الدولي وحكومات البلدان النامية من أجل إعداد الإستراتيجيات اللازمة للبلدان التي تعاني من عدم كفاية الموارد.

وتركز المؤسسة على مساعدة مؤسسات الأعمال الشريكة في زيادة الأثر الإنمائي. وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المتسمة بمراعاة المسؤولية الاجتماعية، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الصغيرة، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة الجهات المتعاملة معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والشرائح الأقل دخلاً.

البنية التحتية

يفتقر حوالي 2.5 مليار شخص في بلدان العالم النامية إلى خدمات منشآت الصرف الصحي الملائمة. وهناك على أقل تقدير 1.6 مليار شخص في هذه البلدان محرومون من الكهرباء. ولا يحصل 884 مليون شخص على المياه النظيفة.

وتساعد المؤسسة في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول إمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتحقق المؤسسة قيمة مضافة عن طريق إعداد المشاريع المبتكرة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأسواق الصعبة. كما تقوم المؤسسة بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. ويجري تدعيم ومساندة جزء كبير من عمل المؤسسة الاستشاري من جانب الوحدات الأخرى في مجموعة البنك الدولي والشركاء المانحين.

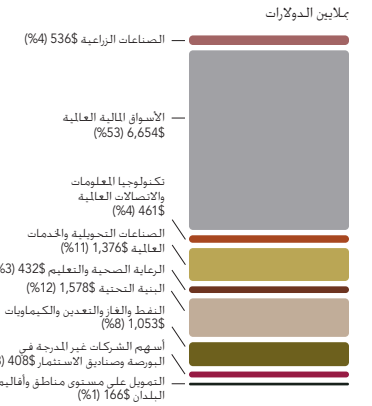
وتظهر مشاريع البنية التحتية للمؤسسة مدى قدرتها على تحقيق تأثير إنمائي قوي. ففي قطاع الطاقة الكهربائية، حققت نتائج تنموية كبيرة وملموسة في 79 في المائة من المشاريع الاستثمارية المعتمدة من المؤسسة قبل عام 2005. وفي قطاع المياه والغاز وقطاع النقل، بلغت نسبة المشاريع المحققة لنتائج مماثلة 77 في المائة و68 في المائة على التوالي.

الصناعات التحويلية والخدمات

يلعب قطاع الصناعات التحويلية والخدمات دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. وتميل الجهات المتعاملة مع المؤسسة بشأن هذا القطاع إلى خلق المزيد من الفرص للعمالة أو الحفاظ على الوظائف القائمة بدرجة أكبر من أي قطاع آخر.

وقد قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل موارد التشييد والبناء، ومنتجات الغابات، وعلوم الحياة، ومعدات كفاءة استخدام الطاقة، والسياحة، والتجزئة، والعقارات والممتلكات. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

ارتباطات السنة المالية 2010
حسب الصناعات، مع المبالغ بالدولار



وتركز المؤسسة على الجهات المتعاملة معها التي تعتبر، أو في مقدورها أن تكون، أطرافاً فاعلة وقوية في الأسواق المحلية. وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، تقوم المؤسسة بصورة متزايدة بتقديم الدعم والمساندة للشركات المحلية من الصف الثاني والاستثمارات عبر الحدود. وتهدف المؤسسة إلى أداء دور قوي في تنمية الشركات المحلية في البلدان الأشد فقراً. وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأشد إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد الجهات المتعاملة معها على إعداد وتنفيذ الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة.

النفط والغاز والتعدين والكيماويات

تتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين والكيماويات في مساعدة البلدان النامية على تحقيق المنافع الاقتصادية المستدامة من الموارد الطبيعية. وتقدم المؤسسة التمويل والمشورة إلى الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص. كما تساعد الحكومات أيضاً في وضع الأطر التنظيمية وتعزيز قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة ـ من استخراج الموارد إلى إدارة الإيرادات والإنفاق.

وتلعب مواد الوقود الأحفوري، مثل الغاز الطبيعي، دوراً كوقود للفترة الانتقالية المؤدية إلى الاقتصاد الأقل إنتاجاً لانبعاثات الكربون. وبالإضافة إلى الوقود الأحفوري، تقوم استثمارات المؤسسة في مجال الطاقة بتقديم الدعم والمساندة لمزيج متراكب من مصادر الطاقة التقليدية والبديلة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية.

وتقوم المؤسسة بدعم استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية من خلال العمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة مثل خلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وإتاحة الفرص الاقتصادية. كما تساعد في تنمية قدرات الشركات الصغيرة والمحلية، والمشاركة مع المجتمعات المحلية في تحسين المنافع التنموية طويلة الأمد الناجمة عن المشاريع، وتعزيز الشفافية والحوكمة من أجل محاربة الفساد.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات.

وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توافر هذه التكنولوجيا لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والحوكمة السليمة وتعزيز الاشتمال الاجتماعي وتقليص الفقر. وتضطلع المؤسسة بتوجيه الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية أساسية حديثة للاتصالات وأنشطة الأعمال المعنية بتكنولوجيا المعلومات، والشركات القائمة بتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة.

وتتمتع المؤسسة بالقدرة على تعبئة موارد إضافية من خلال برنامجها المعني بالقروض المشتركة والضمانات. وغالباً ما تنجح المؤسسة بصفة دائمة في جذب التمويل المشترك للمشاريع، وتوفير أسباب الراحة والطمأنينة وتشجيع مستثمرين آخرين من القطاع الخاص على الدخول في الأسواق التي تعتبر محفوفة بالمخاطر في أغلب الأحيان.

وتقوم المؤسسة بإطراد بمساعدة الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وتشير تقديرات المؤسسة إلى أن كل دولار في مواردها التمويلية يؤدي إلى جذب حوالي 9 دولارات من التمويل الخاص.

ابتكارات خاصة في مجال التمويل

يتمثل أحد مواطن قوة مؤسسة التمويل الدولية في قدرتها على سرعة الحركة والاستجابة باستحداث أدوات مالية مبتكرة لتعظيم الأثر الإنمائي في البلدان النامية.

ونعرض فيما يلي قبساً من الجوانب المشرقة والبارزة في هذه السنة:



السند الأخضر

تم لأول مرة تصميم وإصدار "سند أخضر" بما قيمته 200 مليون دولار لدعم المشاريع غير المضرة بالبيئة في البلدان النامية. وتذهب عوائد هذه السندات إلى "الحساب الأخضر" الخاص للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وغيرها من المشاريع المراعية للبيئة. وتلك هي المرة الأولى التي يصدر فيها هذه السندات لتعبئة موارد مالية وإيداعها في حساب مستقل مربوط بأنواع محددة من القروض. وتندرج مشاريع تركيب وحدات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ضمن أنواع المشاريع المؤهلة للحصول على هذا التمويل.



سند التمويل الأصفر

من شأن قيام المؤسسة بأول إصدار لسندات التمويل الأصفر لتعبئة ما يعادل 300 مليون دولار أمريكي من الدولارات الأسترالية أن يساعد في زيادة قدرة أصحاب المشاريع منخفضة الدخل في البلدان النامية على الحصول على التمويل. وتم ترتيب تسجيل وبيع هذه السندات من قبل مجموعة دايوا للأوراق المالية، وجرى بيع هذه السندات إلى مستثمرين يابانيين. وبموجب هذا الترتيب، قامت المؤسسة بتوجيه مبلغ مماثل لصافي عائدات إصدار هذه السندات إلى المؤسسات المالية القائمة بتقديم قروض إلى أصحاب المشاريع الصغرى في البلدان النامية، مما تسبب في تعظيم الأثر الناتج عن الأنشطة الخاصة بالتمويل الأصفر.



صكوك التمويل الإسلامية

أدى إصدار المؤسسة صكوك الهلال، وهو أول سند من نوعه لتعبئة 100 مليون دولار، إلى خلق فرص للمستثمرين الإسلاميين الراغبين في إحداث أثر اجتماعي إيجابي. وكان هذا الإصدار المرجعي ثمرة لثلاث سنوات من التنسيق بين المؤسسة والعلماء المسلمين، مما أدى إلى خلق نموذج قياسي واعد ومبشر بالخير من شأنه تيسير إعداد مشاريع مزمعة للتمويل الإسلامي في قطاعات رئيسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. والصكوك عبارة عن شهادات استثمار بسند ملكية غير مجزأة في أصول محددة وفقاً للشريعة الإسلامية.



السند العالمي

اتسم الإصدار السنوي للسند العالمي للمؤسسة بزيادة كبيرة في عدد الراغبين في الاكتتاب بما يفوق كثيراً حجم الإصدار – حيث أدى هذا الإصدار البالغ ملياري دولار إلى توليد سجل طلب بما يزيد على 2.5 مليار دولار. وكانت قوة الطلب هذه انعكاساً لثقة المستثمرين في مؤسسة التمويل الدولية وإدارتها أثناء الأزمة العالمية. ويسلط ذلك الضوء على قدرة المؤسسة على تعبئة الموارد المالية بطريقة محققة لفعالية التكاليف من أجل إقراض أنشطة تنمية القطاع الخاص ووفاء المؤسسة برسالتها في تخفيف حدة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية. وتضمنت قائمة المشترين بنوكاً مركزية، ومؤسسات رسمية، وطائفة عريضة من البنوك التجارية.



ترتيبات المبادلة مع البنوك المركزية

توصلت المؤسسة إلى إبرام اتفاقية مبتكرة مع كل من البنك المركزي في رواندا وبيلاروس تتيح لها تقديم قروض بالعملة المحلية لدعم ومساندة القطاع الخاص في هذين البلدين. وبموجب هذه الاتفاقية، سيقوم البنك المركزي بتقديم العملة المحلية إلى المؤسسة من خلال عمليات المبادلة لحين إتمام تطوير أسواق المبادلات التجارية المحلية. ويؤدي حصول المؤسسة على العملة المحلية لفترة طويلة الأمد إلى تمكينها من توسيع نطاق تقديم قروض طويلة الأجل إلى الشركات المفتقرة إلى إيرادات بالنقد الأجنبي وغير القادرة على تحمل مخاطر الصرف الأجنبي المرتبطة بالاقتراض بالعملات الدولية.

توسيع نطاق دور مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والتركيز على الفقراء

توسيع نطاق عمل مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

يعيش حوالي 2.5 مليار شخص ـ أي نصف سكان العالم النامي ـ في 79 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم. ويعيش معظم الناس في هذه البلدان على دخل يقل عن دولارين للفرد في اليوم.

ولعل ذلك هو ما دفع مؤسسة التمويل الدولية إلى إعطاء الأولوية القصوى لخلق الفرص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ويأتي هذا الجهد على رأس الركائز الإستراتيجية الخمس للمؤسسة. فحياة الناس تتوقف على ذلك. ويمكن للمؤسسة، من خلال تحفيز القطاع الخاص في هذه البلدان، المساعدة في خلق فرص العمل، وتسريع عجلة النمو الاقتصادي الناشئ، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومعالجة نقص خدمات التعليم والرعاية الصحية.

تعزيز مؤسسة التمويل الدولية لحافظة عملياتها الخاصة بالبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

قامت مؤسسة التمويل الدولية في السنوات الأخيرة بتكثيف عملها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، من أفغانستان إلى زامبيا. فمنذ السنة المالية 2005، زادت استثمارات المؤسسة في هذه البلدان بأكثر من أربعة أمثال إلى 4.9 مليار دولار، وبلغ إجمالي الإنفاق على الخدمات الاستشارية 83.3 مليون دولار في السنة المالية 2010. وكان حوالي نصف المشاريع الاستثمارية للمؤسسة من نصيب البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

شهدت هذه البلدان أيضاً 61 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية للمؤسسة. وانعكاساً لزيادة نطاق تواصل مؤسسة التمويل الدولية مع الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، فإن للمؤسسة حالياً عمليات نشطة في 78 في المائة من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ويقع نصف هذه البلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

ويعكس هذا الحضور مدى استعداد المؤسسة لمواجهة المخاطر في البيئات الحافلة بالتحديات الصعبة. ويشير أداء حافظة استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال إلى أن عمليات المجازفة المحسوبة وتحمل المخاطر تحقق مردوداً مجزياً. فمقابل كل دولار مستثمر في أسهم رأس المال في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية خلال السنوات العشر الماضية، استعادت مؤسسة التمويل الدولية 2.45 دولار، أي بزيادة قدرها ٤ سنتات عن مردود الاستثمارات المماثلة في البلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

يشكل الاستثمار الخاص عنصراً أساسياً في تشجيع التنمية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث تزداد صعوبة الحصول على التمويل وتتعاظم الحاجة إلى تحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية بما يفوق كثيراً الموارد الحكومية المتاحة في أغلب الحالات.

وتتسم مشاريع المؤسسة بالتنوع. ففي أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، توجد علاقة شراكة تقودها المؤسسة لتدريب مزارعي البنّ على اعتماد الممارسات المستدامة وتطبيقها. وفي أوغندا، تساعد المؤسسة في تمويل مشروع الطاقة الكهرومائية الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الكهربائية في بلد تنعم فيه القلة القليلة من السكان بالحصول على الكهرباء. وفي كمبوديا، تقوم المؤسسة بتقديم المشورة إلى مشروع من شأنه زيادة قدرة الناس على الحصول على الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول.

تحقيق أثر إنمائي كبير

يؤدي عمل المؤسسة إلى تحقيق آثار إنمائية كبيرة. ففي عام 2009، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بتوفير 134 مليون توصيلة لخدمات الهاتف، وتوليد طاقة كهربائية تكفي 51.5 مليون شخص، وتوزيع المياه على 800 ألف شخص. وساهمت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بحوالي 4.5 مليار دولار في الإيرادات الحكومية، فضلاً عن المساعدة في تحقيق 7.4 مليار دولار من المشتريات المحلية للسلع والخدمات. وساهمت الخدمات الاستشارية للمؤسسة في تحقيق وفورات للمليين الناس عبر الإصلاحات التنظيمية التي أوصت بتنفيذها المؤسسة وتشجيع الاستدامة البيئية عن طريق مساعدة البلدان في إجراء تخفيض كبير لبصمة الكربون.

إلا أنه ما تزال هناك تحديات ماثلة أمام التنمية. فالبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية يعانون من صعوبة الحصول على الائتمان، ورفع مستوى تدفقات الاستثمار الأشد انخفاضاً في العالم، والتغلب على نقص الغذاء والوقود. علماً بأن الاستثمار في هذه البلدان ليس بالأمر السهل. وتأتي على رأس التحديات التي نواجهها في العمل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية البيئة التنظيمية المتراخية، والفساد المستشري في العديد من المناطق، وصعوبة اجتذاب ذوي المواهب والقدرات للعمل في المناطق الفقيرة. وتعتبر المؤسسة في وضع مثالي يمكنها من تعبئة رأس المال الذي تصعب تعبئته من جانب الآخرين ـ فضلاً عن خبرتها العالمية وهيكلها التنظيمي اللامركزي، مما يعطيها فرصة كبيرة لتحفيز تنمية القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

نهج مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

تتمثل إستراتيجية المؤسسة بشأن البلدان المنطوية على تحديات جسيمة في البدء باستخدام منتجات وأدوات مثل تقديم المشورة بشأن مناخ الاستثمار من أجل تمهيد الطريق لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، تجلب مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي المهارات التكميلية للاستفادة منها في المشاريع المشتركة. فبالعمل جنباً إلى جنب، تستطيع المؤسسة تزويد الجهات المتعاملة معها بخيارات التمويل الأكثر مرونة، مثل التمويل المختلط من القطاعين العام والخاص. وفي مقدور المؤسسة أيضاً تقديم خبراتها في مجال هيكلة وتنظيم المشاريع مع القيام في الوقت نفسه بدفع مسيرة إصلاح الصناعات والقطاعات.

في السنة المالية 2010، ارتبطت المؤسسة بتنفيذ 10 مشاريع استثمارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، أي ضعف عدد المشاريع المماثلة في السنة المالية 2008. وتضافرت جهود خبراء وموظفي المؤسسة في تنفيذ 123 مشروعاً للخدمات الاستشارية بزيادة قدرها 45 في المائة بالمقارنة بالسنة المالية 2008. ومزيداً على ذلك، قدمت المؤسسة في السنوات المالية 2006–2009 مساهمات مباشرة قدرها 1.3 مليار دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

وفي إطار استشراف المستقبل، سوف تقوم المؤسسة بزيادة تعميق مشاركتها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وتوسيع نطاق المنتجات والأدوات، وزيادة عدد البلدان التي تتعامل معها المؤسسة. وتتمثل إستراتيجية المؤسسة في استهداف المشاريع المبتكرة التي تربط المزارعين بالأسواق، وزيادة الاستثمارات المراعية للبيئة، ومساعدة الشركات في أن تصبح أطرافاً فاعلة على النطاق الإقليمي. وسوف تركز المؤسسة أيضاً على قضايا المساواة بين الجنسين مع القيام في الوقت ذاته بمساندة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وإنشاء نماذج عمل تعود بالنفع على قاعدة الهرم الاقتصادي. وتعمل المؤسسة مع البنك الدولي من أجل وضع إستراتيجيات أكثر تفصيلاً بشأن البلدان الأشد فقراً المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

تتمثل رؤية المؤسسة في وجوب تمتع الناس بالفرصة للإفلات من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية.

تقوم المؤسسة على نحو متزايد بتجسيد هذه الرؤية عن طريق تقديم الدعم والمساندة للجهات المتعاملة معها القائمة بالاستثمار في نماذج الأعمال الاشتمالية ـ كتوفير السلع والخدمات الحرجة، وتوفير سبل كسب العيش بطرق مستدامة مالياً وقابلة للتوسع والزيادة. ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تلبية احتياجات الفقراء الذين يعانون الأمرّين بسبب الفقر في أوسع صوره ـ وهو الفقر الذي يمكن تعريفه بأنه شحة الفرصة وندرتها وانعدام القدرة على الاستفادة مثلما هو الفقر الناجم عن انعدام الدخل.

أوضحت الأبحاث الأساسية لمعهد الموارد الدولية ومؤسسة التمويل الدولية أن حوالي 4 مليارات شخص ـ أي قرابة ثلثي سكان العالم ـ يعيشون في قاعدة الهرم الاقتصادي العالمي. ويلبي كل واحد من هؤلاء الأفراد احتياجاته بما يقل عما يعادل 3 آلاف دولار في السنة حسب القوة الشرائية المحلية. وإلى جانب انخفاض الدخل، يعاني كل هؤلاء من عدم تلبية القدر الأكبر من احتياجاتهم، والاعتماد على سبل غير رسمية لكسب العيش أو أنشطة الكفاف، بل إنهم يدفعون "غرامة الفقر" ـ لأن ما يدفعونه من أسعار مقابل السلع والخدمات الأساسية، التي هي في أغلب الأحيان ذات جودة متدنية، هي أسعار أكثر ارتفاعاً من التي يدفعها الأغنياء.



وفي الوقت نفسه، يتمتع الفقراء بالقدرة على الابتكار وهم عناصر اقتصادية مهمة ذات شهية مفتوحة لإحداث التغيير الجذري. وتجد الشركات الرائدة طرقاً للاستفادة من هذه الإمكانات عن طريق دمج المنتجين والمستهلكين ذوي الدخل المنخفض في سلاسل التوريد الخاصة بتلك الشركات. وباستخدام نماذج العمل الاشتمالية، تقوم الشركات المحلية بالاستثمار في سلاسل العرض والتوزيع التي تتيح فرصاً أفضل لتحقيق الدخل وزيادة السلع والخدمات المتاحة للفقراء.

وبالبناء على هذه الجهود الاستطلاعية الرائدة ـ في ظل حتمية التنمية ـ يتمثل التحدي الماثل أمام المؤسسة الآن في إحداث زيادة كبيرة للغاية في عدد نماذج العمل الاشتمالية المستدامة مالياً التي يتم تشغيلها على نطاق واسع. والواقع أن ذلك دور مهم للقطاع الخاص: الذي يجب أن يكون قادراً على الاستثمار في نماذج العمل التي تخدم الفقراء كشركاء اقتصاديين بصورة كاملة وغير منقوصة.

تقوم المؤسسة بمعالجة إشكاليات هذا التحدي عن طريق العمليات المتكاملة لأنشطة الاستثمار والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى المبادأة بالجهد التفاعلي اللازم لتوثيق الدروس المستفادة وتبادلها مع الأطراف الأخرى. ويتطلب تجسيد رؤية المؤسسة جهداً مشتركاً مع العديد من شركائها. كما تعمل المؤسسة على تعزيز شبكة الشركات والمؤسسات المالية والجهات المانحة ومؤسسات تقديم الخدمات وغير ذلك من الأطراف المهتمة بتحقيق سلاسة وسهولة البدء في تطبيق نماذج العمل الاشتمالية وتوسيع نطاقها.

حيث المبادئ مع

يتجلى التزام مؤسسة التمويل الدولية بالتخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية في ثقافتها المؤسسية. وفي وقت يشهد زيادة في الطلب على تنمية القطاع الخاص، يعمل جهاز موظفاً وموظفة 3354 موظفي المؤسسة البالغ عددهم حول العالم على تعزيز أثر عمل المؤسسة من خلال تقديم حلول مبتكرة لمعالجة التحديات الأكثر صعوبة.

تتلاقى الممارسات

ومع زيادة الحاجة لاضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في حفز عملية التنمية، تشعر المؤسسة أن بوسعها القيام بجهد أكبر. ولزيادة الأثر الإنمائي، تقوم المؤسسة بتطويع قواها وتفعيلها، وشحذ تركيزها على تحقيق الكفاءة في إطار برنامج شامل للتغيير تطلق عليه اسم "مؤسسة التمويل الدولية 2013". وهي تعمل في الوقت الراهن بصورة أوثق مع الجهات المتعاملة معها والشركاء، وتعكف على صياغة أهداف إنمائية جديدة، واستحداث طرق جديدة لتعبئة رؤوس الأموال.

ويبين تاريخ المؤسسة أنها تتعلم من تجاربها وتتصدى باستمرار لتحديات جديدة. وجهاز موظفيها في وضع أفضل يمكنهم أكثر من أي وقت مضى من تعظيم الأثر الإنمائي لعملها. فأكثر من نصف جهاز موظفيها موجود في البلدان النامية بالقرب من الجهات المتعاملة معها والمجتمعات المحلية التي تخدمها. وجهاز موظفي المؤسسة أيضاً أكثر تنوعاً – فنسبة 57 في المائة منهم من البلدان النامية.

المعايير والعمليات الداخلية

الصفحة 88: جهاز الموظفين الصفحة 90: قياس النتائج الصفحة 92: الأثر الإنمائي للمتعاملين مع المؤسسة الصفحة 94: المستجدات

الصفحة 97: الجهات المانحة / المؤسسات المالية الدولية الصفحة 100: مؤسسة التمويل الدولية 2013 الصفحة 102: استعراض إطار وسياسة الاستدامة بالمؤسسة

أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية

"أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية" هو طريقة العمل التي تعتمدها في تحديد وتعزيز تقاليدها المؤسسية واسمها التجاري، وعملية تشرك من خلالها جميع العاملين على كافة المستويات وفي سائر المناطق للمساهمة في إثراء معلومات عملية اتخاذ القرارات الإدارية. وهي تجسد رؤية المؤسسة وقيمها الأساسية والغرض منها وطريقة عملها.



بدأت هذه المبادرة في السنة المالية 2008 بإجراء عملية تشاور هي الأوسع في تاريخ مؤسسة التمويل الدولية – 52 عملية تشاور شارك فيها أكثر من 1400 موظف بالمؤسسة في 31 بلداً. وتعلمت المؤسسة من هذه المشاورات أن من شأن التواصل الشخصي المنتظم مع جهاز الموظفين أن يؤدي إلى رؤى متبصرة وأفكار محددة جديدة يمكن وضعها موضع التطبيق. وتعلمت المؤسسة كذلك أن هذه المناقشات، التي تتيح لموظفي المؤسسة الفرصة للتعبير عن شواغلهم وأفكارهم مع جهاز الإدارة، ساعدت على بلورة شعور عام بالالتزام والعمل الجماعي. وتبني المؤسسة حالياً على هذا الزخم، مما يؤدي إلى ترسيخ تقاليدها في كافة أنشطتها على نحو يساعدها أن تكون أكثر تركيزاً على تلبية احتياجات الجهات المتعاملة معها، وتحقيق نتائج أكثر قوة.

وتشكل التقاليد المؤسسية القوية عنصراً محورياً في مقدرة أية مؤسسة على تحقيق النجاح والتكيف مع التحديات الجديدة. وقد شجعت تقاليد مؤسسة التمويل الدولية على تكيف جهاز موظفيها الذي يزيد على 3 آلاف موظف في أكثر من 80 بلداً على إيجاد طرق مبتكرة لمواجهة التحديات الناشئة عن الأزمة العالمية.

ويؤدي "أسلوب عمل المؤسسة" من خلال تحديد القيم المشتركة لجهاز موظفيها المتسمين بالتنوع، وإقامة منتديات دورية للحوار والمناقشة المعتادين فيما بين الموظفين والمديرين، إلى تعزيز قدراتها على مجابهة التحديات الجديدة.



رؤية المؤسسة
ضرورة أن تسنح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية

قيم المؤسسة
التفوق، والالتزام، والنزاهة، والعمل الجماعي

غرض المؤسسة
خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية من خلال:
- تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية
- مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما توجد فجوة
- المساعدة على خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية
- حفز وتعبئة مصادر التمويل الأخرى من أجل تنمية مؤسسات الأع مال التابعة للقطاع الخاص

ولتحقيق هذا الغرض، تتيح المؤسسة حلولاً لتحقيق أثر إنمائي من خلال التدخلات على مستوى الشركات (استثمارات مباشرة، وخدمات استشارية، وشركة إدارة الأصول) ووضع المعايير، والعمل المتعلق بالبيئة المؤاتية لأنشطة الأعمال.

عملية وضع إستراتيجيات المؤسسة
لمؤسسة التمويل الدولية نهج منظم واشتمالي إزاء وضع إستراتيجياتها، وتتبع في ذلك إجراءات ولغة مشتركة:
- تأخذ المؤسسة أولاً البيئة الخارجية بعين الاعتبار حتى يمكنها تحديد كيفية مساعدة المتعاملين معها على النجاح
- تعتمد المؤسسة بعد ذلك على المعارف العالمية والخبرات الفنية المحلية لجهاز موظفيها
- تعمل المؤسسة بشكل موحد لتحقيق أهدافها
- تبحث المؤسسة عن فرص بناء علاقات الشراكة بغرض تعظيم أثرها الإنمائي

كيفية عمل المؤسسة
- تساعد المؤسسة المتعاملين معها على النجاح في عالم متغيّر
- العمل الجيد مستدام، والاستدامة عمل جيد
- مؤسسة واحدة، فريق واحد، هدف واحد
- التنوّع يخلق القيمة
- خلق الفرص يتطلب الشراكة
- المعرفة العالمية والخبرة المحلية
- الابتكار يستحق المخاطرة
- نتعلم من الخبرة العملية
- نعمل بذكاء ونسعد بعملنا
- ما من مجال جديد بعيد المنال أو شديد الصعوبة

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية



تعكف المؤسسة في الوقت الراهن على تغيير أسلوب عملها، واستحداث طرق مبتكرة لمساعدة المزيد من الناس على الخلاص من براثن الفقر. وبدأت المؤسسة بوضع سلسلة من الأهداف الإنمائية المحددة لتوفير خارطة طريق تستشرف المستقبل لتوجيه إستراتيجيتها وعملياتها.

ويُعتبر ذلك نهجاً رائداً، كما يمثل تحولاً كبيراً عن الماضي. وحتى الآن، تقوم المؤسسة بصورة أساسية بقياس الأثر الإنمائي لعملها في مرحلة التنفيذ، حيث تحدد أولويات عريضة ثم تقوم بتقييم كل عملية استثمار أو مشروع استشاري على حدة على أساس الأثر المتوقع منه.

وستوفر الأهداف الإنمائية الجاري تنفيذها حالياً للمؤسسة إطاراً عريضاً لتحديد إستراتيجيتها المدفوعة باعتبارات التنمية، مقترنة بمعايير ذات مصداقية لقياس مدى التقدم المحرز.

وهذا الجهد هو عمل جار ومستمر. وتشمل المجموعة الأولية لأهداف المؤسسة: توسيع نطاق القدرة على الحصول على الخدمات المالية، وخدمات البنية التحتية والصحة والتعليم، وإتاحة المزيد من الفرص للمؤسسات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم، والمزارعين. واستناداً إلى خبراتها المبكرة، سيتم تنقيح منهجيات المؤسسة، وسيشكل التقدم المحرز قياساً على هذه الأهداف أداة مهمة بالنسبة لجهاز الإدارة.



مكان مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة البنك الدولي

تُعتبر مجموعة البنك الدولي مصدراً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية. وتتمثل رسالة البنك الدولي، الذي تأسس عام 1944، في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي إحدى المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك، وتضطلع بتنفيذ رسالتها عن طريق العمل مع القطاع الخاص بغرض خلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 86 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة المزيد من الأموال من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها من أجل عالم خالٍ من الفقر، تتعاون المؤسسة عن كثب مع الأعضاء الآخرين من مجموعة البنك، وهم:

— البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقدم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

— المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) إلى حكومات أشد البلدان فقراً.

— الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

— المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الذي يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

من نحن

يتواجد موظفو مؤسسة التمويل الدولية في نحو 100 مكتب في 86 بلداً –منها 42 بلداً من أشد البلدان فقراً – أي البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية.

وينتمي موظفو المؤسسة إلى 137 بلداً، بما في ذلك 59 بلداً من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ويعمل حالياً 54 في المائة من موظفيها في مكاتب ميدانية، مقابل 43 في المائة في السنة المالية 2004.

ويتسم جهاز موظفي المؤسسة بالتنوّع. فالتنوّع يثري منظور المؤسسة، ويتيح حلولاً مبتكرة ومحلية للمتعاملين معها وأصحاب المصلحة المباشرة على الصعيد المحلي، بينما يبرز أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي. ويمثل موظفو المؤسسة من البلدان النامية 66 في المائة من جميع موظفيها، يشغل نسبة 57 في المائة منهم مستوى متخصصاً فما فوق.



أين تعمل المؤسسة

المكان	السنة المالية 2004	السنة المالية 2010
واشنطن العاصمة	1,291 (57%)	1,544 (46%)
المكاتب الميدانية	963 (43%)	1,810 (54%)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	2,254	3,354

الأصل الوطني (جميع الموظفين المتفرغين)

الأصل الوطني	السنة المالية 2004	السنة المالية 2010
بلدان متقدمة	963 (43%)	1,145 (33%)
بلدان نامية	1,291 (57%)	2,209 (67%)
المجموع	2,254	3,354

الأصل الوطني (جميع الموظفين عند مستوى متخصص فما فوق)

الأصل الوطني	السنة المالية 2004	السنة المالية 2010
بلدان متقدمة	647 (53%)	892 (43%)
بلدان نامية	584 (47%)	1,173 (57%)
المجموع	1,231	2,065

نوع الجنس (جميع الموظفين المتفرغين)

نوع الجنس	السنة المالية 2004	السنة المالية 2010
الموظفون	1,121 (50%)	1,571 (47%)
الموظفات	1,133 (50%)	1,783 (53%)
المجموع	2,254	3,354

نوع الجنس (جميع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق)

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2010
الموظفون	844 (69%)	1,238 (60%)
الموظفات	387 (31%)	827 (40%)
المجموع	1,231	2,065

قياس النتائج

تُعتبر الفعالية الإنمائية المبدأ الذي تسترشد به مؤسسة التمويل الدولية في عملها. ومن خلال نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) للمؤسسة، الذي يقيس الفعالية الإنمائية لاستثماراتها وعملها الاستشاري، عززت المؤسسة مركزها باعتبارها رائدة في مجال قياس النتائج التنموية. ويتيح هذا النظام للمؤسسة ميزة نسبية أساسية، وله أهمية حاسمة في فهم مستوى أداء إستراتيجيتها. وما إذا كان عملها يصل إلى الناس والصناعات التي في أمس الحاجة للمساعدة التي تقدمها.

وبدءاً من التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2007، أصبحت المؤسسة أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يقوم بالإبلاغ عن النتائج التنموية لحافظة استثماراتها بالكامل، وتكليف شركة خارجية بمراجعة مدى تطبيقها لمنهجيتها المعتمدة والنتائج المبلغ عنها، وذلك في إطار التأكيد على هذه الأوجه لنظام الإبلاغ بالمؤسسة.

ومنذ عام 2008، تقوم المؤسسة برفع تقارير عن التغيرات التي طرأت على النتائج التنموية بالنسبة للاستثمارات مقارنة بالسنة السابقة، وعن النتائج الخاصة بالتقييمات المتعمقة بالنسبة للخدمات الاستشارية. وأطلقت المؤسسة أيضاً بوابة إلكترونية للنتائج التنموية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org/results) بغرض تكملة المعلومات الواردة في التقرير المطبوع.

في السنة المالية 2009، قامت مجموعة التقييم المستقلة بمؤسسة التمويل الدولية بتقييم أنظمة وعمليات المؤسسة بغرض رصد وتقييم النتائج التنموية، بما في ذلك نظام تتبّع النواتج الإنمائية. ووجد هذا التقييم أن نظام التتبع يتيح تقييمات حالية وغير متحيزة للنتائج الإنمائية لاستثمارات المؤسسة. كما أبرز أهمية الآليات التي طبقتها المؤسسة للربط بين الحوافز ونتائج المشاريع من خلال مكافآت الأداء. وفي هذا الصدد، قال التقرير: "أصبحت المؤسسة في طليعة الجهات القائمة بقياس الأداء المتصل بتنمية القطاع الخاص فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف".

وفي السنة المالية 2010، أطلقت المؤسسة نظام تتبّع النواتج الإنمائية 2، الذي يحسن طريقة جمع بيانات نتائج التنمية وتتبعها من خلال النظام، وإدماجه بشكل كامل في دورة مشاريع الإستثمار بها، وأنظمة المعلومات الأخرى. وترفع المؤسسة لأول مرة هذه السنة تقريراً بشأن النتائج التنموية في عمليات الاستثمار التي تمولها، وذلك باستخدام البيانات المستمدة من هذا النظام.

ويعكس إطار التقييم في المؤسسة بخصوص الاستثمارات معايير الممارسات السليمة التي اتفقت عليها بنوك التنمية متعددة الأطراف بالنسبة لنتائج القطاع الخاص. وتم بناء نظام التتبع بالمؤسسة على هذا الأساس.

نظام تتبّع النواتج الإنمائية

يتيح نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) إمكانية تتبع آنية لنتائج التنمية طوال مراحل دورة حياة المشروع. ويحدد المعنيون من جهاز موظفي المؤسسة مؤشرات واضحة وموحدة وقابلة للتحقق لها أسس وأهداف عند بداية أي مشروع. ويقومون بتتبع التقدم المحرز على مدار مرحلة الإشراف، مما يسمح بإتاحة معلومات تقييمية حديثة للعمليات.

وبالنسبة للاستثمارات، تشكل درجة النواتج الإنمائية العامة مزيجاً مركباً من فئات الأداء الأربع التي تستقي معلوماتها من نتائج المؤشرات الخاصة بصناعة معنيّة. وللحصول على مرتبة تصنيفية إيجابية، يتعين على أي مشروع أن يسهم في عملية التنمية في البلد المضيف – ويتم تقييم هذه المساهمة وفقا لمعايير الممارسات الجيدة التي اتفقت عليها بنوك التنمية متعددة الأطراف لتقييم عمليات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص. كما يشكل الترتيب التصنيفي، بالنسبة للخدمات الاستشارية، مزيجاً مركباً من الأهمية الإستراتيجية العامة للخدمات الاستشارية، وفعاليتها (وفقاً لمخرجات المشروع ونواتجه وأثره) بالإضافة إلى مستوى كفاءتها.

ويتيح هذا التقرير تقديرات نظام تتبّع النواتج الإنمائية – النسبة المئوية للمشاريع التي حصلت على درجة مرتفعة – في النصف الأعلى من سلم التقدير – بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، وحسب المناطق والصناعات. وتقوم الجهات المتعاملة في استثمارات حافظة المؤسسة الجاري تنفيذها بتقديم البيانات المتعلقة بإجمالي الأثر الإنمائي، ويتم عرضها بغض النظر عن حجم الاستثمار المعني للمؤسسة. وحيث إن المؤسسة عادة ما تكون من مستثمري حصص الأقلية، فمن غير الممكن أن تنسب هذه النتائج إليها بمفردها. ولا تدعي المؤسسة أي فضل في هذه الأرقام. إلا أنها وضعت قواعد مرجعية محددة يتم تطبيقها في قياس المنجزات التنموية والإبلاغ عنها. وستتم متابعة ورصد هذه القواعد، التي تستهدف تحديد حجم التأثير الإضافي الذي يجب على أية شركة متعاملة أن ترجعه إلى المؤسسة، باستخدام بطاقات قياس أداء الإدارات، وذلك اعتباراً من السنة المالية 2011.

ما المجالات التي يغطيها نظام تتبّع النواتج الإنمائية

يغطي نظام التتبع في مؤسسة التمويل الدولية كافة المشاريع الجارية في حافظتها بالنسبة لكل من الاستثمارات والخدمات الاستشارية. وتبدأ عملية التتبع بوضع الأهداف الأولية، واستخدام المؤشرات المعيارية حسب الصناعات أو مجالات النشاط، وتقوم بتتبع المنجزات طوال مراحل دورة المشروع حتى إقفاله.

بالنسبة **لخدمات الاستثمار**، يغطي نظام تتبّع النواتج الإنمائية –بعد بعض الاستبعادات والاستثناءات– جميع الشركات التي تخضع لإشراف المؤسسة والبالغ عددها 1513 شركة تقريباً. ويركز هذا التقرير على 493 من بين 535 عملية استثمار تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات 2001-2006 والتي بلغت من النضج درجة تمكّن المؤسسة من تقييمها. ويجري سنوياً تحريك مجموعة الاستثمارات التي يغطيها التقرير إلى الأمام بواقع عام واحد. ولا تقوم المؤسسة بتقييم الاستثمارات الأحدث عهداً نظراً لأنها لم تصل بعد إلى درجة النضج التي تمكّن المؤسسة من تقييمها، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأقدم عهداً التي تكون أقل أهمية بالنسبة لعمليات اليوم، ولأن كثيراً منها قد أقفل بالفعل. وتتناول المؤسسة أيضاً نطاق التغطية الحالية لجميع الاستثمارات الجارية في حافظة المؤسسة. وتقيس مؤشرات التغطية عدد الأشخاص الذين تصل إليهم السلع والخدمات التي تقدمها إليهم الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أو المنفعة المالية التي تعود على أطراف محددة من أصحاب المصلحة المتأثرين بأنشطة هذه الجهات.

وبالنسبة للخدمات الاستشارية، يغطي نظام تتبّع النواتج الإنمائية كافة المشاريع الجارية أو المنجزة أو المتوقفة التي تعود إلى السنة المالية 2006. وضمت حافظة الإشراف بنهاية السنة المالية 2010 ما مجموعه 562 مشروعاً جارياً. ويبرز هذا التقرير النتائج التي تحققت خلال السنوات 2006-2009، و 111 مشروعاً (من بين 153) التي تم إعداد تقارير إنجاز بشأنها في السنة المالية 2009 والتي يمكن تقييم فعاليتها الإنمائية. وتتباين فترات الإبلاغ عن تلك النتائج حسب مجالات الخدمات الاستشارية ونوع الأدوات والمنتجات.

ولا تقوم أنظمة تتبع النواتج الإنمائية برصد بعض أنواع المشاريع. وحسب الأرقام، شملت أهم المشاريع المستبعدة: مشاريع كانت في مراحل مبكرة من دورة المشروع، ومشاريع تعتبر توسعاً في مشاريع قائمة، ومشاريع مؤلفة من عدة استثمارات، مشاريع صغيرة تشكل في العادة مكونات من برامج أكبر، وأدوات مالية معينة مثل عمليات المقايضات وإصدار الحقوق (شراء الأسهم).

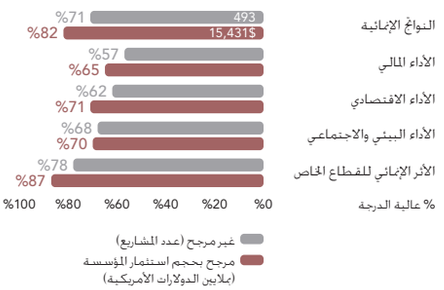
النواتج الإنمائية: الاستثمارات

فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقيمة على أساس الأهداف
الأداء المالي	العائد على جهات التمويل. مثلاً. العائد المالي عند المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أو يزيد	العائد على رأس المال المستثمر. العائد على أسهم رأس المال (حقوق الملكية). والمشروع المنفذ في الوقت المحدد وحسب الميزانية المخططة
الأداء الاقتصادي	العائد على المجتمع. مثلاً. العائد الاقتصادي يبلغ 10 في المائة أو أكثر	أعداد توصيلات الخدمات الأساسية. القروض الممنوحة إلى مؤسسات أعمال صغيرة. والحاصلون على فرص عمل. ومدفوعات الضرائب
الأداء البيئي والاجتماعي	المشروع يفي بمعايير مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأداء	إدخال تحسينات على الإدارة البيئية والاجتماعية: مستويات الانبعاثات أو النفايات السائلة. وبرامج تنمية المجتمعات المحلية
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	مشروع يساهم في تحسين القطاع الخاص بما يتجاوز الشركة المالكة للمشروع	الأثر الإيضاحي (الشركات الأخرى التي تقوم بمحاكاة نهج أو أداة أو خدمة جديدة). والروابط إلى الشركات الأخرى التابعة للقطاع الخاص. وتحسينات حوكمة الشركات

النواتج الإنمائية: الخدمات الاستشارية

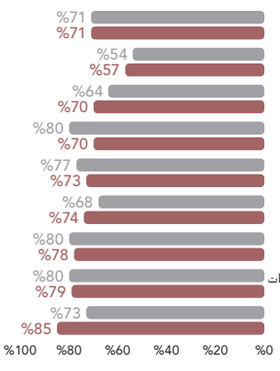
فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقيمة على أساس الأهداف
الأهمية الإستراتيجية	الأثر المحتمل على الاقتصاد محلياً وعلى صعيد الأقاليم والبلدان	مساهمات الجهات المتعاملة مع المؤسسة والاتساق مع الإستراتيجية القطرية
الكفاءة	العائد على الاستثمار في عمليات الخدمات الاستشارية	نسب المنافع إلى التكاليف والمشاريع المنفذة في الوقت المحدد وحسب الميزانية
الفعالية	المشروع يسهم في إدخال تحسينات على الجهة المتعاملة مع المؤسسة والمنتفعين والقطاع الخاص الأوسع نطاقا	تحسينات في العمليات. وتعزيز الاستثمارات. وخلق فرص عمل. وزيادة إيرادات المنتفعين. تحقيق وفورات في التكلفة نتيجة لإصلاحات السياسات

النتائج التنموية لاستثمارات المؤسسة



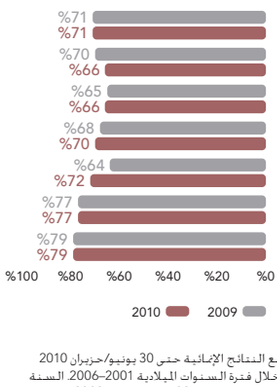
بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2010 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2001-2006.

النتائج التنموية لاستثمارات المؤسسة حسب الصناعات، السنة المالية 2009 مقابل السنة المالية 2010



السنة المالية 2010: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2010 للمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات الميلادية 2001–2006. السنة المالية 2009: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

النتائج التنموية لاستثمارات المؤسسة حسب المناطق، السنة المالية 2009 مقابل السنة المالية 2010



السنة المالية 2010: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2010 للمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات الميلادية 2001–2006. السنة المالية 2009: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

نتائج الاستثمارات

اتسمت درجات النواتج الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية هذه السنة بالاستقرار مقارنة بالسنتين الماضيتين – إذ حازت نسبة 71 في المائة من الاستثمارات على درجة تقييم عالية في السنة المالية 2010. وتفاوتت النتائج بين الصناعات، وهو ما يعكس اختلاف مستوى حساسيتها إزاء الآثار المناوئة للأزمة العالمية. وعلى صعيد إدارات المناطق، كانت إدارة أوروبا وآسيا الوسطى الوحيدة التي شهدت تدهوراً، لكن عوضت التحسينات التي شهدتها إدارة منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ذلك.

وأظهرت إدارة التعليم والصحة بالمؤسسة أكبر تحسن في مستوى الأداء – حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات التي حازت على تقييم عالٍ بواقع ١٢ نقطة مئوية لتصل إلى ٨٥ في المائة على الرغم من أن عدد العمليات التي تقومُ بها الإدارة صغير نسبياً. وارتفعت درجات نظام تتبع النواتج الإنمائية المتعلقة بإدارة أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بواقع ست نقاط لتصل إلى 74 و 70 على التوالي.

وارتفعت درجة إدارة الصناعات التحويلية والخدمات بواقع ثلاث نقاط لتصل إلى 57. ويدعو ذلك إلى التفاؤل، نظراً لأن أداء هذه الإدارة ما زال الأضعف على صعيد إدارات المؤسسة. فإدارة الصناعات التحويلية والخدمات، التي عانت تقليدياً من مصاعب مناخ الاستثمار وضعف البنية التحتية، بدأت في الاستفادة من تحولها الأخير بعيداً عن تقديم الدعم المباشر إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة، والتوجه نحو الدعم غير المباشر من خلال مؤسسات الوساطة المالية، ومن التركيز الإستراتيجي للمؤسسة –وغالباً ما يكون ذلك بالاشتراك مع البنك الدولي– على تحسين مناخ ممارسة الأعمال والبنية التحتية في بلدان الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

ويبين تحسن الأداء في العديد من القطاعات أن أداء المشاريع الأحدث عهداً التي دخلت نطاق الإبلاغ يفوق بكثير أداء المشاريع الأقدم التي خرجت منه. وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعافى الكثير من الشركات الموجودة في آسيا من الأزمة العالمية بسرعة أكبر وواصل تحقيق أداء قوي. وانتعش أداء إدارة أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار بعض الشيء من جراء الهبوط الذي تعرضت له السنة الماضية، وذلك مع تعويض أسواق الأسهم بعض الخسائر التي لحقت بها في ذروة الأزمة المالية – باستثناء الاستثمارات في منطقتي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

وكان أداء إدارات النفط والغاز والتعدين والكيماويات والصناعات الزراعية والأسواق المالية مستقراً نسبياً مقارنة بالسنة الماضية (في حدود أربع نقاط مئوية). لكن تقديرات نظام تتبع النواتج الإنمائية الخاصة بإدارة البنية التحتية تدهورت بواقع 10 نقاط مئوية، وأصبحت النتائج التي كانت قوية جداً في السابق متوافقة حالياً مع متوسط أداء المؤسسة. وباستثناء منطقتي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، تدهور الأداء الإنمائي لعمليات البنية التحتية بصفة عامة – لا سيما في منطقتي أوروبا الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء. وحسب القطاعات، أكدت مشاريع الكهرباء والمرافق أداءها القوي، في حين ما زالت عمليات النقل تشكل المكون الأضعف في حافظة مشاريع البنية التحتية للمؤسسة.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، كانت النتائج المرجحة بحجم استثمارات المؤسسة أكثر قوة (حازت مشاريع تمثل 82 في المائة من حجم الاستثمار على درجات عالية، مقارنة مع 71 في المائة). وأشار ذلك إلى أن أداء الاستثمارات والشركات الأكبر حجماً يكون أفضل في المتوسط. ويعزى ذلك في جانب منه إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال والاستثمارات الصغيرة. علاوة على ذلك، فإن الشركات الأكبر حجماً تتمتع بوفورات الحجم، وغالباً ما يصاحب ذلك وجود جهاز إدارة أفضل والتزام بحوكمة الشركات، مما يسهل عليها التغلب على بيئات الأعمال الصعبة والصدمات الخارجية. وكانت النتائج المرجحة للمؤسسة أعلى بالنسبة لجميع الصناعات والمناطق، وخاصة في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ارتفعت درجات نظام تتبع النواتج الإنمائية بواقع 18 و 17 نقطة على التوالي، عند الأخذ بعين الاعتبار النتائج المرجحة.

وبالمقارنة مع إدارات الصناعات، شهدت إدارات المناطق التابعة للمؤسسة تقلبات أقل في درجات نتائجها التنموية بين السنتين الماليتين 2009 و 2010. وتدهورت درجات نظام تتبع النواتج الإنمائية الخاصة بمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، حيث ما زال تأثير الأزمة واضحاً، بواقع أربع نقاط مئوية لتصل إلى 66 في المائة في السنة المالية 2010، وهو ما يشكل انخفاضاً نسبته 18 نقطة مئوية عن السنة المالية 2008. وكان هذا التدهور مدفوعاً بضعف الأداء المالي والاقتصادي، وبدرجة أقل بانخفاض الأثر الإنمائي للقطاع الخاص. ويتشابه هذا النمط مع ما شهده البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ونتيجة لذلك، كانت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى من بين المناطق ذات الأداء الأضعف في السنة المالية 2010، حيث بلغت درجات نظام تتبع النواتج الإنمائية 66 في المائة، مما يضعها على قدم المساواة مع منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وقد عانت استثمارات المؤسسة في الأسواق المالية في المنطقة بشكل واضح من جراء الأزمة، حيث ارتفعت القروض غير العاملة بدرجة كبيرة، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها لفترة من الوقت. وتدهورت استثمارات البنية التحتية تدهوراً كبيراً لسبب رئيسي هو ضعف أداء استثمارات قطاع النقل في روسيا. ومع ذلك، تحسن أداء الجهات المتعاملة مع المؤسسة في قطاع الصناعات التحويلية بصفة عامة، وحققت الاستثمارات الإقليمية في قطاع النفط والغاز والتعدين نتائج تنموية عالية.

نطاق التغطية الإنمائية للشركات المتعاملة مع المؤسسة

	الحافظة السنة الميلادية 2008	الحافظة السنة الميلادية 2009	توقعات أنشطة العمل الجديدة السنة المالية 2010
الاستثمارات:			
فرص العمل التي تمت إتاحتها (بالمليون)	2.1	2.2	0.3
قروض التمويل الأصغر			
العدد (بالمليون)	8.5	8.5	11.7
المبلغ (بمليارات من الدولارات)	9.32$	10.79$	10.31$
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم			
العدد (بالمليون)	1.3	1.5	2.0
المبلغ (بمليارات من الدولارات)	90.63$	101.32$	54.21$
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات:			
توليد الكهرباء (بالمليون)	153.4	132.2	14.3
توزيع الكهرباء (بالمليون)	28.5	29.4	5.0
توزيع المياه (بالمليون)	21.6	34.6	31.0
توزيع الغاز (بالمليون)	12.5	15.7	0.1
مجموع توصيلات الهاتف (بالمليون)	220.1	169.3	25.4
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	5.5	7.6	4.7
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	1.2	1.4	1.0
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (بالمليون)	1.8	2.1	0.6
مدفوعات للموردين للحكومة:			
مشتريات محلية من السلع والخدمات (مليارات الدولارات)*	48.57$	38.02$	12.51$
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)	22.24$	20.08$	9.58$

لا تنطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و 2009 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين تعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. تم تنقيح بعض بيانات السنة الميلادية 2008. وتتباين الآفاق الزمنية الخاصة بالتوقعات الجديدة فيما بين الإدارات؛ يرجى الرجوع إلى الهوامش الخاصة بجداول الصناعات على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت، www.ifc.org/results_industry.

* فقط من إدارتي الصناعات التحويلية والخدمات، والنفط والغاز والتعدين والكيماويات.

التعلّم والاستفادة من النتائج

وسجلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر تحسن في درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية في السنة المالية 2010 – وهي زيادة قدرها ٨ نقاط مئوية مما رفع درجات المنطقة إلى 72 في المائة، وهو ما يفوق المتوسط السائد في المؤسسة البالغ 71 في المائة. وكان التحسن واسع النطاق، ويعكس ذلك تحسن الأداء في كافة عمليات الحافظة. وكان قوياً بصفة خاصة في الاستثمارات الأحدث عهداً في قطاعات أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار، والأسواق المالية، والصناعات الزراعية. كما يعكس أيضاً تحسن اختيار المشاريع بمرور الوقت. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ واحدة من بين منطقتين فقط شهدتا تحسناً في النتائج التنموية لاستثمارات المؤسسة في قطاع الأسواق المالية (وكانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأخرى). وتحسنت كذلك نتائج استثمارات المؤسسة في قطاعي أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات. وواصلت النتائج التنموية الخاصة بالصين، التي تشكّل معاً حوالي 60 في المائة من مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها في هذه المنطقة، تحسنها. وحصلت إندونيسيا على 100 في المائة على نظام تقييم تتبع النواتج الإنمائية.

ولم يطرأ أي تغير على نتائج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بنتائج السنة المالية 2009 على الرغم من الأزمة العالمية، حيث سجلت 66 في المائة في السنة المالية 2010 (مقابل 65 في المائة في السنة المالية 2009). وحققت الاستثمارات التي دخلت نطاق الإبلاغ هذا العام نتائج أفضل بكثير عن تلك القائمة. وشهدت الاستثمارات في قطاعي الأسواق المالية والنفط والغاز والتعدين أداءً قوياً – حيث سجلت درجات تفوق 80 في المائة. من جهة أخرى، لا تزال المنطقة إحدى أضعف مناطق العالم أداءً، حيث تراجعت النتائج بفعل الأداء الضعيف للغاية لاستثمارات المؤسسة في قطاعي الصناعات التحويلية والبنية التحتية. وقد أعطت المؤسسة تحسين مناخ الاستثمار أولوية كبيرة في أنشطتها في المنطقة. إذ يؤدي مناخ الاستثمار الضعيف إلى إعاقة الاستثمارات الأصغر في قطاع الصناعات التحويلية، كما يجعل تنفيذ استثمارات ناجحة في قطاع البنية التحتية أكثر صعوبة.

وكان أداء المناطق الثلاث الأخرى –أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا– مستقراً نسبياً أيضاً.

نتائج الخدمات الاستشارية

حتى 30 يونيو/حزيران 2009، حازت نسبة 58 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية –التي أُقفلت في السنة المالية 2009 ويمكن تقييمها لتحديد فعاليتها الإنمائية– على درجة موجبة. وتقوم هذه النتائج على استعراض شمل 153 تقريراً من تقارير الإنجاز التي تم تقديمها خلال الفترة بين 1 يوليو/تموز 2008 و 30 يونيو/حزيران 2009. ومن هذا العدد، يمكن تقييم 111 مشروعاً لتحديد فعاليتها الإنمائية.

وجرى استبعاد المشاريع التي لا يمكن تقييمها لتحديد فعاليتها الإنمائية من عملية التحليل. وشملت هذه المشاريع البالغ عددها 42 ما يلي: 30 مشروعاً لا يتم التعامل فيها مباشرة مع الجهات المتعاملة، وهي مشاريع لا تخضع لتقديرات الفعالية الإنمائية، و10 مشاريع في إطار مبادرة تدعيم منشآت الأعمال الشعبية التي لم تعد خاضعة لإدارة المؤسسة، ومشروعين من السابق لأوانه الحكم عليهما نظراً لعدم تحقيق النواتج و/أو الأثر المرجو منهما حتى 30 يونيو/حزيران 2009.

تتباين الفعالية الإنمائية حسب مجالات أنشطة الأعمال: ففي مجال القدرة على الحصول على التمويل، حقق 64 في المائة من المشاريع درجات موجبة؛ و 50 في المائة في مجال تقديم المشورة بشأن البنية التحتية؛ و 53 في المائة في مجال تقديم المشورة للشركات؛ و 75 في المائة في مجال تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ و 52 في المائة في مجال مناخ الاستثمار. كما تباين مستوى الأداء فيما بين المناطق. ففي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حاز 53 في المائة من المشاريع على درجات تقييم إيجابية؛ و 68 في المائة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى؛ و 82 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و 41 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ و 50 في المائة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ و 62 في المائة في منطقة جنوب آسيا.

تعزيز قياس النتائج

في السنة المالية 2010، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتحسين نظام تتبع النواتج الإنمائية الخاص بها من خلال إطلاق نظام تتبع النواتج الإنمائية 2.

ويتيح النظام الجديد للمؤسسة إمكانية قياس أدائها الإنمائي ونطاق وصول التنمية على نحو أسرع وأدق. ويواصل نظام تتبع النواتج الإنمائية 2 توحيد المؤشرات فيما بين المناطق والصناعات، كما يعزز المؤشرات نفسها بدرجة كبيرة. ويمكن للمؤسسة حالياً مقارنة النتائج الفعلية باستخدام خطوط الأساس والتوقعات الأصلية – وأن تقوم بذلك بدرجة أسرع وأكثر دقة، مما يتيح لها إمكانية تطبيق النتائج على العمليات الجديدة مبكراً.

ولدى المؤسسة، بعد إطلاق نظام تتبع النواتج الإنمائية 2، وحدة قياس تفاعلية تمكنها من تتبع ورصد والإبلاغ عن المزايا الإضافية التي توفرها في المشاريع، من حيث التخفيف من حدة المخاطر ووضع السياسات والمعرفة والابتكار ووضع المعايير. وسيمكن هذا النظام المؤسسة من تحسين عملية تحليل وتوضيح القيمة والمنافع الفريدة التي تقدمها من خلال أنشطتها. وستؤدي سرعة حصول جهاز الإدارة على المعلومات التقييمية إلى تحسين إثراء معلومات إستراتيجيتها وعملياتها وحوافزها.

وقامت المؤسسة بتبسيط عملية الإبلاغ وتوحيدها في كافة إداراتها، في الوقت الذي يجري فيه إدماج مؤشرات الأداء وبياناته بصورة منتظمة في وثائق المشاريع في كافة مراحل دورة حياتها.

وتقوم المؤسسة باستمرار بتبادل خبراتها مع الأوساط الأوسع نطاقاً للعاملين في مجال التنمية، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى ومؤسسات العمل الخيري والمانحين. ولا تفتأ المؤسسة، منذ عام 2005، تشجع على تحسين جهود قياس النتائج التنموية وتنسيقها فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال النظام المشترك لتقييم الأداء، وهو عملية تقييم ذاتي سنوي يقودها كل عام بنك مختلف من بنوك التنمية متعددة الأطراف.

تمكين موظفي المؤسسة من أسباب القوة

خدمة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الأوقات الصعبة

يركز جهاز موظفي مؤسسة التمويل الدولية على مساندة الجهات المتعاملة معها في بيئة حافلة بالتحديات، وعلى تطوير أدوات ومنتجات بغرض التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

ويلتزم جهاز موظفي مؤسسة التمويل الدولية التزاماً عميقاً بتحقيق رسالة المؤسسة المتعلقة بخلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر. ويتيح موظفو المؤسسة للمتعاملين معها مزيجاً قوياً من الخبرات العالمية والمعرفة المحلية التي تسهّل لها الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيرة.

الاستفادة من مهارات جهاز الموظفين

نمت أعمال مؤسسة التمويل الدولية بشكل كبير في السنوات الخمس الأخيرة، وتطور نموذج عملها، نتيجة لذلك، ليستجيب لمتطلبات الأسواق.

وفي السنة المالية 2010، اعتمد فريق الإدارة بالمؤسسة رؤية "مؤسسة التمويل الدولية 2013". وهي برنامج شامل يهدف إلى ضمان استمرار المؤسسة في تكييف أسلوب عملها والوفاء بأولوياتها الإستراتيجية بقدر أكبر من الفعالية. وفي هذا السياق، شرعت المؤسسة في تطبيق نهج جديد يستند إلى الأداء بغرض مواصلة تعزيز إدارة المهارات والقيادة في جميع وحداتها. وسيؤكد الهيكل التنظيمي للمؤسسة على وضوح الأدوار والمسارات الوظيفية.

ولتنظيم المعارف العالمية التي ينتجها خبراء وأخصائيو المؤسسة ونشرها بصورة ملائمة، سيتم تدعيم فرق الجهات المتعاملة مع المؤسسة عن طريق إنشاء مجموعات عمل عالمية معنية بالصناعات لتعزيز تبادل المعارف، وإنشاء مراكز عمليات لتسهيل اتخاذ القرارات بالقرب من الجهات المتعاملة، وذلك من خلال وضع مواردنا الأساسية في أماكن مشتركة. وستتمكن المؤسسة، من خلال زيادة قرب الجهات المتعاملة من خبراء المؤسسة ومديريها عبر مراكز العمليات، من زيادة مستوى استجابتها على الصعيد المحلي، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الرؤى والأفكار العالمية.

إن موظفي المؤسسة هم أهم مصادر قوتها. وبينما تمضي المؤسسة في طريق ترسيخ اللامركزية، فإنها تعمل أيضاً على زيادة جهودها لبناء كادر عالمي من الخبراء والمتخصصين الذين يوفرون نطاقاً كاملاً من الخبرات الفنية العالمية والمحلية للجهات المتعاملة معنا. ويعتبر استقطاب أفضل المهارات وتعهدها عنصراً مهماً في "مؤسسة التمويل الدولية 2013". وفي أسلوب عمل المؤسسة. للمزيد من المعلومات عن "مؤسسة التمويل الدولية 2013"، انظر الصفحة 100.

المستحقات

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية من أجل قدرة المؤسسة على اجتذاب والاحتفاظ بجهاز موظفين متنوع ومؤهل. فهيكلية رواتب مجموعة البنك الدولي بشأن الموظفين الذين يتم تعيينهم في مقر المؤسسة في واشنطن تتحدد بالرجوع إلى السوق الأمريكية، فهي دائماً تنافسية على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في البلدان خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للسوق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي كمؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى –حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية– وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب جهاز الإدارة التنفيذي للمؤسسة بالشفافية، ويتلقى لارس ثونيل، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً قدره 347050 دولاراً صافياً بعد خصم الضرائب. وليست هنالك مجموعات حوافز لجهاز الإدارة التنفيذي.

برامج الأجور المتغيرة

أوقفت المؤسسة في السنة المالية 2009 برامج الأجور المتغيرة ومزايا الاستبقاء لديها استجابة للتغير الذي طرأ على ظروف الأسواق، وفي إطار خربها لمبدأ الحيطة المالية. وإدراكاً منها أن للعمل المتميز الذي يقوم به الأفراد وفرق العمل أهمية كبيرة في ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع، تم رفع الإيقاف المؤقت على برامج الأجور المتغيرة بالمؤسسة في السنة المالية 2010.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وخطة التقاعد. فموظفو المؤسسة في المقر الرئيسي في واشنطن تغطيهم شركة Aetna، التي تم التعاقد معها من خلال عملية توريد تنافسية مفتوحة. وتغطي الموظفين الآخرين شركة La Garantie Médicale et Chirurgicale، وهي شركة رعاية صحية دولية. وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين – بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف.

وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا – الأول هو: سنوات الخدمة والراتب وسن التقاعد؛ ثانياً: خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5 في المائة من الراتب، تضيف إليه المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وتشمل مزايا المعاش التقاعدي الموروثة من خطط المعاشات التقاعدية السابقة في مجموعة البنك الدولي منحة نهاية الخدمة ودفعات نقدية إضافية.

هيكل رواتب جهاز الموظفين* (واشنطن، العاصمة)

في الفترة من 1 يوليو/تموز 2009 وحتى 30 يونيو/حزيران 2010، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (صافي بعد الضرائب) كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن المناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (بالدولار)	الحد الأعلى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا**
GA	مساعد مكتبي	24,420	31,740	41,250	5.8%	34,640	18,605
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	31,190	40,550	56,770	0.8%	41,277	22,170
GC	مساعد برنامج، مساعد معلوماتي	38,520	50,090	70,130	10.4%	52,056	27,959
GD	مساعد برنامج أول، أخصائي معلوماتي، مساعد لشؤون الموازنة	44,530	57,880	81,040	8.5%	63,683	34,204
GE	مُحلل	58,100	75,520	105,720	9.5%	74,384	39,952
GF	مهني مختص	76,950	100,030	140,050	18.4%	95,323	51,198
GG	مهني مختص أول	104,050	135,270	189,370	31.3%	131,476	70,616
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصّين	143,600	186,700	241,260	17.7%	181,374	97,416
GI	مدير، مستشار أول	190,390	249,070	285,580	2.8%	238,283	127,982
GJ	نائب الرئيس	256,760	287,570	322,000	0.4%	286,638	153,953
GK	مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	282,010	319,810	351,740	0.1%	338,403	166,329

ملاحظة: لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياسا عليها اتفاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا تصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا قلّة صغيرة نسبياً.

*لا تنطبق هذه الأرقام على المدير التنفيذي والمدير التنفيذي المناوب الممثلين للولايات المتحدة، فهما خاضعان لحدود الرواتب القصوى التي يفرضها الكونغرس الأمريكي.

**بما في ذلك الإجازات السنوية، والتأمين الصحي والتأمين على الحياة وضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب.

حوكمة المؤسسة



من اليسار إلى اليمين (وقوفاً): Merza Hasan، Abdulrahman Almofadhi، Dante Contreras، Konstantin Huber، Alexey Kvasov، Toru Shikibu، Ambroise Fayolle، Sid Dib، Susanna Moorehead، Rudolf Treffers، Michael Hofmann، Toga McIntosh.
Michel Mordasini، Shaolin Yang، Anna Brandt، Ian Solomon، Carolina Renteria، Giovanni Majnoni، Sun Vithespongse، Jose Rojas (جلوساً)، Philippe Ong Seng، Pulok Chatterji، Samy Watson، James Hagan.

مؤسسة التمويل الدولية هي مؤسسة دولية أنشئت في عام 1956، وهي جزء من مجموعة البنك الدولي، على الرغم من كونها شخصية اعتبارية مستقلة ومتميزة عن باقي مؤسسات مجموعة البنك، ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء وأسهم رأس مال وهيكلية مالية وجهاز إدارة وجهاز موظفين.

وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2010، بلغت قيمة أسهم رأس مال المؤسسة التي يحتفظ بها 182 بلداً عضواً 2.45 مليار دولار. تقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها. ويعين كل منها محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له. ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكون من 24 مديراً تنفيذياً. وترجح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

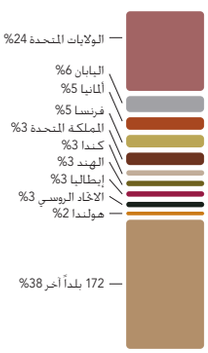
ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. وروبرت ب. زوليك هو رئيس المؤسسة ورئيس المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي، كما يتولى رئاسة مجالس المديرين التنفيذيين لتلك المؤسسات. أما لارس هـ. ثونيل فهو نائب الرئيس التنفيذي لشؤون مؤسسة التمويل الدولية والمسؤول التنفيذي الأول فيها، وهو يشرف على إستراتيجية المؤسسة وعملياتها بصفة عامة.

المديرون التنفيذيون (المناوبون)

Abdulrahman M. Almofadhi (Abdulhamid Alkhalifa)
Anna Brandt (Jens Haarlov)
Pulok Chatterji (Kazi M. Aminul Islam)
Dante Contreras (Felix Alberto Camarasa)
Sid Ahmed Dib (Javed Talat)
Ambroise Fayolle (Anne Touret-Blondy)
James Hagan (Do-Hyeong Kim)
Merza H. Hasan (Ayman Alkaffas)
Michael Hofmann (Ruediger Von Kleist)
Konstantin Huber (Gino Alzetta)
Alexey Kvasov (Eugene Miagkov)
Giovanni Majnoni (Nuno Mota Pinto)
Toga McIntosh (Hassan Ahmed Taha)
Susanna Moorehead (Stewart James)
Michel Mordasini (Michal Krupinski)
Louis Philippe Ong Seng (Agapito Mendes Dias)
Carolina Renteria (Rogerio Studart)
Jose A. Rojas (Marta Garcia Jauregui)
Toru Shikibu (Yasuo Takamura)
Ian H. Solomon (شاغر)
Rudolf Treffers (Tamara Solyanyk)
Sun Vithespongse (Irfa Ampri)
Samy Watson (Kelvin Dalrymple)
Shaolin Yang (Junhong Chang)

دعم قوي من المساهمين من البلدان الأعضاء

أسهم رأس المال حسب البلدان



تكوين شراكات منتجة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات ومنشآت الأعمال والمؤسسات لتشجيع إقامة شراكات مبتكرة مع المانحين بغرض الحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للناس عن طريق تنمية القطاع الخاص. ويؤكد نهج المؤسسة الخاص بعلاقاتها مع المانحين على قوة علاقات الشراكة في الأمد الطويل، ويركز على قياس النتائج وتحقيق الكفاءة، ويتيح حضوراً ملائماً للشركاء المانحين.

ويلعب الشركاء المانحون دوراً مهماً في مساعدة المؤسسة على تعظيم أثرها الإنمائي. ولا تؤدي المساندة المالية التي يقدمها المانحون إلى تعزيز إسهامات المؤسسة في الخدمات الاستشارية فحسب، ولكنها تعزز من تأثير عمليات الاستثمار التي تقوم بها من خلال تقوية أوجه التعاون والأولويات المتبادلة المشتركة.

وتمتد شراكة المؤسسة مع المانحين في أحوال كثيرة إلى ما وراء العلاقة القائمة على تقديم التمويل إلى أخرى تقوم على الفهم المتبادل وتبادل المعارف. وتشجع المؤسسة ذلك عن طريق حشد المانحين حول القضايا المتعلقة بمحاور تركيز عملها، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي. وللقيام بذلك، تسعى المؤسسة جاهدة كي تكون رائدة في مجال الفكر العالمي، وإلى استنهاض الإجراءات والتدابير المتسقة.

في السنة المالية 2010، عملت المؤسسة مع الشركاء المانحين معاً للتصدي للتحديات التي تتصدر أولويات أجندة التنمية – ومنها خلق فرص العمل والأمن الغذائي وتغير المناخ والبنية التحتية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي وقت تشح فيه الموارد وتزداد الضغوط المالية العالمية، تكتسي هذه الشراكات أهمية حاسمة في تعظيم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة. وتعطي المؤسسة أولوية كبيرة لإحاطة المانحين علماً بأوجه إنفاق أموالهم، والنتائج التي تحققت نتيجة لإسهاماتهم.

العمل مع أوساط المانحين

في السنة المالية 2010 التي شهدت قيوداً مالية شديدة، ساعدت 19 حكومة مانحة والعديد من المؤسسات الشريكة والتابعة للقطاع الخاص في تمويل توسيع العمليات الاستشارية التي تضطلع بها المؤسسة من خلال تقديم 181.19 مليون دولار من التعهدات والارتباطات الجديدة.

وفي إطار الاستجابة للأزمة العالمية، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق "مبادرة الخدمات الاستشارية للتصدي للأزمة" التي عبأت 18.3 مليون دولار بالفعل بمساندة مالية من النمسا واليابان ولكسمبورغ وهولندا وسويسرا.

وبرنامج توفير السيولة للتجارة العالمية هو مثال بارز على بناء الشراكات المبتكرة لضمان التصدي بفعالية للأزمة المالية العالمية. (انظر الصفحة 14). وقد استفاد هذا البرنامج من الدعم الذي قدمه عدد من الجهات الشريكة، منها البنك الأفريقي للتنمية وكندا والصين واليابان وهولندا وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية والسويد والمملكة المتحدة.

وفي السنة المالية 2010، دخلت المؤسسة في علاقة شراكة مع العديد من المانحين بغرض التصدي لتغير المناخ والحد من فقدان التنوع البيولوجي وتعبئة رأس المال الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، قدمت هولندا، من خلال شراكة الطاقة المتجددة بينها وبين مؤسسة التمويل الدولية التي يتوقع أن تتيح 20.3 مليون دولار من التمويل على مدى أربع سنوات، موارد تمويلية جديدة لمشاريع في الهند وإندونيسيا وكينيا وباكستان، تتراوح بين تمويل الطاقة النظيفة ومشاريع توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة المائية.

وتشجع المؤسسة استخدام موارد الطاقة الحرارية الأرضية في مختلف أنحاء العالم من خلال شراكة مع اليابان وأيسلندا، كما أنها تدعم بالتعاون مع المملكة المتحدة إعداد مؤشر لقياس كفاءة انبعاثات الكربون.

ولتوسيع نطاق استثماراتها في مجال التصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، قامت المؤسسة بإدارة أكثر من 320 مليون دولار من موارد صندوق البيئة العالمية وصندوقي الاستثمار في الأنشطة المناخية، جرى استخدامها في شكل استثمارات ميسرة ومنح لصالح الخدمات الاستشارية. كما أجرت المؤسسة أول عملية تشاور لها رفيعة المستوى مع المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار لاستطلاع أفضل السبل للتعاون معاً في معالجة قضايا من قبيل كفاءة استخدام الطاقة.

وتعمل المؤسسة والجهات الشريكة المانحة أيضاً من خلال علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص على زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية: المياه والكهرباء والنقل والغذاء والصحة والتعليم. وأسهم أكثر من 29 جهة شريكة مانحة في العمل الاستشاري الذي تضطلع به المؤسسة في علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 86 بلداً. ويحظى صندوق الشراكة من أجل التعاون في تنمية البنية التحتية بدعم من كل من: النمسا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبدعم من المانحين، تعمل المؤسسة أيضاً على خلق فرص العمل وفرص الأنشطة التجارية في البلدان المتأثرة بالصراعات. وتحظى مبادرة المؤسسة للدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا بدعم من أيرلندا وهولندا والنرويج (انظر الصفحة 52). وإضافة إلى ذلك، أتاحت الشراكة المعنية بالبلدان المتأثرة بالصراعات التي أطلقتها المؤسسة بالتعاون مع هولندا 5.4 مليون دولار من التمويل لصالح الخدمات الاستشارية على مستوى العالم.

ومنذ الهزة الأرضية التي تعرضت لها هايتي هذا العام، تلقى عمل المؤسسة في هذا البلد الكاريبي دعماً قوياً من النمسا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (انظر الصفحة 51).

مبادئ الشراكات

تسعى مؤسسة التمويل الدولية، من خلال علاقات الشراكة مع الحكومات المانحة وحكومات البلدان المضيفة والمؤسسات الإنمائية الأخرى ومؤسسات العمل الخيري والجهات المتعاملة معها، إلى تعظيم تأثيرها الإنمائي. وتكتسي هذه الشراكات أهمية خاصة في بيئة تعاني من قلة الموارد في وقت يواجه فيه العالم الآثار الناجمة عن أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة. وقامت المؤسسة بصياغة المبادئ الأساسية للشراكات بغرض بيان كيفية مشاركتها مع الشركاء المانحين، وكيفية ضمان أن يكمل ويعزز أحدهما الآخر:

— تقوم المؤسسة والشركاء المانحون بتجميع موارد كل منها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

— تقوم المؤسسة والشركاء المانحون بخلق الفرص لتبادل المعارف ووجهات النظر حول الإستراتيجيات والنهج لاعتمادها في الخدمات الاستشارية التي تديرها المؤسسة. وتأخذ الفرص الخاصة بالمشاورات الإستراتيجية أشكالاً متعددة، وتكون في بعض الأحيان في شكل اتفاق رسمي، أو اتفاق خاص يقوم على التفاعل والتواصل المستمرين.

— تزود المؤسسة الشركاء المانحين بما تصدره بصورة منتظمة من تقارير مالية وتقارير خاصة بعملياتها، بما يتيح للمانحين فهم كيفية قيام المؤسسة بإنفاق أموالهم، وتقييم مدى التقدم المحرز على صعيد المشاريع وإتاحة معلومات تقييمية في الوقت المناسب.

— يهتم المستفيدون، وكذلك أصحاب المصلحة المباشرة الآخرون في الشركاء المانحين والبلدان المتعاملة مع المؤسسة، بالآثار الناشئة عن برامج الخدمات الاستشارية التي تديرها المؤسسة ومستوى كفاءتها. ولذلك، تعمل المؤسسة على تعزيز قياس النتائج، وتبادل المعارف ونشرها، وإبراز الدور الذي يضطلع به الشركاء المانحون.

الارتباطات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية (بما يعادل ملايين الدولارات)

الموجز	السنة المالية 2010	السنة المالية 2009
الحكومات	152.05	185.81
المؤسسات الشريكة والشركاء متعددو الأطراف	19.54	64.52
جهات شريكة / مؤسسات تابعة للقطاع الخاص	9.60	0.71
المجموع	181.19	251.04

الارتباطات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية حسب المؤسسات المانحة والتابعة للقطاع الخاص (بما يعادل ملايين الدولارات)

مؤسسات مانحة وتابعة للقطاع الخاص	السنة المالية 2010	السنة المالية 2009
مصرف التنمية الكاريبي	0	0.4
المفوضية الأوروبية	2.25	31.13
مؤسسة غيتس	8	0
صندوق البيئة العالمية، صندوق التكنولوجيا النظيفة	17.24	32.94
البنك الإسلامي للتنمية	0	0.04
وكالات الأمم المتحدة	0.05	0.02
مانحون متعددون تابعون للقطاع الخاص	1.6	0.71

الارتباطات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية حسب الحكومات المانحة (بما يعادل ملايين الدولارات)

الحكومات	السنة المالية 2010	السنة المالية 2009
أستراليا	8.84	5.58
النمسا	10.08	16.46
كندا	12.63	17.66
الدانمرك	0.39	5.34
فنلندا	5.44	2.28
فرنسا	2.92	3.25
ألمانيا	0.04	1.39
أيسلندا	0.2	0
أيرلندا	1	7.94
إيطاليا	0	0.74
اليابان	9.19	2.62
لكسمبرغ	2.25	1.9
هولندا	25.61	44.75
نيوزيلندا	0.58	4
النرويج	10.86	15.44
البرتغال	0	0.7
جنوب أفريقيا	0.71	0
أسبانيا	0	6.79
السويد	1.62	1.28
سويسرا	15.33	27.13
المملكة المتحدة	42.52	19.24
الولايات المتحدة	1.85	1.34
المجموع	152.05	185.81

العمل مع المؤسسات والهيئات الخيرية التابعة للشركات

المؤسسات والهيئات الخيرية التابعة للشركات هي حليف مهم في الجهود الرامية للحد من الفقر وتعزيز التنمية.

وتسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى إنشاء شراكات إستراتيجية طويلة الأمد مع المؤسسات المبتكرة النشطة في بلدان الجهات المتعاملة معها. وتثمن المؤسسات والهيئات الخيرية التابعة للشركات العمل مع مؤسسة التمويل الدولية نظراً لتواجدها العالمي وعلاقاتها مع القطاع الخاص وقدرتها على الجمع بين الاستثمار والخدمات الاستشارية وصلاتها مع مجموعة البنك الدولي.

وتقوم المؤسسة بالتعاون مع الهيئات الخيرية بتنفيذ برامج عملية للتخفيف من حدة أوجه القصور التي تعاني منها الأسواق. وتشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ففي الماضي، ركزت الهيئات الخيرية على تقديم المنح باعتبارها وسيلة رئيسية للمساهمة في العمل الإنمائي؛ وأصبحت في الآونة الأخيرة أكثر اهتماماً باستخدام وسائل الاستثمار المبتكرة لمساندة التنمية المستدامة للقطاع الخاص.

وفي السنة المالية 2010، كانت مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة روكفلر هما أكبر الجهات المانحة الخاصة لمؤسسة التمويل الدولية. وفيما يلي بضعة أمثلة على العمل الذي تم في إطار هذه الشراكة خلال هذه السنة المالية:

— ساندت مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة روكفلر جهود مؤسسة التمويل الدولية على تعبئة ما يصل إلى مليار دولار بغرض تقوية أنظمة القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الصحية في أفريقيا، والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المسؤولة اجتماعياً.

— قامت مؤسسة كوفمان برعاية الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع بغرض تسليط الضوء على الجهود المتعلقة بتوسيع نطاق تنظيم المشاريع في الأسواق الصاعدة والبلدان عالية المخاطر أو جديدة في التعامل، والتحديات التي تواجه ذلك.

— ساندت مؤسسة فيزا إنترناشيونال توسيع نطاق منهج برنامج أدوات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التابع لمؤسسة التمويل الدولية ليشمل محتوى تثقيفياً حول الإلمام بالنظم المالية تستفيد منه مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والجهات المقدمة للخدمات المالية على حد سواء.

العمل مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى

مع زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية وفي ضوء القيود المالية العامة على كاهل البلدان المساهمة والجهات المتعاملة مع المؤسسة، فإن إقامة علاقات شراكة فعالة مع المنظمات الدولية الأخرى أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتتعاون المؤسسة حالياً مع طائفة متنوعة من المؤسسات متعددة الأطراف والثنائية المعنية بتنمية القطاع الخاص، مما يسهم في تجميع الموارد بغرض توسيع انتشار المؤسسة وتعظيم أثر الاستثمارات والخدمات الاستشارية التي تضطلع بها. ويمكن للمؤسسة، من خلال هذا التعاون، تبادل المعارف، وتصميم برامج أكثر كفاءة لمواجهة قضايا التنمية الشائكة. واستفادت الجهات الشريكة لنا، بدورها، من المركز القيادي الذي تحتله المؤسسة – إذ تشكل الموارد التي تقدمها المؤسسة نحو 30 في المائة من ارتباطات التمويل التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية إلى القطاع الخاص في البلدان النامية.

وكان التعاون حاسم الأهمية في تصدي المؤسسة للأزمة الاقتصادية العالمية، مما أتاح لها سرعة إطلاق مبادرات جديدة لتعزيز تمويل الأنشطة التجارية وإعادة رسملة البنوك وحفز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. وبصفة عامة، تشارك المؤسسة والمؤسسات المالية الدولية معاً في مشاريع منفردة، وتقدم موارد تمويلية مشتركة، وتتعاون بشأن إعداد أفضل الممارسات والمعايير.

وقامت المؤسسة، من خلال الاتفاقية الأساسية للتعاون، بزيادة ترتيبات التمويل المشترك الرسمية التي تضطلع بها مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ويكمل هذا الاتفاق، الذي يبين بالتفصيل كيفية اشتراك المؤسسات المالية الدولية معاً في تمويل المشاريع التي تقودها مؤسسة التمويل الدولية، التمويل التجاري الذي أصبح شحيحاً بفعل الأزمة العالمية.

ويجتمع جهاز الإدارة العليا بالمؤسسة بشكل دوري مع الجهات النظيرة من أكثر من 20 مؤسسة أخرى معنية بتنمية القطاع الخاص لاستعراض التقدم المحرز في المبادرات المشتركة. وقد جرى إنشاء أكثر من 15 فريق عمل لتبادل أفضل الممارسات وتحقيق التوافق في الأنشطة في مجالات منها: حوكمة الشركات والمراكز المالية الحرة (الأوفشور) والنتائج التنموية.

كان التعاون حاسم الأهمية في تصدي المؤسسة للأزمة الاقتصادية العالمية، مما أتاح لها سرعة إطلاق مبادرات جديدة.

ضمان فعالية واستدامة نموذج عمل المؤسسة

مؤسسة التمويل الدولية 2013

برنامج شامل للتغيير

"مؤسسة التمويل الدولية 2013" هي عملية تغيير شاملة تهدف إلى إنشاء نموذج عمل أكثر فعالية وقدرة على الاستمرار يتيح للمؤسسة تعظيم أثرها الإنمائي. وتبنى هذه العملية على جهود المؤسسة في السابق لتحقيق اللامركزية التي استهدفت مساعدة المؤسسة على الاضطلاع بدور أكبر في أقل البلدان نمواً ومناطق البلدان متوسطة الدخل بينما تعمل على بناء سجل منجزاتها كمؤسسة رائدة في تنمية القطاع الخاص – كما تبنى في الوقت نفسه على قيمها الأساسية المتعلقة بالتفوق والالتزام والنزاهة والعمل الجماعي.

وفي إطار هذه العملية، بحثت المؤسسة عدة سبل لتحديث نموذج تقديم الخدمات الخاص بها وتبسيط أسلوب عملها ونقل عملية اتخاذ القرار بالقرب من الجهات المتعاملة معها حتى تتمكن من سرعة تلبية احتياجاتها. وتطبق المؤسسة حالياً مجموعة من الأهداف الإنمائية لتوجيه إستراتيجيتها على المدى الأطول. كما تقوم بتدعيم خبراتها في مجال الصناعات بغرض توسيع تواجدها العالمي وإيجاد سبل أفضل لتفعيل معارفها العالمية من أجل الجهات المتعاملة معها. وتواصل المؤسسة جهودها لتعميق التركيز على خدماتها الاستشارية وتدعيم التوافق بين خدماتها الاستشارية والاستثمارية بغرض زيادة أثرها. وستشمل مقاييس النجاح زيادة مستوى رضا الجهات المتعاملة معها وارتفاع أثر عملها الإنمائي.

ولضمان استدامة نموذج عملها، قامت المؤسسة أيضاً بزيادة تركيزها على النتائج المالية. واستطاعت المؤسسة، بفضل مركزها المالي المتين، تلبية احتياجات الجهات المتعاملة معها خلال الأزمة المالية العالمية. وسيظل الحفاظ على المركز المالي للمؤسسة يشكل أحد العناصر الحيوية في إستراتيجيتها في المستقبل. وستعمل المؤسسة على ضمان استدامة نموذج عملها مع تغير احتياجات الجهات المتعاملة معها وتبدل الظروف المالية العالمية.

وتقوم المؤسسة كذلك بتدعيم مركزها المالي عن طريق تنمية استثماراتها في أسهم رأس المال، وتحصيل رسوم نظير إدارة القروض وتعبئتها. والحصول على إسهامات إضافية من أصحاب المصالح المباشرة. ويوفر إنشاء شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة في عام 2009 آلية جديدة لتعبئة استثمارات الغير من أجل التنمية (انظر الصفحة 74).

مراكز العمليات الجديدة

تتمثل إحدى سمات نجاح مؤسسة التمويل الدولية على مرّ السنين في قدرتها على توفير الخبرات العالمية اللازمة لتلبية احتياجات الجهات المتعاملة معها في مختلف مناطق العالم.

ولتحسين ذلك، تقوم المؤسسة دورياً بتعديل هيكلها التنظيمي. وفي السابق، أنشأت المؤسسة إدارات متخصصة في الصناعات. كما قامت بتعزيز تواجدها في المكاتب الميدانية في البلدان النامية. وفي إطار مبادرة "مؤسسة التمويل الدولية 2013"، تقوم المؤسسة حالياً بخطوة تالية مهمة تتمثل في إنشاء مراكز عمليات لخدمة الجهات المتعاملة معها في مختلف المناطق الزمنية.

وتدعو هذه المبادرة إلى إنشاء عدة مراكز إقليمية للعمليات يقود كل منها أحد نواب رئيس المؤسسة. وستقوم هذه المراكز بتركيز عمليات اتخاذ القرارات وقدرات التنفيذ ووظائف الدعم بالقرب من الجهات المتعاملة مع المؤسسة، مما سيؤدي إلى زيادة كفاءة الاستثمارات وأنشطة إدارة مخاطر الحوافظ. وستساند هذه المراكز أيضاً زيادة التكامل بين استثمارات المؤسسة وعملها الاستشاري، مما سيعود بالمزيد من النفع على الجهات المتعاملة معها.

ويقع أول مركز لعمليات المؤسسة خارج واشنطن في مدينة إسطنبول، وهو يخدم عمليات المؤسسة في أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الوسطى، وجنوب أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستقوم المؤسسة بعد إنشاء هذا المركز بتعميم مراكز العمليات الأخرى على مستوى العالم بصورة تدريجية، آخذة بعين الاعتبار الدروس المستفادة من مركز إسطنبول. وتنسق المؤسسة مع البنك الدولي بشأن مواقع هذه المراكز، والنهج الذي تتخذه المؤسسة نحو المناطق التي تخدمها هذه المراكز.

إدارة المخاطر

إدارة الحوافظ

تلعب إدارة الحوافظ دوراً أساسياً في ضمان أن تؤدي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية إلى خلق مؤسسات ناجحة ومستدامة بيئياً تابعة للقطاع الخاص. وفي ظل بيئة اقتصادية تتسم بالاحتمالات المجهولة، يعتبر الدور الذي تضطلع به إدارة الحوافظ حالياً أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمنذ بدء الأزمة الاقتصادية الراهنة، يعمل خبراء المؤسسة المعنيون بإدارة الحوافظ بأسلوب تفاعلي مع الشركات المتعاملة مع المؤسسة لتقييم مواطن الضعف واحتمالات التعرض لمخاطر لكل من تلك الشركات والمؤسسة. كما خصصت المؤسسة موارد إضافية لعمليات الحوافظ، وتمت زيادة العاملين في مجال إدارة الحوافظ. وأجرت المؤسسة اختباراً لقياس قدرة الحوافظ على تحمل الضغوط (portfolio stress testing)، وواصلت استعراض مزيج أدواتها وتكييفها بغرض تعظيم الأثر الإنمائي، وكذلك العائد المالي.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية، على أساس مستمر، برصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار، وتقوم بزيارة مرافق العمل للتحقق من أوضاع المشاريع، وتساعد في إيجاد حلول لمعالجة المشاريع التي يحتمل أن تعاني من مشاكل. وتتبع المؤسسة أيضاً النواتج الإنمائية للمشاريع فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي. وتتولى وحدات الحوافظ الكائنة في المكاتب القطرية في أغلب الأحيان عمليات الرقابة. وتشرف إدارة المؤسسة على عمليات الرقابة من خلال استعراض حافظة الاستثمار بأكملها كل ثلاثة أشهر. ويساند عملية إدارة الحوافظ نظام لتصنيف مخاطر الائتمان. وتتم إحاطة البنوك المشاركة في قروض المؤسسة علماً بصورة منتظمة بتطورات المشاريع. وتتشاور المؤسسة مع هذه البنوك أو تسعى للحصول على موافقتها حسب الاقتضاء.

عندما تنشأ مصاعب مالية، تحدد إدارة المؤسسة احتياطيات معينة ضد خسائر القروض على أساس الاستعراضات والمراجعات التي تقوم بها وحدات إدارة الحافظة وما تقدمه من توصيات، ووفقاً للسياسات والطرق التي وافق عليها مراجعو الحسابات الخارجيون بالمؤسسة. وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشاكل حادة، تقرر وحدة العمليات الخاصة الإجراءات العلاجية الملائمة. وتسعى هذه الوحدة إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل، مع استمرار المشروع المعني في العمل. وفي الحالات الاستثنائية، عندما تصل الأطراف إلى طريق مسدود، تتخذ المؤسسة جميع التدابير اللازمة والملائمة لحماية مصالحها.

تقوم المؤسسة، قبل القيام بأي استثمار لها، بعملية تمحيص شامل (عناية واجبة) يشمل التأكد من نزاهة الجهات الراعية والأطراف الأساسية، وذلك لضمان استيفاء المشروع لمعايير المؤسسة في عدد من المجالات، منها: المعايير الاجتماعية والبيئية، ومحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحة الفساد، وحوكمة الشركات، والشفافية الضريبية. كما تجري المؤسسة تمحيصاً دقيقاً للمشاريع التي تشمل مراكز مالية حرة حتى يمكنها تقييم شرعية الهياكل المقترحة. ويشكل هذا التمحيص الشامل أحد المعايير القياسية منذ وقت بعيد بالنسبة لمشاريع المؤسسة.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم كفاية رأس مالها من خلال قياس احتياجات نموها ومستوى مخاطر الاستثمارات الحالية والمتوقعة مقارنة بالحد الأدنى الثابت لكفاية رأس المال بالنسبة لتلك الاحتياجات. تحدد مؤسسة التمويل الدولية الحد الأدنى لرأس مالها المطلوب باستخدام نهج رأس المال الاقتصادي القائم على رأس المال والتسعير والمخاطر (CAPRI)، وهو نهج يميز بين الأصول على أساس القياسات الإحصائية للمخاطر.

ووفقاً لهذا النهج، تحتفظ المؤسسة بمستوى أدنى من إجمالي الموارد المتاحة (بما في ذلك رأس المال المدفوع، وصافي الأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطي خسائر القروض) بما يعادل الخسائر المحتملة لكافة مخاطر القروض المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية المقدرة عند مستويات ترى المؤسسة أنها تتسق مع التمتع بدرجة التصنيف الائتماني AAA.

وتتسق طريقة المؤسسة لحساب كفاية رأس المال القائمة على طريقة رأس المال الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار الرسالة الفريدة للمؤسسة المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وطبيعتها المناهضة للتقلبات الدورية، مع أفضل الممارسات في الصناعة، وهي مصممة بحيث تتيح دعماً رأسمالياً كافياً من أجل الحفاظ على التصنيف الائتماني AAA.

وحتى في ظل مستوى كفاية رأس المال الأكثر تشدداً الذي يقتضيه التمتع بتصنيف ائتماني من فئة AAA، فإن المؤسسة قد تخطت دائماً الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بهامش كبير.

في نهاية السنة المالية 2010، بلغ الحد الأدنى لإجمالي الموارد المطلوبة 12.8 مليار دولار في حين بلغ إجمالي الموارد المتاحة لدى المؤسسة 16.8 مليار دولار، وبلغت نسبة الديون إلى حقوق الملكية للمؤسسة 2.2 إلى 1، وهي في حدود المستوى الذي تقضي به السياسات المالية للمؤسسة تماماً وهو 4 إلى 1.

ويتشكّل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من: رأسمالها المدفوع، والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. وتساعد القدرة المالية للمؤسسة على مساندة أعمالها القائمة، والتوفيق بين فرص النمو متوسط الأجل، والخطط الإستراتيجية، وتتيح سداً مانعاً يكفل لها الصمود أمام ما يحدث من الصدمات أو الأزمات في بعض البلدان المتعاملة معها أو تراجع الأسواق العالمية بصفة عامة، مع الإبقاء على قدرتها على الاحتفاظ بالتصنيف الائتماني من فئة AAA، والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية.

> يُعتبر التصدي للفساد عنصراً جوهرياً في جهود مؤسسة التمويل الدولية الرامية لتشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص.

يقوض الفساد ثقة الجمهور في الأسواق المفتوحة وسيادة القانون، ويؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال في معظم البلدان النامية. ويعتبر التصدي للفساد عنصراً جوهرياً في جهود مؤسسة التمويل الدولية الرامية لتشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص. وقد أثبتت المبادرات التي اضطلعت بها المؤسسة بغرض تعزيز الانفتاح والمنافسة وتعزيز أنظمة حوكمة الشركات وأنظمة النزاهة أنها أدوات فعالة في مكافحة الفساد.

وتشكل عمليات وإجراءات التمحيص الدقيقة التي تقوم بها المؤسسة خط الدفاع الأول ضد الفساد في مشاريعها. وهي تهدف إلى التأكد من نزاهة الشركاء المحتملين والحيلولة دون وقوع أية ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية. واعتماداً على المعلومات التي تحصل عليها على أرض الواقع، والاستفادة من مصادر المعلومات الأخرى، من قبيل قواعد البيانات المتاحة للجمهور، تقوم المؤسسة بالتحقق بدقة من خلفية ونزاهة الشركاء المحتملين والأطراف المتعاملة معهم – بما في ذلك الجهات الراعية وجهاز الإدارة والمساهمين أو الملاك.

ويشكل موقف مؤسسة التمويل الدولية من مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني الذي ينظم استثماراتها. ويخول ارتكاب أية جهة متعاملة في أي مشروع للمؤسسة لأفعال التدليس أو الفساد للمؤسسة الحق في إلغاء مدفوعات القرض أو إنهاء التسهيل. كما يمكن توقيع عقوبات على الأفراد أو الكيانات التي يثبت –بموجب إجراءات فرض العقوبات في مجموعة البنك الدولي– تورطهم أو تورطها في ممارسات فساد أو تدليس أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة فيما يتصل بأي من مشاريع المؤسسة. وتشمل العقوبات نشر اسم الشركة أو الشخص على موقع الإنترنت للجمهور، وقد تشمل الحرمان من التعامل مع مجموعة البنك الدولي.

ويتولى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، وهو وحدة التحقيق بمجموعة البنك الدولي، مسؤولية التحقيق في ادعاءات الاحتيال والفساد في مشاريع المؤسسة. وتقوم إدارة مخاطر العمل بالمؤسسة بدور الاتصال بين مكتب نائب الرئيس والمؤسسة. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت.

وتشارك مؤسسة التمويل الدولية أيضاً في اتفاق الحرمان المتبادل الذي تم التوقيع عليه في أبريل/نيسان بين مجموعة البنك الدولي وأربعة بنوك رئيسية متعددة الأطراف. وبموجب هذا الاتفاق، سوف تعاقب الكيانات المحرومة من التعامل مع أي بنك إنمائي متعدد الأطراف على نفس ما ارتكبته من سوء السلوك من قبل بنوك التنمية الأخرى المشاركة. ويساعد هذا الاتفاق على ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين كل الشركات المتنافسة للحصول على العقود التي تمولها البنوك الأخرى متعددة الأطراف. ويمكن الإطلاع على قائمة كاملة من الشركات المحرومة على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت.

وقام منتدى حوكمة مجموعة البنك الدولي المعني بمكافحة الفساد بإجراء المزيد من الإصلاحات على عمليات فرض العقوبات. وتشمل هذه الإصلاحات الإيقاف المؤقت المبكر والحرمان مع الإعفاء المشروط والتسويات والإرشادات المنقحة لفرض العقوبات. ويجري تنفيذ هذه الإصلاحات حالياً جنباً إلى جنبٍ مع نماذج الاتفاقات القانونية المحدثة. وفي السنة المالية 2010، دشنت المؤسسة موقعاً داخلياً جديداً على شبكة الإنترنت بغرض تحسين قدرة جهاز الموظفين على الوصول إلى المعلومات الخاصة بمكافحة الفساد. ويشكل هذا الموقع أدوات عن إجراءات فرض العقوبات بمجموعة البنك الدولي والمشاركة في برامج تعلم إلكترونية إلزامية.

مسؤولية العمل

نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة

يستند نهج مؤسسة التمويل الدولية نحو تحقيق الاستدامة إلى الإيمان بأن النمو الاقتصادي السليم المدفوع باعتبارات تنمية القطاع الخاص يكتسي أهمية حاسمة في جهود الحد من الفقر. وتأخذ المؤسسة بعين الاعتبار أربعة أبعاد لتحقيق الاستدامة في استثماراتها وعملياتها وخدماتها الاستشارية في مختلف أنحاء العالم — وهي الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية:

— الاستدامة المالية للمؤسسة والجهات المتعاملة معها تضمن أن بوسعهما معاً المساهمة في جهود التنمية على الأمد الطويل.

— الاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات التي تمولها المؤسسة تعني أنها تساهم في اقتصادات البلدان المضيفة.

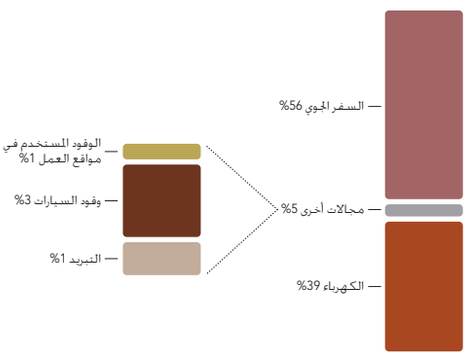
— الاستدامة البيئية في عمليات وسلاسل جانب العرض الخاصة بالجهات المتعاملة مع المؤسسة تساعد على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها والتخفيف من حدة الآثار البيئية ومعالجة قضية تغير المناخ التي تحظى بأولوية على مستوى العالم.

— مساندة تحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة والعمل والحد من الفقر والاهتمام برفاهة المجتمعات المحلية ومراعاة حقوق الإنسان الأساسية.

وتلتزم المؤسسة بضمان مشاركة الفقراء أو المعرضين للمعاناة في جني منافع التنمية الاقتصادية، وأن تتم عملية التنمية بطريقة مستدامة بيئياً. كما تنظر إلى الاستدامة على أنها فرصة لتغيير شكل الأسواق وحفز روح الابتكار في مجالات جديدة وإضافة القيمة إلى الجهات المتعاملة معها عن طريق مساعدتها على تحسين أداء أعمالهم.

43,591 طنا متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2008 في أنشطة العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي



إجمالي الانبعاثات الكربونية في عمليات المؤسسة في السنة المالية 2009 بلغت 43591 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (tCO_2e)، شاملة غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النتروز.

استعراض إطار عمل وسياسة الاستدامة بمؤسسة التمويل الدولية

يعكس إطار استدامة عمل مؤسسة التمويل الدولية التزامها الراسخ بسلامة الإدارة البيئية والتنمية الاجتماعية. فهو يوضح للجهات المتعاملة مع المؤسسة من القطاع الخاص المتطلبات التي يتعين عليها استيفاؤها ومستوى الأداء المتوقع منها قبل إتمام العملية مع المؤسسة. ويستهدف هذا الإطار معالجة مخاوف الناس المتأثرين بمشاريع المؤسسة، ويعزز أثرها الإنمائي.

ويتألف هذا الإطار من ثلاثة مكوّنات: سياسة المؤسسة الخاصة بالاستدامة الاجتماعية والبيئية التي تحدد مسؤوليتها في دعم أداء المشاريع بالاشتراك مع الجهات المتعاملة معها؛ ومعايير الأداء الخاصة بالمؤسسة (انظر الصفحة 76)؛ وسياسة الإفصاح عن المعلومات. وقد طلب مجلس المديرين التنفيذيين بالمؤسسة من جهاز الإدارة، عند موافقته على الإطار الحالي في عام 2006، القيام باستعراض تجربتها وخبرتها في التنفيذ بعد ثلاثة أعوام.

وخلص التقرير الذي تم إعداده في هذا الصدد إلى ضرورة إدخال بعض الإيضاحات والتعديلات على هذا الإطار حتى يمكنه التكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة ومعالجة تطور منتجات وأدوات المؤسسة. وشرعت المؤسسة في إجراء استعراض في سبتمبر/أيلول 2009 وبدأت مشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة في نوفمبر/تشرين الثاني.

وحتى الآن، شاركت المؤسسة مع طائفة متنوعة وواسعة النطاق من مجموعات أصحاب المصلحة المباشرة، منها: المجتمع المدني، وممثلي الصناعات، والأوساط الأكاديمية، والخبراء الفنيين، ومجلس إدارة المؤسسة، ومكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، ومجموعة التقييم المستقلة، والفريق الاستشاري الخارجي المعني بإطار استدامة عمل المؤسسة، ومجموعات داخلية من خبراء المؤسسة.

وحدد أصحاب المصلحة المباشرة عدداً من المجالات التي تستوجب مزيداً من الاهتمام أو التوضيح. وتشمل محاور التركيز المشتركة كلاً من: تغير المناخ وخدمات النظم الإيكولوجية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وتضم القضايا الأخرى ذات الاهتمام بالنسبة لأصحاب المصلحة المباشرة: مدلولات "موافقة" الشعوب الأصلية مقابل "التشاور" معهم، وحماية التنوع البيولوجي، والتصنيف البيئي والاجتماعي، وشفافية العقود.

ومن شأن التغييرات المقترحة توسيع نطاق إبلاغ الجهات المتعاملة مع المؤسسة عن انبعاثات الغازات الدفيئة، وإضافة مزيد من المتطلبات على كفاءة استخدام المياه والطاقة، وضمان تبني المشاريع لنهج مراعٍ لنوع الجنس والمساواة بين الجنسين، ومعالجة الاتجار في النساء والأطفال. وتعهدت المؤسسة بتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات بشأن أثرها الإنمائي وأداء مشاريعها.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذه العملية في الموقع التالي:
http://www.ifc.org/policyreview

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

تقوم المؤسسة بحساب تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية بالنسبة لاستثماراتها منذ عام 2000. وتصنف الاستثمارات التي بها درجة من الخطورة حسبما يعكسها تصنيفها البيئي والاجتماعي على أنها A، أو B، أو FI (الوساطة المالية). وعادة ما يقوم أخصائيون بيئيون واجتماعيون بالمؤسسة بإعطاء هذا التصنيف وتحديثه مرة واحدة كل عام، استناداً إلى تقارير ترفعها الجهات المتعاملة مع المؤسسة وإلى الزيارات الميدانية لمواقع المشاريع. ويتوقف تواتر هذه الزيارات على درجة تصنيف المخاطر الخاصة بأية عملية استثمار ومستوى أدائها على أساس بنود خطة العمل المتفق عليها.

وتبين البحوث التي تقوم المؤسسة بإجرائها وجود علاقة ارتباط موجبة بين المخاطر البيئية والاجتماعية وبين المخاطر الائتمانية في استثمارات المؤسسة. وأشارت أحدث بحوث المؤسسة التي أُجريت عام 2010 إلى أن نحو 35 في المائة من استثمارات القروض ذات المخاطر البيئية والاجتماعية الأعلى حصلت أيضاً على تصنيف مرتفع للمخاطر الائتمانية. وبالمثل، لم تزد الاستثمارات ذات المخاطر الائتمانية العالية على 5 في المائة من الاستثمارات التي حصلت على تصنيف منخفض للمخاطر البيئية والاجتماعية. أما بالنسبة لاستثمارات أسهم رأس المال، فأظهرت البحوث أن استثمارات المؤسسة، التي يتم تقييمها على أنها أقل خطورة من الناحيتين البيئية والاجتماعية، تحقق معدلات أعلى على الاستثمار بكثير.

ولزيادة تعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بها، واصلت المؤسسة التركيز في السنة المالية 2010 على خفض "فجوة المعرفة" على الصعيدين البيئي والاجتماعي في حافظة مشاريعها. وتشير هذه الفجوة إلى النسبة المئوية للشركات في حافظة المؤسسة التي لم تتلق معلومات بآخر المستجدات عن الأداء البيئي والاجتماعي خلال العامين الأخيرين. وجرى خفض هذه الفجوة في المعارف من 6.4 في المائة في السنة المالية 2009 إلى 4.4 في المائة في السنة المالية 2010.

فئات المشاريع الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية

A	مشروع يتوقع أن تكون له آثار اجتماعية أو بيئية سلبية كبيرة، ومتنوعة، ولا يمكن عكس مسارها، أو غير مسبوقة.
B	مشروع يتوقع أن تكون له آثار اجتماعية أو بيئية سلبية محدودة، يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير للتخفيف من آثارها.
C	مشروع له أدنى حد من الآثار السلبية أو ليست له أي آثار سلبية بالمرة؛ وتشمل هذه الفئة من المشاريع مؤسسات وساطة مالية محددة.
FI	استثمارات في مؤسسات للوساطة المالية ليست لها آثار اجتماعية أو بيئية سلبية، ولكنها قد تمول مشاريع فرعية لها آثار محتملة.

الالتزام البيئي للمؤسسة

إن مساعدة الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية على التصدي للتحديات البيئية يعتبر عنصراً أساسياً في إستراتيجية المؤسسة. ويشكل تحقيق التوافق بين هذه الإستراتيجية وأسلوب عمل المؤسسة جهداً يومياً مهماً.

وقد تلقت المؤسسة هذه السنة جائزة "التفوق البيئي" من أدريان فينتي، عمدة مقاطعة كولومبيا. وتشيد هذه المسابقة السنوية بمؤسسات الأعمال الواقعة في واشنطن العاصمة فيما يتعلق بالإدارة البيئية وأفضل أساليب العمل المبتكرة ومنع التلوث والحفاظ على الموارد.

وأصبحت مؤسسة التمويل الدولية، في إطار مجموعة البنك الدولي، أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يقوم بالإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عنه –بدءاً من عمليات مقر المؤسسة/البنك الدولي– في مشروع الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، وهو أكبر قاعدة بيانات في العالم لمعلومات المؤسسات الكبرى بشأن تغير المناخ.

وحصل مبنى مقر المؤسسة هذا العام –وهو أكبر مبنى إداري لها– على جائزة الشهادة البلاتينية للريادة في مجالي الطاقة والتصميم البيئي للمباني القائمة من المجلس الأمريكي للمباني المراعية للبيئة. ويعتبر هذا أعلى تقييم يتم إعطاؤه لمبانٍ قائمة على زيادة كفاءتها التشغيلية إلى الحد الأقصى، وتخفيض آثارها البيئية إلى الحدّ الأدنى – عن طريق على سبيل المثال تخفيض استهلاك المياه والطاقة.

ويأتي أكثر من نصف البصمة الكربونية للمؤسسة من الانتقالات الجوية التي يقوم بها موظفوها. وتعمل المؤسسة حالياً على الحد من هذه الانتقالات والسفريات عن طريق استخدام مؤتمرات الفيديو والاجتماعات الإلكترونية والتدريب عبر شبكة الإنترنت. ومنذ السنة المالية 2008، ازداد استخدام المؤسسة لمؤتمرات الفيديو بأكثر من الضعف. علاوة على ذلك، يتم تنفيذ المزيد من برامج تدريب موظفي المؤسسة حالياً باستخدام آليات التعلم الإلكتروني.

ويأتي الجزء الكبير الآخر من البصمة الكربونية لمؤسسة التمويل الدولية من استهلاك الكهرباء – إذ يشكل استهلاكها في مقرها 22 في المائة من مجموع البصمة الكربونية في السنة المالية 2009. ففي السنة المالية 2010، قامت المؤسسة بتخفيض استهلاك الكهرباء في مقرها الرئيسي بحوالي 10 في المائة ليصل إلى 6394 كيلووات/ساعة، محققة بذلك هدف خفض استهلاكها من الكهرباء الذي وضعته للسنوات المالية 2008–2013. وستقوم المؤسسة بتصويب هذا الهدف في السنة المالية 2011 بغرض تشجيع زيادة العمليات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة.

وفي السنة المالية 2010، بدأت المؤسسة استخدام نظام جديد لإدارة البيانات على شبكة الإنترنت، تم إنشاؤه في السنة المالية 2009 بهدف حصر وحساب الانبعاثات الكربونية في أنشطة العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي. ونظراً لتعقد منهجية المؤسسة الخاصة بحصر كميات الكربون ومستوى تفصيلها، فقد انطوى الانتقال إلى النظام الجديد على تحديات عدة، منها تضارب البيانات والقضايا المتعلقة باحتساب البيانات. وتعمل المؤسسة حالياً على إيجاد حلول لها. وفي 2009، بلغ مجموع الانبعاثات الكربونية من الأنشطة الداخلية لعمليات المؤسسة على الصعيد العالمي 43591 طناً متربياً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وما زالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث جميع انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). واشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من حافظة تضم خمسة مشاريع. كما اختارت، بالعمل مع منظمة العناية بالمناخ (ClimateCare)، مشاريع تحقق مزايا واضحة وملموسة في تنمية المجتمعات المحلية التي يجري تنفيذ هذه المشاريع فيها.

دورة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية

تبين الدورة التالية المراحل التي تمر بها فكرة أي نشاط جارٍ إلى أن تصبح مشروعاً تموله مؤسسة التمويل الدولية.

1: تنمية الأعمال التجارية

بالاسترشاد بأهداف إستراتيجية المؤسسة، يقوم خبراء الاستثمار وأخصائيو تنمية الأعمال التجارية بتحديد المشاريع المناسبة، وتعتبر المحادثة الأولى مع الجهة المتعاملة المعنية بالغة الأهمية في مساعدة المؤسسة على فهم احتياجاتها وتحديد ما إذا كان هنالك دور تسهم به.

2: الاستعراض المبكر

يقوم خبير الاستثمار بإعداد وصف للمشروع، يبيّن دور المؤسسة والمساهمة المتوقعة في التنمية والمنافع لأصحاب المصلحة المباشرة، وأية عقبات يمكن أن تحول دون عقد الاتفاق. ويتم النظر في الدروس المستفادة من مشاريع سابقة، وفي بعض الأحوال القيام بزيارة قبل التقييم المسبق لتحديد أية مشاكل مسبقاً. ثم يقرر كبار مديري المؤسسة ما إذا كان من اللازم إجازة القيام بتقييم مسبق للمشروع المعني.

3: التقييم المسبق (العناية الواجبة والتمحيص)

يقوم فريق الاستثمار بتقييم إمكانات العمل التامة ومخاطره وفرصه المصاحبة للاستثمار من خلال مناقشات مع الجهة المتعاملة المعنية وزيارة لموقع المشروع. ويتم طرح الأسئلة التالية: هل هذا الاستثمار سليم من الناحيتين المالية والاقتصادية؟ هل بإمكانه التقيد بمعايير المؤسسة بشأن الأداء الاجتماعي والبيئي؟ هل تتم مراعاة الدروس المستفادة من استثمارات سابقة؟ هل تم الوفاء بشروط الإفصاح الضرورية عن المعلومات والتشاور؟ كيف يمكن للمؤسسة مساعدة الجهة المتعاملة في مواصلة تحسين استدامة المشروع أو مؤسسة الأعمال؟

4: استعراض عملية الاستثمار

يضع الفريق توصياته لمديري الإدارات المعنية في المؤسسة، التي تقرر بدورها ما إذا كان من اللازم الموافقة على المشروع المعني. وتلك مرحلة رئيسية في دورة الاستثمار. ويجب أن يكون فريق المشروع ومديرو الإدارات المعنية واثقين من قدرة الجهة المتعاملة واستعدادها للوفاء بالمعايير التي اعتمدتها المؤسسة والعمل معها على تحسين استدامة المشروع المعني.

5: المفاوضات

يبدأ فريق المشروع التفاوض على شروط وأحكام مشاركة المؤسسة في المشروع. وهي تشمل شروط الدفع، والأداء وشروط متابعته، والاتفاق على خطط العمل وتسوية أية مشاكل قائمة.

6: الإفصاح عن المعلومات للجمهور العام

بمجرد إتمام عملية التمحيص البيئي والاجتماعي الدقيق، يتم إصدار مواجز الاستعراض وخطط العمل. وتصف هذه الوثائق الاستنتاجات الرئيسية وتدرج الإجراءات التي ستتخذها الجهة المتعاملة مع المؤسسة لسد أية فجوات كبيرة في التقيد بالأنظمة البيئية والاجتماعية. ويتم نشر هذه الوثائق بالإضافة إلى موجز للاستثمار المقترح على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاستعراضها. ويتم تحديد طول مدة الإفصاح في ضوء فئة المشروع المعني.

7: استعراض مجلس الإدارة وموافقته

يتم رفع المشروع إلى مجلس إدارة المؤسسة للنظر فيه والموافقة عليه من خلال إجراءات عادية أو مبسّطة. وتعني كلمة "مبسطة" استعراض أعضاء المجلس للوثائق دون الاجتماع لمناقشة المشروع. وهذا الخيار متاح للمشاريع منخفضة المخاطر. ويمكن لجهاز إدارة المؤسسة بموجب الصلاحيات المخولة له الموافقة على بعض المشاريع الصغيرة. وتبقى شروط التمحيص الدقيق والعناية الواجبة والإفصاح عن المعلومات للجمهور كما هي في كافة الحالات. ويفتضي مجلس الإدارة أن تكون لكل استثمار قيمة اقتصادية ومالية وتنموية، وأن يعكس التزام المؤسسة بتحقيق الاستدامة.

8: الالتزام

تقوم المؤسسة والشركة المتعاملة المعنية بتوقيع الإتفاق القانوني للاستثمار المعني. وهو يتضمن موافقة الجهة المتعاملة على التقيد بمتطلبات إطار المؤسسة المعني بالاستدامة للإبلاغ فوراً عن أي حادث خطير أو إصابات مميتة، ورفع تقارير رصد ومتابعة منتظمة. وستضفي الاتفاقية القانونية كذلك الطابع الرسمي على خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تضعها الجهة المتعاملة.

9: صرف الأموال

غالباً ما يتم دفع الأموال على مراحل أو فور انتهاء خطوات محددة موثقة في الاتفاقية القانونية.

10: تتبع الإشراف على المشاريع والنواتج الإنمائية

تقوم المؤسسة برصد ومتابعة استثماراتها للتأكد من التقيّد بالشروط التي تنص عليها اتفاقية القرض المعنية. وترفع الشركة المتعاملة المعنية تقارير منتظمة عن الأداء المالي والاجتماعي والبيئي، وعن المعلومات الخاصة بالعوامل التي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على المشروع المعني. وتتم جدولة زيارات ميدانية لمواقع المشاريع للتحقق من استيفاء المتطلبات البيئية والاجتماعية. ويسهل استمرار الحوار للمؤسسة مساعدة الجهات المتعاملة معها على حل المشاكل أو تحديد الفرص الجديدة. وتتبع المؤسسة كذلك إسهام المشروع المعني في التنمية، وذلك بالقياس على المؤشرات الأساسية المحددة عند بداية دورة الاستثمار.

11: التقييم

للمساعدة في تحسين أداء عمليات المؤسسة، يتم إجراء تقييمات سنوية استناداً إلى عينة عشوائية من المشاريع التي بلغت مرحلة النضج التشغيلي.

12: إغلاق المشروع المعني

تقفل المؤسسة سجلاتها الخاصة بالمشروع المعني حين يتم سداد الاستثمار الذي قامت بتقديمه للجهة المتعاملة المعنية، أو حين تخرج المؤسسة من ذلك الاستثمار ببيع حصتها فيه. وفي بعض الحالات، ربما تقرر المؤسسة شطب الدين. ولكن الهدف الذي تتوخاه المؤسسة هو مساعدة الجهة المتعاملة معها على تطوير ممارسات وأنظمة إدارية من شأنها مساندة تحقيق استدامة المشروع، والتي تستمر طويلاً بعد انتهاء مشاركة المؤسسة.

الالتزام بالشفافية

باعتبارها مؤسسة تمويل عالمية متعددة الأطراف لها عمليات في العديد من المناطق والقطاعات، تؤثر مؤسسة التمويل الدولية على مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة.

وتؤمن المؤسسة بأن الشفافية والمساءلة تشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق رسالتها الإنمائية ولتدعيم ثقة الجمهور العام فيها وفي الجهات المتعاملة معها. وتتيح المؤسسة للجمهور معلومات بشأن استثماراتها والخدمات الاستشارية، مما يمكن الجهات المتعاملة معها والشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة من تحسين فهم أنشطتها وإجراء نقاش مستنير بشأنها.

وتسعى المؤسسة في أحيان كثيرة للحصول على معلومات وملاحظات تقييمية بغرض تحديد القضايا ذات الأهمية بالنسبة لفئات أصحاب المصلحة المباشرة. وتشمل هذه المعلومات إجراء استقصاء سنوي للمتعاملين معها، والتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة المباشرة – بما في ذلك: ممثلي المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتأثرة بمشاريع المؤسسة، واتحادات الصناعات، والحكومات، ومؤسسات التمويل الدولية، والأوساط الأكاديمية.

وقد حفزت هذه المعلومات التقييمية مؤسسة التمويل الدولية على النظر في كيفية الإفصاح عن المزيد من المعلومات. وفي سبتمبر/أيلول 2009، بدأت المؤسسة في تنفيذ استعراض لسياستها الخاصة بالإفصاح عن المعلومات، وذلك بالتزامن مع استعراض لإطار الاستدامة بالمؤسسة. ومن خلال هذه العملية، سعت المؤسسة إلى توسيع نطاق الإبلاغ عن أداء المشاريع وأثرها الإنمائي، مع ضمان تحقيق الاتساق مع إستراتيجية البنك الدولي الجديدة المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات، حسب الاقتضاء.

وتقدم المؤسسة أيضاً معلومات محدثة بشأن الأثر الإنمائي لمشاريعها. وأصدرت المؤسسة هذا العام، بالعمل مع الجهات المتعاملة معها وعلى أساس تجريبي، عدة تقارير تحتوي على نتائج تنموية محدثة لمشاريع مختارة. وستستخدم المؤسسة الدروس المستفادة من إنتاج هذه التقارير، وكذلك المعلومات التقييمية والمرئيات التي قدمها أصحاب المصلحة المباشرة لتحقيق استنارة قراراتها وهي تعد إطاراً جديداً بشأن الإفصاح عن المعلومات.

البوابة الإلكترونية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات ورسم خريطة لمشاريع المؤسسة

تواصل مؤسسة التمويل الدولية جهودها لتحسين بوابتها الإلكترونية على شبكة الإنترنت الخاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تمثل مكاناً مركزياً لكل ما يتعلق بالمؤسسة من معلومات وسياسات ومعايير واستثمارات مقترحة ومعلومات تقييمية يرفعها أصحاب المصلحة المباشرة. وتتيح هذه البوابة الإلكترونية روابط إلى قاعدة بيانات المشاريع التي تحتوي على معلومات عن الجهات المتعاملة مع المؤسسة، وملخصات الاستثمارات المقترحة، والاستعراضات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر، والأثر الإنمائي المتوقع. وجرى توسيع نطاق قاعدة البيانات هذه في العام الماضي لتشمل مشاريع الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة. وتحث البوابة أصحاب المصلحة المباشرة على تقديم مرئياتهم حيث تسمح للمستخدمين بطرح أسئلتهم أو تقديم أي تعليقات أو ملاحظات حول مشاريع محددة.

استحدثت المؤسسة هذا العام أداة جديدة على شبكة الإنترنت لرسم خرائط المشاريع بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى معلومات مشاريعها وأثرها التنموي. وتتيح هذه الأداة، باستخدام صور الأقمار الصناعية التي يستضيفها موقع جوجل، للزائرين إمكانية رؤية توزيع مشاريعها في العالم في خريطة مشفرة حسب الألوان تضم معلومات بشأن المخاطر البيئية والاجتماعية المصاحبة لكل مشروع على حدة. ويسمح الضغط على رموز محددة على الخريطة للقراء بالاطلاع على معلومات المشروع الأوسع نطاقاً الواردة في البوابة الإلكترونية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات للمؤسسة. علاوة على ذلك، يمكن للقراء البحث في مشاريع المؤسسة حسب القطاعات والمناطق والبلدان.

وبالنسبة لمن يشعر من بين الجمهور العام أن رفض الطلب الأولي للمعلومات كان غير معقول أو أن السياسة المعنية لم يتم تطبيقها على نحو سليم، أقامت المؤسسة آلية شكاوى.. ويقوم المستشار المعني بشؤون سياسات الإفصاح عن المعلومات باستعراض الشكاوى، ويرفع تقاريره مباشرة إلى نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الموقع: www.ifc.org/disclosure.

تتيح المؤسسة معلومات بشأن استثماراتها والخدمات الاستشارية، مما يمكن الجهات المتعاملة معها والشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة من تحسين فهم أنشطتها وإجراء نقاش مستنير بشأنها.

العمل مع المجتمع المدني

تشارك مؤسسة التمويل الدولية في العمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد تنفيذ المشاريع، حيث تقيم حواراً متواصلاً بشأن الكثير من جوانب عملياتها وإستراتيجيتها وسياساتها، كما تتعاون بشأن مجموعة متنوعة من المبادرات.

وتعمل المؤسسة مع فريق مجموعة البنك الدولي المعني بالمجتمع المدني للتواصل مع منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم. فعلى سبيل المثال، عقد كبار خبراء المؤسسة اجتماعات مائدة مستديرة مع ممثلين عن المجتمع المدني لمناقشة الأزمة المالية وأثرها على الفقراء. ولدى المؤسسة كذلك العديد من الفرق الاستشارية التي تتيح معلومات تقييمية وتقدم توصيات بشأن إستراتيجياتها وسياساتها في مختلف المجالات. كما يجري مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، بالتعاون مع فرق مشاريع المؤسسة، اتصالات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة المباشرة من خلال عمله.

تضطلع مؤسسة التمويل الدولية بجهد منسق لإشراك المجتمع المدني في سياق قيامها باستعراض سياسة ومعايير أدائها بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية وسياسة الإفصاح عن المعلومات. وبدأ استعراض هذه السياسات في سبتمبر/أيلول 2009. وتعمل المؤسسة منذ ذلك الحين مع أصحاب المصلحة المباشرة لتلقي مرئياتهم ومدخلاتهم، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات الويب (مثل البريد الإلكتروني والمدونة والدردشة الحية على الويب وموقع الويب الخاص باستعراض السياسات)، وعقد المؤتمرات عن بعد، والمشاورات المباشرة. وستواصل المؤسسة هذه المشاورات على الصعيد العالمي خلال فترة الاستعراض.

وتسعى المؤسسة لإقامة المزيد من الشراكات الإستراتيجية مع المنظمات غير الحكومية على مستوى العمليات وتحسينها، مما يؤدي بدوره إلى تحسين المشاريع وتعزيز أثرها الإنمائي. فعلى سبيل المثال، تعمل المؤسسة مع الشبكة العالمية للتجارة في منتجات الأحراج التابعة للصندوق العالمي للحياة البرية بغرض تشجيع الحراجة المستدامة مع التحالف من أجل الغابات المطيرة لمساعدة مزارعي البن في أمريكا الوسطى وجنوب المكسيك، والعمل مع منظمة أوكسفام هونغ كونغ لتنمية أنشطة سياحية قابلة للاستمرار في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. كما تعاونت المؤسسة مع الصندوق العالمي للحياة البرية لتشجيع تحسين ممارسات الإدارة الزراعية في عدد من الصناعات مثل: القطن وزيت النخيل وزيت الصويا وقصب السكر.

البرازيل: احتواء عمليات إزالة الغابات في منطقة الأمازون

شعر جون كارتر "بحزن بالغ" وهو يشاهد غابات الأمازون تختفي أمام عينيه.

ففي مئات من الرحلات وهو يقود طائرته ذات المحرك الواحد من طراز سيسنا فوق ولاية ماتو غروسو في البرازيل، شاهد كارتر الجرافات والحرائق الهائلة وهي تشق طريقها في أحد أكثر النظم الإيكولوجية أهمية في العالم. ورغم وجود قوانين وإستراتيجيات بيئية عدة، لا يضم أي منها على ما يبدو أحكاماً خاصة بإزالة الغابات.

قال كارتر: "اعتقدت أننا لو استطعنا مساندة مالكي الأراضي وخلق حوافز اقتصادية من أجل الإنتاج المسؤول، فإن ذلك قد ينجح في كبح جماح عمليات إزالة الغابات في وقت فشلت فيه جهود الحفظ الأخرى".

وفي عام 2004، أنشأ كارتر تحالف الأرض (Aliança da Terra)، وهي منظمة غير حكومية تسعى إلى إيجاد حلول تستند إلى الأسواق لقضية إزالة الغابات في منطقة الأمازون. وساعد سجلها الحافل بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية مربي الأبقار ومنتجي فول الصويا على تعزيز ممارساتهم الاجتماعية والبيئية. وعندما احتاج كارتر للمساعدة لتوسيع منظمته، لجأ إلى مؤسسة التمويل الدولية طلباً للعون.

وأضاف كارتر: "نحن منظمة مجتمعية صغيرة موجهة نحو العمليات في الميدان. لكن لم تكن لدينا نظرة بشأن الاستفادة مما قمنا ببنائه".

وساعدت الخدمات الاستشارية للمؤسسة على تعزيز منظمة كارتر وأضافت مليوني هكتار إلى سجل هذه المنظمة، مما رفع إجمالي الأراضي المدرجة في هذا السجل إلى 3.5 مليون هكتار. علاوة على ذلك، تساعد المؤسسة على إعداد نظام لرصد الكربون يمكنه المساعدة في تحقيق تدفقات جديدة من الإيرادات للمزارعين الذين يتبعون ممارسات بيئية مسؤولة.

وقال كارتر: "ثمة نموذج جديد للزراعة يحدث في قلب منطقة الأمازون التي شهدت أكبر عملية لإزالة الغابات في تاريخها".

المساءلة

إدارة المراجعة الداخلية

تؤكد مؤسسة التمويل الدولية على أهمية التعلم من التجارب والخبرات السابقة. وتسهم مجموعة التقييم المستقلة، التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة المؤسسة، في تحقيق أجندة التعلم بالمؤسسة، وهي جزء حيوي من هيكل المساءلة الخاص بها.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة سنوياً، بشكل مستقل، بتقييم أو التحقق من أداء عينة ممثلة من مشاريع الاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية بالمؤسسة. وقامت المجموعة هذا العام بتقييم أنشطة المؤسسة المتعلقة بالصناعات الزراعية، واستجابة المؤسسة للأزمة المالية العالمية، ومعايير الأداء البيئية والاجتماعية، وتغير المناخ، وكفاءة استخدام الطاقة، ومجموعة المشاريع الخاصة بخط أنابيب تشاد–الكاميرون. ولأول مرة، قيمت المجموعة أيضاً عمليات المؤسسة في بيرو، وكذلك عمليات البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذا البلد، وقدمت نظرة شاملة حول مساهمة مجموعة البنك الدولي في عملية التنمية في بيرو. ويشجع هذا النهج التعلم فيما بين المؤسسات.

وتظهر النتائج التي خلص إليها تقييم هذا العام أن أكثر من 74 في المائة من المشاريع الاستثمارية للمؤسسة في السنوات المالية 2007–2009 حققت مراتب تصنيفية مرضية أو أعلى من حيث النتائج التنموية. وقد حدث انخفاض طفيف في المراتب التصنيفية في السنة المالية 2009، مما يعكس الأثر الأولي للأزمة العالمية. وتراجع أداء مشاريع المؤسسة في القطاع المالي على الرغم من تحسن المراتب التصنيفية للأثر البيئي والاجتماعي، عاكساً بذلك الاتجاه الهبوطي الذي استمر لثلاث سنوات. وشهد قطاع البنية التحتية، وهو ما زال ضمن أفضل القطاعات أداءً بالنسبة للمؤسسة في النواتج الإنمائية، تراجعاً بنسبة 40 في المائة تقريباً في أنشطته منذ اندلاع الأزمة العالمية.

وتظهر دراسة تحليلية متعمقة أن النواتج الإنمائية للمشاريع تعتمد فيما يبدو على مجموعتين من العوامل: عوامل خارجة عن المؤسسة –مثل حدوث تغير في مخاطر مناخ ممارسة الأعمال في بلد ما والمخاطر التي تتعرض لها الجهات الراعية ومخاطر الأسواق أو مخاطر تتعلق بنوع المشروع نفسه– وعوامل داخلية بالمؤسسة، مثل نوعية عمل المؤسسة في التقييم المسبق للمشاريع وهيكلتها، والإشراف عليها، ومجموعة العوامل الإضافية. وتشير نتائج هذه السنة إلى أن نوعية عمل المؤسسة بصفة عامة قد واصلت اتجاهها الصعودي الذي شهدته في الفترة الأخيرة، مع حدوث بعض التراجع في نوعية الإشراف. وقد أوصت مجموعة التقييم المستقلة أيضاً بأن تقوم المؤسسة بتكثيف تركيزها على أفريقيا حيث ما زالت النواتج الإنمائية متأخرة عن باقي المناطق.

وللحث على التعلم من تقاريرها، تقدم مجموعة التقييم المستقلة عروضاً تقديمية متكررة لجهاز موظفي المؤسسة في واشنطن العاصمة وفي مكاتبها القطرية بالميدان. يمكن الاطلاع على تقارير مجموعة التقييم المستقلة على الموقع: www.ifc.org/IEG.

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويستجيب المكتب، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، لشكاوى الناس المتأثرين بمشاريع المؤسسة والوكالة، بهدف تعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع.

لمكتب المحقق/المستشار ثلاثة أدوار. يعمل فريق المكتب على تحديد أسباب النزاع، ومساعدة أصحاب المصلحة المباشرة على حل شواغلهم من خلال الحوار والمساعدة في عملية التفاوض. ويجري أخصائيو مكتب المحقق/المستشار تقييمات مسبقة ومراجعات للأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة لضمان التزامها بسياساتها وإرشاداتها. وفي إطار دوره الاستشاري، يقدم المكتب إرشادات مستقلة لرئيس مجموعة البنك الدولي وجهاز إدارة المؤسسة بشأن الشواغل البيئية والاجتماعية المتعلقة بالسياسات والقضايا العامة والاتجاهات الناشئة. ولا يقوم بإسداء المشورة بشأن مشاريع محددة.

وفي السنة المالية 2010، عمل مكتب المحقق/المستشار بشأن 22 حالة تتعلق بنحو 28 مشروعاً للمؤسسة في 16 بلداً. ومن بين هذا العدد، كانت هناك ثماني شكاوى جديدة قبلها المكتب لإجراء المزيد من التقييم، و 14 حالة من السنوات السابقة. وأقفل المكتب ست حالات، وساعد على التوصل إلى سبع اتفاقات من خلال فريقه، ونشر ست عمليات تقييم أولي ومراجعة واحدة للمؤسسة.

ويرجع السبب في إجراء هذه المراجعة إلى شكوى مرفوعة من المجتمع المدني عام 2007 تتعلق باستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة وبلمار(Wilmar)، التي تعمل في مجال زيت النخيل بإندونيسيا. وساعد مكتب المحقق/المستشار في التوصل إلى تسويات بين الشركة والمجتمعات المحلية المتأثرة في السنتين الماليتين 2008 و 2009. ونشر مراجعة عن مشاركة المؤسسة مع مجموعة وبلمار في أوائل السنة المالية 2010. واستجابة لذلك، تجري المؤسسة استعراضاً إستراتيجياً لمشاركتها في قطاع زيت النخيل العالمي (انظر الصفحة 67)، وواصل المكتب متابعة هذه التسويات، وما زالت المراجعة مفتوحة.

وفي مايو/أيار 2010، أنجز المكتب استعراضاً استشارياً بشأن إطار استدامة عمل المؤسسة (انظر الصفحة 102). كما ركز على القضايا ذات الصلة بالمجتمعات المحلية المتأثرة بمشاريع المؤسسة، وقام بتقييم تنفيذ المؤسسة لهذا الإطار.

ويتواصل مكتب المحقق/المستشار مع المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة المباشرة لزيادة الوعي بشأن المساءلة وآلية الرجوع والانتصاف في المؤسسة. وفي السنة المالية 2010، التقى المكتب مع نحو 300 منظمة من منظمات المجتمع المدني من أكثر من 20 بلداً. ويعمل هذا المكتب مع جهاز موظفي المؤسسة في المقر والميدان لتبادل الدروس المستفادة من عمله.

يُرجى زيارة الموقع: www.cao-ombudsman.org.

المراجعة الداخلية

تساعد إدارة المراجعة الداخلية مجموعة البنك الدولي على تحقيق رسالتها من خلال التأكيد الموضوعي وتقديم المشورة لزيادة القيمة؛ وتعزيز عملية إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة؛ وتحسين المساءلة عن تحقيق النتائج. وتؤدي الإدارة عملها في كافة أنشطة المؤسسة (شاملة العمليات الممولة من موارد الصناديق الاستئمانية) حسب المعايير الدولية المتعارف عليها لممارسة مهنة المراجعة الداخلية التي يضعها معهد المراجعين الداخليين.

وتركز عمليات المراجعة بصفة رئيسية على تحديد ما إذا كانت عملية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة في مجموعة البنك تتيح تأكيداً معقولاً بدقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وإمكانية التعويل عليها وحسن توقيتها؛ والحصول على الموارد بصورة اقتصادية واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة؛ والحفاظ على الأصول؛ والتزام أنشطة المؤسسة بالسياسات والإجراءات والعقود والقوانين واللوائح السارية؛ وتحقيق الأهداف المرجوة من العمل.

ERNST & YOUNG
Quality In Everything We Do

تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على الطلب الذي تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2010 في التقرير السنوي للمؤسسة، وتضمن ذلك المؤشرات الكمية ("المؤشرات") والبيانات النوعية ("البيانات") ذات الصلة بالمجالات الجوهرية التالية

المجالات	البيانات	المؤشرات
الأداء البيئي والاجتماعي للمشاريع	"ما نقومُ به المؤسسة: وضع المعايير: معايير أداء المؤسسة" (الصفحة 76)، "مبادئ التعادل" (الصفحة 77)، و "حوكمة الشركات" (الصفحة 77)	• الارتباطات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 10): الفئة: A، الارتباطات (ملايين الدولارات): 825، عدد المشاريع: 10 الفئة: B، الارتباطات (ملايين الدولارات): 3,975، عدد المشاريع: 147 الفئة: C، الارتباطات (ملايين الدولارات): 4,516، عدد المشاريع: 254 الفئة: F1، الارتباطات (ملايين الدولارات): 3,348، عدد المشاريع: 117 الفئة: N، الارتباطات (ملايين الدولارات): 0، عدد المشاريع: 0
الفعالية الإنمائية للاستثمار والخدمات الاستشارية	"قياس النتائج" (الصفحتان: 90-91)، "نتائج الاستثمارات" (الصفحة 92، باستثناء جدول "نطاق التغطية الإنمائية للشركات المتعاملة مع المؤسسة")، و "نتائج الخدمات الاستشارية" (الصفحة 93)	• درجات الفعالية الإنمائية للاستثمارات (الصفحات: 10، 11، و 91): 71 في المائة "عالية الدرجة" [1] • درجات الفعالية الإنمائية للخدمات الاستشارية (الصفحة 93): 58 في المائة "درجة إيجابية"
الاشتمال المالي: قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم		• عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم (الصفحة 92): نوع القروض: التمويل الأصغر، عدد القروض (بالملايين): 8.5، المبلغ (بمليارات الدولارات): 10.79 نوع القروض: مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم، عدد القروض (بالملايين): 1.5، المبلغ (بمليارات الدولارات): 101.32
تغير المناخ	قسم "تغير المناخ" (الصفحات: 28–37)	• مبلغ الاستثمارات المرتبط بتقديمه في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (الصفحة رقم 17): 1644 مليون دولار
البصمة البيئية للمؤسسة، والمسؤولية الاجتماعية، ونموذج العمل المستدام	"مؤسسة التمويل الدولية 2013" (الصفحة 100)، "مؤسسة التمويل الدولية ومكافحة الفساد" (الصفحة 101)، "ومسؤولية العمل" (الصفحتان: 102–103)	• البصمة الكربونية (الصفحة 102): 43591 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2009
المياه	"المياه والتوسع العمراني: محور التركيز" (الصفحة 56)، و "الابتكار وأثره الإيجابي" (الصفحة 57)، و "نهج المؤسسة إزاء الأمن المائي" (الصفحة 60)، و "نحو مياه شرب نظيفة ـ ومستقبل أكثر صحة" (الصفحة 62)، و"الأثر الناشئ في جميع أنحاء العالم" (الصفحتان: 64 و 65)	
العمل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[2]	"توسيع نطاق دور مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والتركيز على الفقراء" (الصفحتان: 82 و 83	
الشراكات	"تكوين شراكات منتجة" (الصفحة 97)	
المساءلة	"مجموعة التقييم المستقلة" و"مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة" (الصفحة 107)	

[1] النتائج التنموية لاستثمارات المؤسسة في السنة المالية 2010 (% عالية الدرجة):

إجمالي الحافظة (% عالية الدرجة)	غير مرجح (عدد المشاريع)	مرجح بحجم الاستثمارات
النواتج الإنمائية	71%	82%
الأداء المالي	57%	65%
الأداء الاقتصادي	62%	71%
الأداء البيئي والاجتماعي	68%	70%
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	78%	87%

النتائج الإنمائية حسب الصناعات	(% عالية الدرجة)
مؤسسة التمويل الدولية (الإجمالي)	71
النفط والغاز والتعدين والكيماويات	79
البنية التحتية	70
الصناعات الزراعية	78
الأسواق المالية العالمية	73
الرعاية الصحية والتعليم	85
أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار	74
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	70
الصناعات التحويلية والخدمات	57

النتائج الإنمائية حسب المناطق	(% عالية الدرجة)
مؤسسة التمويل الدولية (الإجمالي)	71
جنوب آسيا	79
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	77
أوروبا وآسيا الوسطى	66
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	70
أفريقيا جنوب الصحراء	66
شرق آسيا والمحيط الهادئ	72

تستهدف مراجعتنا الحصول على تأكيد محدود النطاق[3] بأنه:

1. تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في عام 2010 ("معايير رفع التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية وإجراءاتها وإرشاداتها الخاصة بكل من المؤشرات المستخدمة، والتي يرد موجز بشأنها في التعليقات المدونة بجانب عرض المؤشرات (الصفحات: 10، 11، 17، 91، 92، 93، و 102) في التقرير السنوي أو على الموقع الإلكتروني للمؤسسة؛

2. تم عرض البيانات وفقاً "لسياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[4]

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد قمنا بهذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بمهام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).[5] علماً بأن استقلاليتنا محددة وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة مراجعتنا ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

— قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.

— قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة المدرجة أعلاه. واخترنا بيانات اعتبرت ملزمة، وذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على السمعة بالنسبة للمؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها.

— على مستوى المجموعات، أجرينا مقابلات مع الأشخاص المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات صحة البيانات.

— قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا ـ على أساس الاختبار ـ من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.

— قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، وعقود القروض، والعروض والتقارير والدراسات الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاءات.

— قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات مراجعتنا

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. ولم نشارك في أي أنشطة مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين، أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أو مكاتب المؤسسة المحلية.

معلومات بشأن معايير رفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تصدر مؤسسة التمويل الدولية تقريراً سنوياً متكاملاً، وتشرك لأول مرة أصحاب المصلحة المباشرة في محاولة تستهدف تحسين عملية تحديد القضايا الأساسية للاستدامة الواجب إدراجها في التقرير السنوي للمؤسسة.

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة بشأن أثر عملها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشاريع الممولة من مواردها بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وساطة مالية، وهي مماثلة للمعلومات الصادرة عن بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. وتبذل المؤسسة جهداً خاصاً لتقييم نتائجها التنموية، ولا سيما من خلال نظام تتبع النواتج الإنمائية.

الاكتمال

تستهدف حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات تغطية كافة أنشطة المؤسسة ذات الصلة. وقد بذلت المؤسسة جهداً هذا العام لإضفاء الصبغة الرسمية على التعريفات والحدود الخارجية وقواعد الاستبعاد الخاصة بالمؤشرات، ولا سيما المتعلقة "بالفعالية الإنمائية للخدمات الاستشارية" و"قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، وتمت الإشارة بالفعل إلى حدود كل مؤشر في التعليقات والملاحظات التالية للبيانات في التقرير السنوي.

الحياد والوضوح

تتيح مؤسسة التمويل الدولية معلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، ولا سيما بالنسبة للمؤشرات المتصلة "بالبصمة الكربونية"، و"الاستثمارات في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة"، و"التمويل الأصغر، والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، أو في قسم "النتائج التنموية" في الأقسام ذات الصلة وفي الموقع الإلكتروني للمؤسسة (الروابط مدرجة في الصفحة 110).

الموثوقية

يجب تدعيم أدوات رفع التقارير والضوابط الداخلية الخاصة بالمؤشرات ذات الصلة "بالاستثمارات في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة"، و"الفعالية الإنمائية للخدمات الاستشارية"، وإضفاء الصبغة الرسمية عليها كي تكون أكثر تكيفاً معها. والاعتماد الكبير على التقديرات المهنية للأشخاص الذين يقومون بإدخال البيانات أو التحقق من صحتها.

ومن الضروري مواصلة إدخال تحسينات على إجراءات إعداد القوائم المالية بغرض التأكد من الاعتماد على معلومات حديثة ودقيقة.

الخاتمة

طبقت مؤسسة التمويل الدولية، بالنسبة للمؤشر المتعلق "بالبصمة الكربونية"، تغييرات منهجية وأداة جديدة للإبلاغ هذه السنة. وقد حددنا فجوات كبيرة بين البصمة الكربونية المحسوبة باستخدام هذه الأداة الجديدة والمتطلبات الخاصة بمعايير الإبلاغ. بيد أنه نظراً لضيق الوقت، لم يتسن التحقق مما إذا كان قد تم تصحيح جميع الاختلافات.

واستناداً إلى مراجعتنا، وباستثناء ما هو مذكور أعلاه، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد:

— أن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها ـ من جميع النواحي الجوهرية ـ وفقاً لمعايير رفع التقارير؛

— أن هذه البيانات لم يتم عرضها ـ من جميع النواحي الجوهرية ـ وفقاً لسياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات' ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، فرنسا، 25 أغسطس/آب 2010

ERNST & YOUNG
Quality In Everything We Do

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés

Eric Duvaud
شريك، الفريق المعني بتغير المناخ وخدمات الاستدامة

[2] المؤسسة الدولية للتنمية

[3] يستدعي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف. ومعيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية للإبلاغ (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.

[4] معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000) من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية للإبلاغ (GRI)، أو معيار المحاسبة (AA1000).

[5] معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000)، "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

اختصارات وأسماء مختصرة

AGRA	التحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا
CAO	مكتب المحقق / المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة
CAPRI	نهج رأس المال الاقتصادي (رأس المال، والتسعير، والمخاطر)
CY	سنة ميلادية
DEG	ذراع البنك الألماني للتنمية المعني بالتعامل مع القطاع الخاص
DFI	مؤسسة تمويل إنمائي
DFID	وزارة التنمية الدولية البريطانية
DOTS	نظام تتبع النواتج الإنمائية
EBRD	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
FMO	شركة التمويل الإنمائي الهولندي
FY	سنة مالية
GBF	صندوق تدعيم منشآت الأعمال الشعبية
GTLP	برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)
ICF	برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية الأساسية (برنامج تسهيلات المؤسسة للاستجابة للأزمات)
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IEG	مجموعة التقييم المستقلة
IFI	مؤسسة مالية دولية
ILO	منظمة العمل الدولية
KfW	البنك الألماني للتنمية
LNG	الغاز الطبيعي المسال
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MSMEs	مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة
OeEB	البنك الإنمائي النمساوي
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PROPARCO	مؤسسة التنمية والمشاركة للتعاون الاقتصادي الفرنسية
SMEs	المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية. وقد قدم روبرت ب. زوليك رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المراجعة، إلى مجلس المحافظين.

ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2010، بزيادة أثر عملها الإنمائي المستدام من خلال استثماراتها وخدماتها الاستشارية في القطاع الخاص.

المساهمات الفنية

هذا العمل من إعداد قسم العلاقات التجارية بمؤسسة التمويل الدولية.

التصميم
Addison
www.addison.com

الطباعة
Worth Higgins & Associates
www.whaprint.com

صورة الغلاف
Dan Saelinger

الصور الداخلية
من اليسار إلى اليمين (باتجاه حركة عقارب الساعة):
صفحة مطوية مغلقة: Dan Saelinger
صفحة مطوية مفتوحة: Jason Florio
الصفحة 1: Dan Saelinger
الصفحة 2: Frank Vincent/WB Photolab
الصفحة 3: Jenny Matthews/Panos Pictures.
مكتبة الصور
الصفحة 4: Iwan Bagus
الصفحة 5: مكتبة الصور، Corbis
الصفحتان 6-7: Iwan Bagus
الصفحة 13: مكتبة الصور
الصفحة 15: مكتبة الصور
الصفحة 18: Dan Saelinger
الصفحة 19: مكتبة الصور
الصفحتان 20-21: Jason Florio
الصفحة 22: Diede van Lamoen
الصفحة 23: مكتبة الصور
الصفحة 24: Yemen Education for مؤسسة اليمن للتعليم من أجل التوظيف (YEEF)
الصفحة 25: مشروع منجم الذهب في منطقة ساديولا
الصفحة 28: مكتبة الصور
الصفحة 29: Dan Saelinger
الصفحتان 30-31: Jason Florio
الصفحة 32: مكتبة الصور
الصفحة 33: Comasel
الصفحة 34: Peter Alstone
الصفحة 35: مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 38-39: Dan Saelinger
الصفحتان 40-41: Jason Florio
الصفحة 42: Olesya Zhuchenko
الصفحة 43: Martin Buehler
الصفحتان 46-47: Dan Saelinger
الصفحتان 48-49: Jason Florio
الصفحة 50: Getty Images
الصفحة 51: Master file
الصفحة 52: Katrina Manson
الصفحة 53: بنك The First Microfinance Bank للتمويل الأصغر
الصفحة 56: مكتبة الصور
الصفحة 57: Dan Saelinger
الصفحتان 58-59: Jason Florio
الصفحة 60: Alejandro Perez
الصفحة 61: Jouni Eerikainen
الصفحة 62: Dilip Banerjee
الصفحة 63: Governo do Estado da Bahia
الصفحة 77: Crispin Hughes/Panos Pictures.
Chris Stowers/Panos Pictures
الصفحة 80: COMCEL، Guatemala.
Mainé Astonitas
الصفحة 81: Andy Johnstone، Jason Florio/
Panos Pictures ،Photolibrary
الصفحة 87: Jouni Eerikainen
الصفحة 96: Frank Vincent/WB Photolab
الصفحتان 112-113: Jason Florio

الموارد المتاحة على شبكة الإنترنت

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن كافة أوجه أنشطة عملها. فهو يشمل معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والنشرات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستثمار المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية التي تؤثر على المؤسسة والشركات المتعاملة معها.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2010 إمكانية تنزيل كافة المواد الواردة في هذا المجلد والترجمات عند توفرها بصيغة (PDF). وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport. كما يتيح الموقع الإلكتروني مزيداً من المعلومات بشأن الاستدامة، بما في ذلك مؤشر المبادرة العالمية للإبلاغ.

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن العديد من الموضوعات الأساسية لعمل المؤسسة، يرجى زيارة الروابط التالية على شبكة الإنترنت:

مبادرات مؤسسة التمويل الدولية للتصدي للأزمات
http://www.ifc.org/issuebriefs

إتاحة الفرص عند قاعدة الهرم
http://www.ifc.org/TOS_baseofthepyramid

برنامج سيدات الأعمال التابع لمؤسسة التمويل الدولية
http://www.ifc.org/gem

دعم سيدات الأعمال في أفريقيا
http://www.ifc.org/womenentrepreneursinafrica

الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إصلاح مناخ الاستثمار
http://www.ifc.org/GenderIC

إدماج المساواة بين الجنسين في الإبلاغ عن تحقق الاستدامة
http://www.ifc.org/genderreporting

منتدى مسؤولية الشركات في يونيو/حزيران 2010 التابع لمؤسسة التمويل الدولية
http://www.ifc.org/

منتدى مسؤولية الشركات في معالجة مشكلة تغير المناخ
http://www.ifc.org/TOS_climatechange

إستراتيجيات تحويل مؤسسة التمويل الدولية
http://www.ifc.org/TransportationStrategies

أداة رسم خرائط مشاريع مؤسسة التمويل الدولية
http://www.ifc.org/projectmappingtool

برنامج "مكان عمل أفضل" في هايتي التابع لمؤسسة التمويل الدولية
http://www.ifc.org/betterworkhaiti

معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وحقوق الإنسان
http://www.ifc.org/IBHRandIFCPoliciesPS

الأمن الغذائي
http://www.ifc.org/foodsecurity

رسم مسار مستقبلنا المائي
http://www.ifc.org/chartingwaterfuture

مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المتأثرة بالصراعات
http://www.ifc.org/conflictaffectedcountries

معايير الأداء
http://www.ifc.org/performancestandards

قائمة الشركات المحرومة من التعامل مع البنك الدولي
www.ifc.org/WBDebarredFirms

الالتزام البيئي لمؤسسة التمويل الدولية
http://www.ifc.org/footprint

فريق استعراض التقرير السنوي لعام 2010 الذي يضم أصحاب المصلحة المباشرة

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بصورة منتظمة بإشراك أصحاب المصلحة المباشرة في مجموعة متنوعة من القضايا. وهذه السنة، عقدت المؤسسة اجتماعاً لأول فريق من أصحاب المصلحة المباشرة معني باستعراض التقرير السنوي لعام 2010. وطلبت منه تقييم مدى تحديد المؤسسة للقضايا الجوهرية في المسودة الأولى للتقرير. ووجدت المؤسسة ما قدمه الفريق من مرئيات ومعلومات تقييمية مفيداً وبناء. وهي ملتزمة بمواصلة العمل مع أصحاب المصلحة المباشرة لتلقي المزيد من التعليقات الموضوعية بشأن التقارير في المستقبل. ويعرض الجزء التالي مخلصاً حول هذا الاجتماع يصف بدقة هذه العملية والنتائج التي تحققت، وهو ما يقر به أعضاء الفريق.

عملية المشاركة

استعانت المؤسسة بمنسق محايد لإدارة عملية المشاركة. وكان هناك هدفان اثنان: دفع عملية التعلّم المتبادل إلى الأمام؛ وتقييم مدى تحديد المؤسسة للقضايا الجوهرية في المسودة الأولى للتقرير. وتم تعريف كلمة "جوهرية" على أنها الجوانب المتعلقة بإستراتيجية المؤسسة ومبادراتها ومستوى أدائها الضرورية للتواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة بالمؤسسة، وبيان أثرها الإنمائي. وشارك أعضاء الفريق في اجتماع على مدى أربع ساعات في نقاش ـ تحت إشراف المنسق المحايد الذي أدارها ـ مع كبار مديري المؤسسة. واستعرض المشاركون لاحقاً التغييرات التي أدخلتها المؤسسة على التقرير السنوي بناء على التعليقات والمعلومات التقييمية التي تقدموا بها. لكن لم يقم الفريق ولا أي من أعضائه بتأييدٍ التقرير السنوي لعام 2010 أو الموافقة عليه، علماً بأن هذه المشاركة لا تشكل تدقيقاً للتقرير أو تحققاً من بياناته.

أعضاء الفريق

شاركت مؤسسة التمويل الدولية والمنسق المحايد في اختيار أعضاء الفريق من خلال مراعاة المعايير التالية: فهم طبيعة عمل المؤسسة؛ والتمتع بخبرات فنية في مجالات ذات أهمية بالنسبة لعمل المؤسسة؛ وتنوع المناطق الجغرافية ونوع الجنس والقضايا. وتحملت المؤسسة التكاليف التي دفعها أعضاء الفريق. وتألف الفريق من الخبراء التالية أسماؤهم:

— Arvind Ganesan، مدير برنامج الأعمال وحقوق الإنسان، منظمة رصد حقوق الإنسان
— Frank Mantero، مدير برنامج مواطنة الشركات، شركة جنرال إلكتريك
— Carol Peasley، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، مركز التنمية والأنشطة السكانية (CEDPA)
— Kavita Ramdas، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، الصندوق العالمي للمرأة
— Ruth Rosenbaum، المدير التنفيذي، المركز المعني بالتفكر والتعليم والعمل (CREA)
— Ken Wilson، المدير التنفيذي، صندوق كريستنسن
— Simon Zadek، زميل أول زائر، المركز الكندي التابع لجامعة هارفرد

اقتراحات أعضاء الفريق ورد المؤسسة

اقترح الفريق عدة مجالات في التقرير يمكن لمؤسسة التمويل الدولية التوسع في تناولها وتعزيزها من حيث الشكل، منها توضيح الدور الفريد للمؤسسة، وزيادة الشفافية بشأن التحديات والمشكلات التي تواجهها. علاوة على ذلك، قدم بعض أعضاء الفريق توصيات تقتضي المزيد من النقاش والدراسة. وستقوم المؤسسة باستطلاع أفضل السبل لمعالجة هذه التعليقات والمعلومات التقييمية في تقاريرها في المستقبل. وأبدى الفريق تقديره للصراحة التي تمتعت بها المؤسسة في الاجتماع والتغييرات التي أدخلتها على تقرير هذا العام. ويلخص الجدول التالي محاور المواضيع الأساسية وردود المؤسسة.

تعليقات أعضاء الفرق	رد المؤسسة
مناقشة مشكلات القطاع الخاص (مثل صناعة زيت النخيل)، والتأكيد على السياق العام للمخاطر والتعلّم والحاجة إلى إدارة المخاطر.	تم تناول هذا التعليق في مقالات افتتاحية؛ والتوسع في قسم "الدروس المستفادة" ووضعه في مكان متقدم؛ وتم الإسهاب في تناول النص الخاص بالأمثلة الواردة، مثلاً، "الأزمة المالية ــ تحديد شكل إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية"، و "نهج المؤسسة بشأن صناعة زيت النخيل".
مناقشة الدور الفريد للمؤسسة وأثرها الإنمائي.	تم تناول هذا التعليق في مقالات افتتاحية؛ وتم الإسهاب في تناول النص، مثلاً "الجهات المتعاملة مع المؤسسة تعزز فرص العمل المتاحة على الرغم من الأزمة".
توضيح ما تعنيه المؤسسة باصطلاح "الاستدامة".	تم تقديم تعريف عن اصطلاح "الاستدامة".
تقديم المزيد من المعلومات بشأن الأنشطة المتعلقة بالسياسات والأثر المعياري لوضع المعايير، بما في ذلك تحليل العلاقة مع المعايير الخارجية، مثل اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان.	تم تناول هذا التعليق في مقالات افتتاحية؛ والتوسيع في مناقشة استعراض سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بتحقيق الاستدامة؛ وإضافة المزيد من التفاصيل عن برنامج "مكان عمل أفضل"؛ وإضافة رابط على الويب لتحليل أثر عمل المؤسسة على حقوق الإنسان، وإدراج أمثلة على هذه الآثار.
زيادة الوضوح بشأن نهج التنمية الموجه نحو تحقيق النتائج.	تم تناول هذا التعليق في مقالات افتتاحية؛ وتم الإسهاب في تناول النص الخاص بالنتائج التنموية، بما في ذلك نتائج الخدمات الاستشارية.
مناقشة قضايا الشباب.	تم تنقيح القسم المعنون "التركيز على الفرص المتاحة أمام النساء"، والتوسع في إلقاء الضوء على المرأة وأنشطة الأعمال والقانون؛ كما جرى الإسهاب في تناول النصوص الأخرى.
مناقشة جهود المؤسسة لبناء "القدرة على مواجهة الصدمات".	تم تناول هذا التعليق في مقالات افتتاحية؛ وتمت إضافة أمثلة جديدة، مثلاً، "تخفيف حدة الفقر، وتشجيع الاستقرار من خلال التأمين".
معالجة دور الأطراف الفاعلة الجديدة في الأسواق في أفريقيا.	تم تغيير بؤرة تركيز القسم إلى "مساعدة أطراف عالمية فاعلة جديدة على الاستثمار في البنية التحتية"؛ كما جرى الإسهاب في تناول النص الخاص بمؤسسة موانيمو نيريري.
مناقشة قضايا الشباب.	تم تعزيز تناول المقالة المعنونة "مساعدة الشباب والشابات على الحصول على فرص عمل منتجة" كي تناقش التحدي المتعلق بالبطالة بين الشباب.
إتاحة المعلومات بشأن الشركات المحرومة من التعامل مع المؤسسة.	تمت إتاحة رابط على شبكة الإنترنت إلى قائمة الشركات المحرومة من التعامل مع المؤسسة.
اعتماد نهج سليم بشأن نشر المحتوى على شبكة الإنترنت، حيث تم تقديم روابط إلى معلومات أكثر تفصيلاً على شبكة الإنترنت.	تمت إضافة نحو 12 رابطاً على شبكة الإنترنت. كما تمت إتاحة المزيد من التفاصيل حول القضايا المثارة هنا في شكل إطار.
تأكيد عمل رأس مال المبادرة للمؤسسة على تدعيم النقاش الخاص بالعمل عند قاعدة الهرم.	جرى الإسهاب في تناول النص الخاص بـ "نماذج العمل الاشتمالية ــ الفرص المتاحة عند قاعدة الهرم"؛ وتمت إضافة رابط للويب عن "سرد قصتنا" حول خلق الفرص عند قاعدة الهرم. لكن لا يمكن وصف ذلك العمل بأنه "رأس مال المبادرة".
استخدام رسم بياني لدورة الاستثمار لعرض قصة إحدى المعاملات.	يتيح نص ورسم بياني جديدان المزيد من التفصيل عن خطوات دورة الاستثمار بالمؤسسة التي تضم 12 خطوة.



حيث تُبتكر الحلول لمواجهة التحديات

تعمل المؤسسة على تركيز قوة القطاع الخاص على معالجة الفقر وغير ذلك من التحديات الإنمائية، مما يؤدي إلى تحسين حياة الناس من خلال الاستثمارات المستدامة.

حيث تلتقي القيم المؤسسية والأهداف المرجوة

تتيح المؤسسة، بوصفها أكبر مؤسسة عالمية معنية بتنمية القطاع الخاص، مزيجاً متميزاً من الموارد التمويلية والخدمات الاستشارية بغرض خلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها.



حيث تتلاقى المبادئ مع الممارسات

يتيح ما تتمتع به المؤسسة من خبرات عالمية وحضور محلي وإمكانات لوضع المعايير لها تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة مقابل المال في وقت يتزايد فيه الطلب على تنمية القطاع الخاص.

حيث يتلاقى الابتكار مع تحقيق الأثر الملموس

تتيح قدرات المؤسسة على الابتكار وتقديم الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد – الموجهة للبلدان الأكثر فقراً في العالم – الملايين من الفرص للفكاك من الفقر.











معاد تدويره
دعم الاستخدام المسؤول
لموارد الغابات
www.fsc.org Cert no. BV-COC-069111
© 1996 Forest Stewardship Council
FSC

www.IFC.org

2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA
(202) 473-3800

خلق الفرص حيثما
تمس الحاجة إليها ™

IFC
International
Finance
Corporation
World Bank Group